وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

القطاع الزراعي في ظل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية- تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق

رسالة مقدمة من قبل الطالبة

ريام عبد الأمير حسين نجم الربيعي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عمار محمود حميد الربيعي

1444 هـ

2023 م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم

صدق الله العلي العظيم

سور ة البقرة

الآية (32)

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة ب (القطاع الزراعي في ظل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية – تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق) التي تقدمت بها الطالبة (ريام عبد الأمير حسين) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل الماجستير في علوم الاقتصاد .

المشرف أ. م. د عمار محمود حميد

التاريخ : / 8 / 2023

توصية رئيس القسم

(بناء على توصية الأستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة)

أ. د توفيق عباس عبد عون المسعودي

التاريخ : / 8 /2023

اقرار الخبير اللغوي

اقر بان الرسالة الموسومة بـ(القطاع الزراعي في ظل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية – تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق) والعائدة لطالبة الماجستير(ريام عبد الأمير حسين) كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...

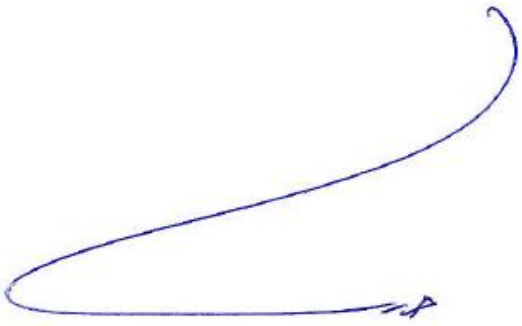

أ. د. حازم فاضل محمد
كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء

2023 / 7 /

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضا لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، اطلعنا على الرسالة الموسومة ب (القطاع الزراعي في ظل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية – تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق) وقد ناقشنا الطالبة (ريام عبد الأمير حسين) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، وجدنا بانها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير (جيد جدا) .

أ. د مهدي سهر غيلان الجبوري
وزارة الزراعة

رئيساً

أ. م .د سرمد عبد الجبار الخير الله
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً

أ.م .د خضير عباس حسين
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضوا

أ.م .د عمار محمود حميد
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً

اقـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بنـــاءاً علـــى اقـــرار المشـــرف العلمـــي والخبيـــر اللغـــوي علـــى ماجســـتير / قســـم / الاقتصـــاد للطالبـــة (ريـــام عبـــد الأميـــر حســـين) الموســـومة بـــ (القطـــاع الزراعـــي فـــي ظـــل اتفاقيـــة الزراعـــة لمنظمـــة التجـــارة العالميـــة – تجـــارب دول مختـــارة مـــع إمكانيـــة الإفـــادة منهـــا فـــي العراق) ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ. د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلـــس كليـــة الادارة والاقتصـــاد/جـــامعة كـــربـــلاء على توصية لجنـــة المنـــاقشة

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميـــــــد كليـــــــة الادارة والاقتصـــــــاد

الإهداء

من ادين لهما بالفضل العظيم بعد الله عز وجل

إلى. . . الصادق الأمين . . . الرسول محمد صلى الله عليه واله وسلم

إلى . . . . . الذي رحل قبل ان يحن زمن الرحيل . . . الى من كلله الله بالهيبة والوقار

ومن منحني العزة والكرامة حاضرا وشهيدا . . . . والدي الشهيد

إلى . . . .الشامخة التي علمتني معنى الإصرار مع قوة الأيمان . . . الى . . . من روت بدعائها ينبوع الحب والحنان والعطاء أحلامي فأزهرت نجاحاتي . . . . . والدتي أطال الله بعمرها

إلى . . . شريك حياتي ورفيق دربي ونبض قلبي وقلمي. . . . الذي كان خير عون وسند لي وتحمل معي مشاق مسيرتي . . . . زوجي حفظه الله لي

إلى. . . الذي تكتمل سعادتي بسعادتهم . . .سندي ومتكأي في الحياة. . . نور عيني ومهجة حياتي وفلذات قلبي . . . . اخواتي وصديقتي حفظهم ورعاهم الله

إلى. . . كل من علمني حرفا فصرت له. . بعلمي . .عبدا . . . . أساتذتي

إلى . . . . كل من أحبني في الله ودعا وتمنى لي الخير. . .أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

شكر و تقدير

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه اجمعين. . .

بعد أن وفقني الله في اتمام هذه الرسالة لابد لي من وقفة وفاء إلى كل من شد ازري ومد لي يد العون لإتمام هذه الانجاز المتواضع ليرى النور، يسعدني و يشرفني أن أسجل كلمة شكر وتقدير وامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (عمار محمود حميد) لإشرافه على هذه الرسالة و ما قدمه لي من نصح وتوجيه وأيثار من أجل اخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود . و أشيد بالدور الكبير الذي بذله و بالآراء العلمية السديدة التي تضمنتها ملاحظاته القيمة ومتابعته الجادة التي كانت لي خير معين في تذليل الصعوبات حتى انتهاء مدة الكتابة فله مني وافر الشكر و التقدير و الاحترام.

و يدعوني واجب الاخلاص إلى تقديم شكري وامتناني إلى رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وما سيبدونه من ملحوظات علمية تغني الرسالة فلهم مني كل التقدير والاحترام.

و اتقدم بوافر الشكر إلى السيد العميد والسيد رئيس قسم الاقتصاد والأساتذة المحترمين لما لقيته من تشجيع ونصح طوال مدة الدراسة

ولا يفوتني أن أحمل شكري و تقديري إلى زملائي و زميلاتي طلبة الدراسات العليا لما أبدوه من روح أخوية وتعاون.

وأخيرًا اتمنى من الباري عزَّ وجل أنْ أكون وفيت كل ذي حق حقه ولم انسَ أحدا ممن له حق عليَّ وألتمس العذر والعفو عمن غفلت عن ذكره وللجميع مني كل الشكر و التقدير.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين...

الباحثة

المستخلص

تتبع فكرة البحث عن قضية الدعم الزراعي (دعم الصادرات والدعم المحلي) وقضية الوصول الى الأسواق التي هي من أكثر القضايا أثارة للجدل والنقاش داخل منظمة التجارة العالمية, وذلك نظرا لتباين الآثار والانعكاسات المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي على مختلف دول العالم وخصوصا الدول النامية المستورة الصافية للغذاء, والتي كانت تستفيد من الانخفاض في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية كنتيجة لحجم الدعم الكبير الذي يحصل عليه المنتجون الزراعيين والمصدرون في الدول المتقدمة. وأن العراق كغيره من الدول وعلى الرغم من أنها لم تنظم حتى الآن الى منظمة التجارة العالمية الا أن قطاعها الزراعي تأثر نتيجة تخفيض الدعم ومنذ 1995, ويمكن ملاحظة ذلك وبشكل ضمني عن طريق بحث أهم التطورات في مؤشرات الهيكل التجاري الزراعي العراقي. وتمثلت مشكلة البحث الى تخلف القطاع الزراعي وعدم قدرته على المنافسة واختراق الأسواق الدولية, واغراقه بالسلع الزراعية المستورد وضعف الميزة التنافسية للسلع الزراعية (مواد الخام), اذ يعاني من عجز في الميزان التجاري الزراعي في العراق فرضيه مفادها: أن أخذ العراق بالاتفاق الدولي الخاص بالسلع الزراعية يمكّنه من الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للدول النامية في هذا المجال, و يمكن الإفادة من الأفاق التشجيعية الموجودة في منظمة التجارة العالمية لحماية وتدعيم قطاعه الزراعي , وان القطاع الزراعي يتأثر بصورة كبيرة بفكرة حرية التجارة ويختلف التأثير من بلد لأخر حسب الميزة النسبية والقدرة التنافسية للسلع الزراعية.

واهم ما توصل اليه البحث من استنتاجات ان التأثيرات السلبية على العراق في حالة انضمامه الى اتفاقية السلع الزراعية لمنظمة التجارة العالمية اكبر من الإيجابيات وخاصة في مؤشر الميزان التجاري الزراعي للعراق اذ يعاني من عجز كبير من عام (2000-2020). وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول كل فصل يتضمن ثلاث مباحث, وفي الأخير تم التوصل الى عدة استنتاجات وتوصيات للبحث.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	أ
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	ه
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
المقدمة	3-1
الدراسات السابقة	6-4
الفصل الأول:- المضامين النظرية والمفاهيمية للقطاع الزراعي واتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية	6
المبحث الأول:- مفهوم القطاع الزراعي وأهميته في التاريخ والفكر الاقتصادي	20-7
المبحث الثاني:- متضمنات (أسس) منظمة التجارة العالمية ونشأتها في السياق التاريخي	39-21
المبحث الثالث:-مضامين اتفاق الزراعة متعددة الاطراف	56-40
الفصل الثاني:- تجارب بلدان مختارة في انفاذ اتفاق الزراعة متعددة الاطراف	57
المبحث الأول:- تجربة مصر	76-58
المبحث الثاني:- تجربة الاردن	95-77
المبحث الثالث:- تجربة الهند	113-96
الفصل الثالث:- واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق في ظل انفاذ اتفاق الزراعة متعدد الاطراف	115
المبحث الأول:- واقع القطاع الزراعي في العراق	116-130
المبحث الثاني:- العراق ومسألة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية	142-131
المبحث الثالث :- مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ظل انفاذ اتفاق الزراعة	158-143
الاستنتاجات	159
التوصيات	160

المصادر	172-161

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري	62
2	نسبة مساهمة الناتج الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي	72
3	تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية في مصر للعام (2000-2020)	75
4	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الاردني	82
5	نسبة مساهمة الناتج الزراعي الاردني في الناتج المحلي الاجمالي	90
6	تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية في الاردن للعام (2000-2020)	94
7	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الهندي	101
8	نسبة مساهمة الناتج الزراعي الهندي في الناتج المحلي الاجمالي	108
9	تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية في الهند للعام (2000-2020)	112
10	خلاصة تجارب دول العينة (مصر , الأردن , الهند)	114
11	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي	123
12	تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية في العراق للعام (2000-2020)	129
13	القوانين والتعليمات التي يقوم العراق في انجازها للملائمة مع منظمة التجارة العالمية	137

قائمة الاشكال

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي المصري	63
2	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي المصري	73
3	نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالية في مصر	76
4	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الاردني	83
5	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الاردني	91
6	نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالية في الاردن	95
7	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الهندي	102
8	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الهندي	109
9	نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالية في الهند	113
10	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي	124
11	نسبة مساهمة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية في العراق	130
12	نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية في العراق	130

المقدمة

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذلك توفير فرص عمل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة. اذ يعد من القطاعات المهمة في التنمية الاقتصادية في العراق ، ذلك للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي و الاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفر القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم، لاسيما إنشاء المنظمة التجارة العالمية التي أصبحت تهيمن على التجارة العالمية، ومنها تجارة السلع الزراعية التي أدخلت لأول مرّة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جولة الأورجواي والتوقيع عليها في مؤتمر مراكش سنة 1994 والتي أصبحت سارية المفعول (1/1/1995) وفي ظل ما يشهده العالم حاليا من انفتاح اقتصادي بعد إنشاء المنظمة التجارة العالمية، التي تفرض أن يكون العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، و المرتبطة بمجموعة المؤسسات المالية والتجارية و الصناعية و التكنولوجيا، أصبح الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، و الحصول على المعرفة التي أصبحت سلعة استراتيجية يرتكز عليها الاقتصاد العالمي، وهو ما سعى العراق للوصول إليه عن طريق الدخول في مفاوضات جادة من المنظمة التجارة العالمية للانضمام إليها ومواكبة المتغيرات المحلية و الدولية، جامعة في طياتها الكثير من التحديات التي ستواجهها التجارة الزراعية ومن ثم القطاع الزراعي، والتي ينبغي مواجهتها و التعامل معها والآليات المناسبة على المستوى المحلي و الإقليمي والدولي، حتى يستطيع العراق السير في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وقد تم الإشارة الى تجارب دول عينة (مصر, الأردن, الهند) التي سبقت العراق في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, ودراسة انعكاسات التجارية الإيجابية والسلبية للتجربة, والاستفادة من خبراتهم في الالتزامات التي قدموها والاستثناءات التي حصلوا عليها.

أهمية البحث:

تكمن اهميه البحث من خلال ما يأتي :

1- بيان احكام اتفاقية الزراعة والاثار التي من الممكن ان تعكس على القطاع الزراعي عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

2- معرفة اهم المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية للقطاع الزراعي.

مشكلة البحث: تنبع إشكالية البحث من القضايا الآتية:

1. تخلف القطاع الزراعي وعدم قدرته على المنافسة والنفاذ الى الأسواق الدولية .
2. اغراقه بالسلع الزراعية المستوردة .
3. ضعف الميزة التنافسية للسلع الزراعية (مواد الخام) اذ يعاني من عجز في الميزان التجاري الزراعي في العراق.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضيه مفادها:

1- أن أخذ العراق بالاتفاق الدولي الخاص بالسلع الزراعية يمكّنه من الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للدول النامية في هذا المجال.

2- يمكن الإفادة من الأفاق التشجيعية الموجودة في منظمة التجارة العالمية لحماية وتدعيم قطاعه الزراعي.

3- القطاع الزراعي يتأثر بصورة كبيرة بفكرة حرية التجارة ويختلف التأثير من بلد لأخر حسب الميزة النسبية والقدرة التنافسية للسلع الزراعية.

هدف البحث : يهدف البحث الى ابراز الأتي :

1. التعرف على الحالة الراهنة للمفاوضات وأين وصلت .
2. عرض لبعض التجارب الدولية في مجال الأخذ باتفاق الزراعة الدولي .
3. دراسة الاثار المحتملة على القطاع الزراعي في حالة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

منهجية البحث:

اعتماد البحث على إتباع وأستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي والمقارن الذي يستند على تحليل البيانات والتجارب وتفسيرها واستخلاصها.

محددات الدراسة:

الحدود المكانية: مصر, الأردن, الهند, العراق.

الحدود الزمانية: تم تحديد المدة الزمنية (2000-2020)

هيكلية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث والتحقق من فرضيته تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول, تناول الفصل الأول منها على الجوانب النظرية المتعلقة بالمضامين النظرية والمفاهيمية للقطاع الزراعي و اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية وتضمن ثلاث مباحث تناول الأول مفهوم القطاع الزراعي وأهميته في التاريخ والفكر الاقتصادي, اما المبحث الثاني فيبحث في متضمنات (أسس) منظمة التجارة العالمية ونشأتها في السياق التاريخي ,فيما أهتم المبحث الثالث بعرض مضامين اتفاق الزراعة متعددة الأطراف.

اما الفصل الثاني فقد أهتم بتجارب بلدان مختارة في إنفاذ اتفاق الزراعة متعددة الاطراف , اذ تناول المبحث الأول الأخذ بتجربة مصر, اما المبحث الثاني تجربة الأردن اما المبحث الثالث فكانت تجربة الهند.

الفصل الثالث فقد بين واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق في ظل انفاذ اتفاق الزراعة متعدد الأطراف, وتضمن المبحث الأول واقع القطاع الزراعي في العراق, المبحث الثاني فقد جاء بدراسة العراق ومسألة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, فيما تناول المبحث الثالث مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ظل انفاذ اتفاق الزراعة.

ثامنا :الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

تناول دراسة هذا الموضوع العديد من الكتاب والباحثين وعلى النحو الأتي:

1- دراسة: دعاء علي عبد الحسين العقابي/ رسالة ماجستير

الفقرات	التفاصيل
اسم الباحث	دعاء علي عبد الحسين العقابي
عنوان البحث	واقع الاستثمار الزراعي في ظل متطلبات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية
مكان وزمن اعداد البحث	2018 / كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة بغداد
هدف البحث	- دراسة وتحليل واقع الاستثمار الزراعي وأهمية ما يواجهه من تحديات خلقت بيئة طاردة للعملية الاستثمارية. - بيان عدد الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق و معرفة أثر اتفاقية الزراعة في ظل منظمة التجارة العالمية على العراق والاستراتيجية المقترحة لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة لقوانين منظمة التجارة العالمية
أهم ما توصل اليه البحث	إن التزام العراق بما تتضمنه منظمة التجارة العالمية سيدفعه ذلك بشكل قسري إلى عملية الإصلاح الاقتصادي وذلك بتغير التشريعات والقوانين لتتلاءم مع آليات اقتصاد السوق , والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي وسيلة وليست غاية والهدف منه هو إعادة هيكلة الاقتصاد وتحديث القوانين التجارية بغية موائمتها مع متطلبات الانضمام وانضمام العراق إلى المنظمة له آثار سلبية في الأمد القصير وهي تمثل تكلفة التحول إلى السياسات البديلة.

2- دراسة: هدى مهدي علي البياتي / رسالة ماجستير

اسم الباحث	هدى مهدي علي البياتي
عنوان البحث	ظاهرة الإغراق وتأثيرها على إنتاج القطاع الزراعي في العراق
مكان وزمن اعداد البحث	2018/ كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة كربلاء
هدف البحث	يهدف الى التأكد من وجود ظاهرة الإغراق وتم بيان اثره على القطاع الزراعي في العراق من الدول المجاورة (تركيا و أيران) ومعرفة الأسباب والآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية الناجمة عن هذه الممارسة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها.
أهم ما توصل اليه البحث	تدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج , وتدني مستويات الامن الغذائي وزيادة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الاستراتيجية الرئيسة.

3- دراسة: دعاء قاسم صبري علي يونس/رسالة ماجستير

اسم الباحث	دعاء قاسم صبري علي اليونس
عنوان البحث	واقع الأداء الزراعي في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة (1985 -2007)
مكان وزمن اعداد البحث	2010/ كلية الزراعة والغابات –جامعة الموصل
هدف البحث	- يهدف الى دراسة واقع الأداء الزراعي لعدد من البلدان النامية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية خلال المدة (1985-2007)
أهم ما توصل اليه البحث	- سعة حجم الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي في دول عينة الدراسة وهذا يعود الى فشل سياساتها الزراعية وعدم مقدرتها من تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية والمالية. - أسهمت سياسات منظمة التجارة العالمية في تدني معدلات نمو الناتج الزراعي ورفعت معدل انكشافه الى الخارج .

4-دراسة: بن عمر الاخضر/رسالة ماجستير

اسم الباحث	بن عمر الاخضر
عنوان البحث	آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية
مكان وزمن اعداد البحث	2007/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الجزائر
هدف البحث	- الوقوف على واقع القطاع الزراعي العربي ومعرفة وضعيته الحالية. - استشراف أهم آثار تطبيق تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي العربي السلبية منها والإيجابية. - التعريف باتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية وما جاء فيها.
أهم ما توصل اليه البحث	أن القطاع الزراعي في الدول العربية لا يزال عاجزاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية للدول العربية, ويرجع ذلك الى الأختلالات الهيكلية والبنيوية التي يعاني منها القطاع الزراعي في معظم الدول العربية

5- أهم ما يميز بحثنا عن الدراسات السابقة هو تناوله لاتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية في ظل منظمة التجارة العالمية وأثر ذلك على واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق. ولا يوجد على حد علم الباحث دراسة مشابهة له على النحو المذكور مما يعطيه أهمية خاصة في هذا الإطار.

الفصل الأول

المضامين النظرية والمفاهيمية للقطاع الزراعي واتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الى الاطر النظرية والمفاهيمية للقطاع الزراعي وما يتعلق بهذا القطاع من سياق تاريخي , كما تناول بالوصف والتحليل نشأه منظمة التجارة العالمية وتطورها وآليات عملها, وهيكلها الاداري والأهداف العامة لاتفاقيات الجات, كما تطرق الى الاساس الذي استندت اليه اجراءات تأسيس المنظمة وذلك عبر العديد من جولات المفاوضات, كان آخرها جولة الاوروغواي والتي اعدت من أهم جولات المفاوضات التي أسهمت بتحقيق اتفاق عالمي عُرف باتفاق مراكش , تم بموجبه الاعلان عن تأسيس المنظمة والتي بدأت اعمالها في عام 1995 لتؤشر تحولا مهما باتجاه تعزيز العلاقات التجارية والتعاون بين الدول الاعضاء في أطار هذه المنظمة. كما تطرق الى بحث قضية الاتفاقية الزراعية من اذ الأهمية والقواعد والبنود الاساسية التي تستند عليها الاتفاقية وآثارها على القطاع الزراعي والدول النامية والمتقدمة.

وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول تضمن مفهوم القطاع الزراعي وأهميته في التاريخ والفكر الاقتصادي. والمبحث الثاني فقد بين متضمنات (أسس) منظمة التجارة العالمية ونشأتها في السياق التاريخي.اما المبحث الثالث فقد تناولنا مضامين اتفاق الزراعة متعددة الاطراف.

المبحث الأول

مفهوم القطاع الزراعي واهميته في التاريخ والفكر الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الزراعة وتطوره

أولا: الزراعة لغة واصطلاحا

1- زراعة: مؤنث زراع , زراعة : موضع الزرع.

الزراعة: اسم , مصدر: زرع

زرع يزرع , زراعا وزراعة ,فهو زارع .

المفعول به: مزروع ,الجمع :زروع . [1]

2- الزراعة في(اللغة):هي الحرفة أو الصنعة وهي اسم وفعل زرع .

ويعرفها (ابن خلدون): الفلاحة هي أثارة الأرض واستخراج الاقوات.[2]

ثانيا: مفهوم الزراعة

تعرف الجمعية ألاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة "أنها العمل الذي تستخدم به القوى الطبيعية لإنتاج النبات بغية تأمين الحاجات البشرية". وتعرف الزراعة بانها علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان. و يعد تعريف حديث نسبيا لأنه كان ينظر الى الزراعة قديما أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد. إذ ينظر الى العمليات الزراعية أنها عبارة عن عادات قديمة وخبرات متوارثة من جيل الى جيل, ثم تطورت الاحوال وتقدمت العلوم التي تفيد الزراعة. [3] عرف بيتر بلوود *(Peter Bellwood) الزراعة أنها سلسلة من النشاطات البشرية التي يتم عن طريقها زرع المحاصيل وحصادها وحمايتها، ثم زرعها مرة أخرى بشكل متعمد، في أرض معده مسبقًا في الموسم التالي.[4]

---

[1] مجد الدين الفيروز ابادي, القاموس المحيط, دار الحديث للطبع, القاهرة,2008,ص702.

[2] جبران مسعود, المعجم اللغوي العصري الرائد, الطبعة الثانية,دارالعلم,بيروت,1995,ص200.

[3] عبد الله حمد الدباش ,قصي قاسم الكليدار , الاقتصاد الزراعي ,دار الرسالة للنشر ,بغداد, 2018 ,ص9 .

[4] Flannery ,K,V,The Origins of Agricultural, Annual Review of Anthropology,1973, p.310.

* peter Bellwood: استاذ فخري للآثار في كلية الآثار والانثروبولوجيا في الجامعة الوطنية الاسترالية في كانبيرا

* * David Harris : ناشط سلام وصحفي وكاتب امريكي ولد سنة 1946في فريسنو في الولايات المتحدة.

اما دايفيد هاريس** (David Harris) أقترح أن الزراعة هي عبارة عن نظم بيئية معدلة من قبل الانسان، ويحللها من اذ تنوع الأنواع والإنتاجية و الاستقرار أو التوازن.[1] اما مفهوم الزراعة الحديثة هو أسلوب يعتمد على استخدام التكنولوجيا في العملية الزراعية والوصول موارد وخصائص الأسواق والدعم المتاح . فضلا عن أن الزراعة علم فهي مهنة وفن ,أذ تعبّر عن الطريقة التي تقوم بها بعملية معينة دون البحث عن أسبابها، بعكس العلم الذي يبحث عن مسببات الظواهر ونتائجها، وكما يمكن أن يكتسب علم الزراعة عن طريق الكتب والمراجع، اما فن الزراعة فأنه لا يمكن أن يكتسب عن طريق الدراسة بالكتب وحدها، فالدقة في العمل في إجراء عمليات زراعية مختلفة وتوقيتها تحتاج الى العديد من التمرين حتى يصبح الفرد خبيرا في ادائها، لذلك كان الحقل وليس الفصل هو خير مكان للتدريب على حرفة الزراعة لأنها كمهنة تشمل الكثير من الامور المعقدة التي لا يمكن جمعها كلها في كتاب وتدريسها دفعة واحدة، وإنما يمكن اكتسابها بالتمرن الكثير اثناء الدراسة والخبرة العملية في الحقل.[2]

ثالثا: تطور نشأة الزراعة

تعد الزراعة من أهم الاختراعات في تاريخ البشرية , وهي أساس الحضارات الإنسانية لذلك بحثت في عدة علوم منها : الجغرافية والتاريخ وعلم الآثار وعلم النبات وغيرها في أسباب نشأة الزراعة, وكانت لها اسهامات مهمة في معرفة كيف ومتى نشأة الزراعة . ومن أهم الباحثين في نشأة الزراعة في القرن التاسع عشرهم: فرانس راتزل* (Franz Ratzel) وكارل ماركس (Karl Marx)** والفونس دو كاندول (Alphonse De Candolle) *** وغيرهم, واعتبر كارل ماركس أن السبب في نشأة الزراعة هو النمو السكاني أو إنتاج اساليب جديدة لإنتاج الطعام لتلبية احتياجات السكان . بينما اعتبر فرانس راتزل والفونس دو كاندل أن السبب في نشأة الزراعة هو التغير المناخي الذي أدى الى ظهور نباتات بكثرة في مناطق معينة التي كانت السبب في انتشار الزراعة. وفي سنة 1992 قسم ريتشارد ماكنيش (Richard Macneish) الباحثين الذين فسروا أسباب نشأة الزراعة الى قسمين: الماديين والبيئيين ,ومن الماديين أنبثقت المادية الثقافية , ومن البيئيين انبثقت الإيكولوجيا الثقافية. [3]

واثبتت الدراسات أن الزراعة قد نشأت في المناطق الرطبة ثم انتقلت الى المناطق الأخرى , وأن التغير المناخي هو الذي دفع بالسكان الى اختراع الزراعة , وأن الزراعة قد بدأت في ثلاث مناطق هي الصين

---

[5]Bellwood, First Farmers: The Origins of Agricultural Societies , Malden: Blackwell publishing , 2005,P.87

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة الغاني بغداد، 1969 ، ص37 .

[3] Bowen, W. M.,. Gleeson. R. E. The Evolution of Human Settlements: From Pleistocene Origins to Anthropocene Prospects. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019,p.87.

* Franz Ratzel : عالم الماني صاحب كتاب الجغرافية السياسية ويعد المؤسس الأول لعلم الجغرافية الحديثة

* *كارل ماركس Karl Marx : وهو من مؤسسي الفكر المادي .

* **الفونس دو كاندول Alphonse De Candolle : وهو عالم نبات فرنسي سويسري.

وامريكا الاستوائية وجنوب غرب اسيا مع مصر. [1] كما اعتقدوا الماركسيون أن الزراعة قد اخترعت خلال المرحلة البربرية ,اذ اضطر السكان الى زيادة الطعام لتلبية احتياجات اعدادهم المتزايدة , ويعتقد الماركسيون أن الثقافة تتغير بسبب سلسلة ثورات اقتصادية تحدث عند إدخال وسائل وطرق إنتاج جديدة الى المجتمع . اما الماديون فقد اعتبروا أن النمو السكاني وإدخال وسائل إنتاج جديدة الى المجتمع هي السبب في نشأة الزراعة. ولهذا فقد ظهرت ثلاث نظريات هي:

1- نظرية الواحة (التي ظهرت في 1908للجيولوجي الأمريكي رافاييل بمبلي) اذ اعتبرت أن الانكماش التدريجي في المناطق الصالحة للحياة واختفاء الحيوانات البرية بدأ الانسان يبحث عن الواحات ويتمركز حولها , وأجبر على ابتكار وسائل جديدة للاستفادة من النباتات المحلية وهكذا تعلّم استخدام بذر الاعشاب التي تنمو في الاراضي الجافة والاهوار ومجاري المياه في الصحراء وهكذا كانت الخطوة الأولى في سلسلة الحبوب الكاملة واستخدام طرق الري الاصطناعية وهذا ما جعل قيام حضارة بلاد ما بين النهرين ممكنا) [2]

2- ونظرية المراكز والاطراف (أن الزراعة نشأت في مناطق دون أخرى , لذلك اطلقوا على المناطق الاساسية التي نشأت فيها الزراعة المراكز , واطلقوا اسم المناطق الثانوية أو الاطراف على المناطق التي انتشرت فيها الزراعة من المراكز أو المناطق الأساسية, ويقصد بالمراكز المناطق الثقافية اذ دجن عدد كبير من النباتات للمرة الأولى وحدد اربع مراكز اساسية وهي الشرق الأدنى والشرق الاقصى وامريكا ولانديز. وحدد مناطق الاطراف في الهند وجنوب شرق اسيا وافريقيا والمنطقة المدارية في شمال غرب امريكا الجنوبية , وهذه المناطق أخذت النباتات المدجنة من المراكز الاساسية).

3- نظرية النمو السكاني والاستقرار(أن عدد السكان هو العامل المستقل في أسباب نشأة الزراعة وليس عاملا تابعا, وان النمو السكاني هو الدافع الاساسي للمجتمعات للتحول نحو الزراعة)[3]

المطلب الثالث: مفهوم القطاع الزراعي وأهميته الاقتصادية ودوره في التنمية الزراعية

أولا: مفهوم القطاع الزراعي

وهو البنيان الاقتصادي الزراعي أو الكون الزراعي, أي هو صناعة أو مهنة استخدام الموارد الأرضية والحيوانية والمائية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية اللازمة لإشباع حاجات الانسان اما مباشرة أو بعد تحويلها الى مواد أخرى, كما انها صناعة استخراجية غير إسفاديه تمد

[1] Candolle, A. D. Origin of Cultivated Plants. New York: D. Appleton and Comp, 1985,p.17.
[2] Pumpelly, R. Exploration in Turkestan, Expedition of 1904, Prehistoric Civilization of Anau: Origin, growth, and Influence of Environment. Washington D.C.: Carnegie Institution of Washington, 1908,p.65,66.
[3] MacNeish, R. S. Origin of agriculture and Settled Life. Norman: The University of Oklahoma Press, 1992,p.49.

المعامل بالمواد الأولية ومع استطاعتها إنتاج مواد عضوية داخل المعامل الا إن الكائنات الحية النبات والحيوان هي المصدر الرئيسي لغذاء العنصر البشري.[1]

ويمكن تعريف القطاع الزراعي أنه المصدر الرئيسي للدخل للعديد من الافراد العاملين بالقطاع الزراعي, سواء عاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر, كالمزارعين أو منتجي الادوية والاسمدة الزراعية والادوات المستخدمة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني.[2]

كما أنه مجموعة من الافكار والآراء والتطبيقات الزراعية التي تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة المستهدفة وتعظيم أكبر قدر من حجم الناتج وذلك عن طريق تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعية ,وتأتي العلاقة مع علم الاقتصاد الزراعي كونه يقوم بتطبيق المعارف الاقتصادية في مجال الزراعة, ويسعى لإيجاد الحلول والمشاكل الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين , مما دفع عدد من الاقتصاديين للبحث عن حلول لأزمات الاقتصاد الزراعي وبذلك يعد من العلوم الحديثة.[3]

ثانيا: خصائص القطاع الزراعي

1- إن العمل الزراعي عمل موسمي, أي إن العلميات الإنتاجية الزراعية المختلفة ترتبط بمواسم معينة سواء كان ذلك بالنسبة الى مواعيد الزراعة أو مواعيد الحصول على الدخل الزراعي , ومن ثم فأن دورة رأس المال في القطاع الزراعي يعد الى حد ما بطيئة اذا ما قورنت بغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى .

2- أن القطاع الزراعي يتسم بضخامة عنصر المخاطرة بالمقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية, وتأتي هذه الخاصية من كون الزراعة صناعة بيولوجية, تتأثر بشدة بالعوامل الطبيعية والمناخية مثل الحرارة والرطوبة وغيرها, فضلا عن قابليتها للتلف السريع , وكذلك أن منتجاتها تتأثر بالأسعار والتكاليف وعدم مرونة عرض تلك المنتجات للاستجابة لأي متغيرات غير متوقعة . ولاشك أن تحمّل مثل هذه المخاطر لابد من وجود ضمانات كبيرة تقلل من عبء تحمّل تلك المخاطر, وهذه يتطلب وجود مصادر توفير رؤوس اموال باذ تساعد على مواجهة المخاطر الغير المتوقعة .[4]

3-ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة الزراعية في اجمالي التكاليف.

4- الزراعة تكون شديدة التنافس, أي لا يمكن تحقيق سوق منافسة كاملة الا بتوافر شروط معينة في صناعة الزراعة منها:

---

[1] صلاح الدين مهدي واخرون, دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وافاقة المستقبلية خلال المدة (2000-2016), 2020,عدد 32, ص309.

[2] علي جدوع الشرفات , مبادئ الاقتصاد الزراعي , دار زهران للنشر والتوزيع ,عمان, 2012,ص25-26.

[3] سوران العاني, علم الاقتصاد الزراعي, دار الراية للنشر, عمان,الاردن,2005,ص9.

[4] اسامة كمال توفيق, التمويل الزراعي في ظل التحرر الاقتصادي في محافظة المنيا, رسالة ماجستير قدمت لكلية الزراعة جامعة المنيا ,مصر, 2002,ص22.

أ- كثرة عدد الوحدات الاقتصادية التي تتعامل في السوق من بائعين ومشترين.

ب- تجانس السلع المنتجة ومتماثلة تماما.

ج- لديها القدرة على انتقال عناصر الإنتاج جغرافيا ووظائفيا, وعدم احتكار عناصر الإنتاج من قبل ارباب العمل وحرية لدخول وخروج المنتجين الى الصناعة.

د- ضرورة المعرفة الكاملة بأحوال السوق, من اسعار وأجور وتكاليف وأن هذا الشرط متوفر بالدول المتقدمة أكبر من الدول النامية.[1]

ثالثا: دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية

يمكن بيان دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية عن طريق ما يأتي:.

3-1: توفير المواد الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع

تمثل الزراعة المصدر الرئيس لغذاء أفرد المجتمع, ويحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصادية, وذلك نتيجة لقدرته على توفير المستلزمات الاساسية بما يحقق التنمية الاقتصادية، ويربط بعض الاقتصاديين أن زيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تمثل بارتفاع نسبة مستوي دخل الفرد، ويعتقد البعض أن الزراعة يمكن ان تؤدي الى انخفاض مستوى معيشة السكان, وذلك بسبب اعتمادها على العوامل الطبيعية أكثر من جهود السكان الزراعين, وسد حاجات المجتمع من المنتجات الزراعية, ومن ثم تقليص حجم الاستيرادات الزراعية ,[2] وتعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسية التي تســهم في الاقتصاد الوطني، كما يسهم في نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري لمعظم القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ويساهم في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني ، فضلا عن أن المنتج المحلي يكون أكثر أمانا على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، وأن تطور القطاع الزراعي ينعكس إيجابيا على تحسين الواقع البيئي.[3]

3-2: توفير الأيدي العاملة للقطاعات الاقتصادية الأخرى

يعمل القطاع الزراعي على توفير الأيدي العاملة للقطاعات الاقتصادية الأخرى, كقطاع الصناعة أو قطاع الخدمات ، وذلك عن طريق انتقال العمال من القطاع الزراعي الى بقية القطاعات ويتم ذلك لسببين الأول: هو وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي الى خروج عدد معين من العمالة في هذا القطاع من دون ان تؤثر على اجمالي الناتج الزراعي، وهذه العمالة تنتقل بدورها الى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي , ويكون هذا الانتقال في العادة في المناطق ذات كثافة سكانية

[1] علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار الزهران للنشر و التوزيع، عمان، 2006 ، ص28.

[2] حياة احمد كامل موسى , واقع القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين وافاق تطويره للمدة (2005-2014) , بحث دبلوم عالي ,جامعة تكريت,2017, ص11.

[3] نغم حسين نعمة ,اثر القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق , مقالة منشورة على منصة اربد,2020, ص1.

عالية في مناطق الإنتاج الزراعي , وبذلك تؤدي الى وجود ظاهرتي البطالة الموسمية والمقنعة اما السبب الثاني: فقد كان تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج قد ساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية التي تتحول الى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.[1]

3-3: توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي

تمثل الصناعات الزراعية (التصنيع الغذائي) الخطوة الأولى على طريق التصنيع في الدول النامية، وتساهم الزراعة في تنمية الصناعة عن طريق توفير المواد الخام, اذ تشكل جزءا رئيسا من تكاليف التصنيع ، وترجع أهمية التصنيع الزراعي الى عدة عوامل منها: امتصاص فوائض الإنتاج مما يساهم في تقليل الفاقد من الإنتاج بعد الحصاد ، تنظيم الإنتاج والاستهلاك ، رفع اسعار المحاصيل للمزارعين ، تحسين المستويات الغذائية للسكان نظرا لتوفر المنتجات الزراعية على مدار العام، وزيادة القيمة المضافة للسلع المصدرة ومن ثم زيادة عائدات العملة الصعبة، والاستخدام الكثيف نسبيا للعمالة بما في ذلك العمالة غير المدرّبة والحاجة المحدودة نسبيا الى رأس المال، وإمكانية اقامة الصناعات الزراعية في المناطق الريفية ومساهمتها في إنشاء صناعات أخرى مرتبطة بها مثل مواد التعبئة والتغليف.[2] كما يوفر القطاع الزراعي السلع الغذائية والموارد العلفية ومواد الخام للصناعات التحويلية, ومن ثم رفع الإنتاجية الزراعية بقصد تخفيف وطأة الفقر والتنمية الريفية المستدامة وتمكين الصناعات من المنافسة[3]

4-3: مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل

تهدف تنمية القطاع الزراعي الى توفير العمل للمشتغلين بالقطاع وفي مجال اختصاصها, ولها تأثير كبير بزيادة الدخل للعامل والمجتمع, ولاسيما اذا كانت العمالة الزراعية مدرّبة ولها معرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل, وتتم عملية اضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة اراضي جديدة واقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع إنتاجية العامل عن طريق التدريب واكتساب التقنيات الحديثة, كما يمكن استفادة القطاعات الأخرى عن طريق حصول حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الزراعة.[4] بسبب استمرار الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، وذلك لضعف مستوى الاداء الخدماتي للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (تعليم ، صحة ، مياه وغيره) ,أي البحث عن الاستقرار والرفاهية ، وكذلك ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية ، ومن ثم ترتفع معدل البطالة خاصة في الزراعة المطرية و يمكن تبرير نزوح العمالة الى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى ،

[1] حياة احمد كامل موسى , مصدر سابق,ص12.
[2] احمد شكري الريماوي واخرون, مقدمة في الارشاد الزراعي ,دار الحنين للنشر والتوزيع ,عمان الاردن,1996,ص20.
[3] رحمن حسن علي ,وبيداء جواد, دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,جامعة المستنصرية ,العدد(26),2017,ص11.
[4] خير الدين معطى الله, وسفيان عمراني, اثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018, مجلة الباحث الاقتصادي, مجلد 7, عدد 11, 2019, ص265.

ولهذا سعت الحكومة الاستجابة لسوق العمل والقيام بالإصلاحات الزراعية والتي شهدتها تلك المدة, وكذلك التسهيلات التي تمنحها الدولة للفلاحين وصغار المستثمرين, الا انها في كل مرة تثبت ان العمل في القطاع الزراعي يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الامطار, ويشير هذا الى أن أغلب العمال مؤقتين ويتأثرون بالتقلّبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى, وبالرغم من بعض الزيادات تبقى نسبة القوى العاملة في الزراعة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى.[1]

المطلب الثالث: الاقتصاد الزراعي والسياسات الزراعية

أولا : مفهوم الاقتصاد الزراعي

يعد الاقتصاد الزراعي من" العلوم الاجتماعية اذ إنه يبحث بالأمور المرتبطة بالمجهود الانساني في مهنة الزراعة , ويبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية استغلالا اقتصاديا, ويعمل على تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الإنتاج في المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية واستمرارها على التقدم . ويقصد به مجموعة الافكار والآراء والنظريات الزراعية التي تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة المستهدفة تعظيم حجم الناتج ولتحقيق أكبر قدر من الاشباع, بمعنى اخر فأنه العلم الذي يسعى لتحقيق حالة الرفاهية الاقتصادية الزراعية عن طريق تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية الزراعية .

يعد الاقتصاد الزراعي الشكل التطبيقي لعلم الاقتصاد على المشكلات المرتبطة بالزراعة بشقيها النباتي والحيواني وهو العلم الذي يستطع الانسان عن طريق السيطرة على القوى الاقتصادية الزراعية التي تؤدي الى تحسين مستوى الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الدخل والعمل على توليد الدخل . يعرف أيضا الاقتصاد الزراعي بانه أحد العلوم الاجتماعية التطبيقية والذي يعنى بكيفية تسخير المعرفة الفنية واستغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء والملبس وغير ذلك من الحاجات لإفراد المجتمع.[2]

وأيضا هنالك تعريف آخر للاقتصاد الزراعي بانه فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يبحث في أهدافه الرئيسية متصل بدخل المزارع مباشرة وكذلك بكفاءة التسويق التي يسعى الى تدنية التكاليف المرتبطة بها من ناحية والعمل على تحقيق التوازن بين قوى السوق من ناحية أخرى.[3]

ثانيا: السياسة الزراعية

تعرف السياسة الزراعية هي احدى فروع السياسة الاقتصادية العامة, يتم رسمها واعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي , ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المنشودة وتستهدف هذه السياسة تحقيق هدفين اساسيين هما الاول: تحقيق الاشباع للمستهلكين من

[1] زين الدين شروقي, مؤشرات قياس التنمية الزراعية في الجزائر, الملتقى العلمي حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني, الجزائر, 2018,ص7.

[2] علي جدوع الشرفات , مبادئ الاقتصاد الزراعي , مصدر سابق,ص25-26.

[3] سالم توفيق النجفي , اسماعيل عبد حمادي , الاقتصاد الزراعي , , دار الحكمة للطباعة و النشر , الموصل ,1990, , ص14.

السلع الزراعية والثاني تحقيق: تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين. وتعد السياسة الزراعية من أهم الادوات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه انشطتها الاقتصادية والاجتماعية , كما تعد الحلقة الأهم التي تربط بين استراتيجيات التنمية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية , وهي جزء من السياسة الاقتصادية فهي ترتبط بها ارتباطا وثيقا ومهما عن طريق تأثيرها في نمو القطاع الزراعي وتطويره , فضلا عن تأثيرها في تخصيص واستخدامها في ظل ندرة الموارد وإعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر . فهي مجموعة من القواعد والأساليب التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة , اذ تعمل على أحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي عن طريق التغييرات التي تتناول التركيب المحصولي , والبنية الحيازية المزرعية والفن الإنتاجي وهي بذلك تعمل على إحداث تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية.

وعليه تعرف السياسة الزراعية هي مجموعة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة التي يمكن عن طريقها النهوض بواقع القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج كماً و نوعا ورفع المستوى المعيشي للعاملين بالزراعة.

يمكن تعريف السياسة الزراعية هي التدابير التشريعية والاجرائية التي تسنها الدولة ,لإدارة القطاع الزراعي بالشكل الذي يضمن توليفة مناسبة بين المنتج الزراعي والمستهلك, لضمان تحقيق حاجاتهم الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الوطني وتحقيق الامن الغذائي, للوصول الى الاكتفاء الذاتي ودخول السلع الزراعية سوق التنافس الدولي وزيادة الصادرات مقابل الواردات , من دون اضرار بالموارد الطبيعية لا في الوقت الحاضر ولا المستقبل . [1]

ثالثا : الاستثمار الزراعي

هو عملية دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة من رأس المال والأرض والعمل, وتشغيلها بهدف زيادة إنتاجيتها بقصد زيادة إنتاج السلع الغذائية التي تسد حاجة المجتمع, اذ انه نوع من الانفاق الاستثماري على اصول وموجودات يتوقع منها تحقيق عائد مستقبلي وعلى مدى طويل.[2] أو هو تكوين لرأس المال واقتناء أو خلق للموارد لاستخدامها في الإنتاج . ويتكون رأس المال من كل من الاصول الملموسة وغير الملموسة وينظر اليه غالبا من منظور الفئات التالية، والتي تتسم كلها بالأهمية بالنسبة للإنتاجية الزراعية:

أ- رأس المال المادي: مثل المكائن والآلات والابنية في المزرعة، والبنية التحتية الخارجية الموجودة خارج المزرعة.

ب-رأس المال البشرى: الذي يتم الحصول عليه عن طريق التعليم والتدريب وخدمات الارشاد الزراعي .

[1] مراد جبارة ، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الامن الغذائي ،اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي 2015، ص33.

[2] The Commotion World Food security, The principles for Responsible investment in Agriculture and food systems, 2014,p.44.

ج- رأس المال الفكري: الذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجية الزراعية وممارسات الادارة.

د- رأس المال الطبيعي: مثل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى التي تلزم للإنتاج الزراعي.

ت- رأس المال الاجتماعي: مثل المؤسسات والشبكات التي تبنى الثقة وتقلل المخاطر.

س- رأس المال المالي: مثل المدخرات الخاصة.

ويمكن تصنيف المستثمرين في الزراعة الى أربعة فئات عام وخاص واجنبي ومحلي. وأغلبية المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من المزارعين، وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى الدول ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. اما مستثمرو القطاع العام المحلي، وهم بالدرجة الأولى الحكومة، فهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة، ثم في المرتبة الثالثة بفارق كبير المستثمرون الاجانب كشركاء التنمية ومن ثم يليهم المستثمرون الاجانب من القطاع الخاص مثل المؤسسات, وهؤلاء المستثمرون من القطاع العام والخاص والمحليون.[1]

رابعا: اقتصاديات الإنتاج الزراعي

4-1: قانون تناقص الغلة:

ان زيادة حجم الإنتاج في المشروع عن طريق زيادة أحد عناصر الإنتاج (أو بعضها) مع ثبات العناصر الأخرى وهو ما يحدث في المدى القصير، يؤدي ذلك الى حدوث ما يعرف بقانون تناقص الغلة والذي يميز الإنتاج في المدى القصير.[2] وينص قانون تناقص الغلة: على انه (عند ثبات العناصر الإنتاجية عند مستوى معين فأن أضافة وحدات متتالية من عنصر إنتاجي متغير إليها فأن الناتج الحدي للعنصر المتغير قد يزداد أولا ولكنه يأخذ في التناقص بعد نقطة معينة).

أي عند زيادة عنصر الإنتاج المتغير سوف يؤدي في البداية الى زيادة الناتج الحدي الى أن يصل الى اعلى نقطة ممكنة (مرحلة تزايد الغلة) ثم يبدأ الناتج الحدي بالتناقص دون أن يصبح سالبا (مرحلة تناقص الغلة) ثم بعدها يصبح الناتج الحدي سالبا (مرحلة الغلة السالبة) .

كانت الزراعة هي المجال الوحيد لانطباق هذا القانون على اساس ثبات كمية الأرض وتزايد السكان باستمرار, ولكن من المسلم انطباق هذا القانون على جميع أنواع الإنتاج اذا توفرت شروطه.[3]

4-2: مرونة الطلب السعرية

تتصف الطلب على المنتجات الزراعية بضعف مرونتها السعرية , أي أن الكمية المطلوبة تكون نسبيا غير حساسة بالنسبة للتغيرات في السعر , وهذا له نتائج مهمة على السياسة الزراعية والتقلبات السعرية على الدخل المستلم في القطاع الزراعي, ان الطلب غير المرن يعمل على انخفاض السعر ومن ثم الى

[1] FAO, Investment in agriculture for better future, The state of food and Agriculture, 2012,p.10.

[2] اسماعيل محمد هاشم, مدخل الى أسس علم الاقتصاد, المكتب العربي الحديث للنشر,مصر,1973,ص210

[3] ثناء ابا زيد, مدخل الى علم الاقتصاد, الجامعة الافتراضية السورية,سورية,2018,ص138.

انخفاض الإيراد الكلي للمنتجين, على الرغم من زيادة الكميات المباعة (مع ثبات كل شيء على حاله) اما اذا ارتفعت الاسعار الزراعية فسوف يرتفع الدخل الكلي لقطاع الزراعة , ما دامت استجابة المستهلك ستكون بتخفيض قليل جدا للكمية المشترات من المنتجات الزراعية .[1]

ويعزى ضعف المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية الى ثلاث عوامل اساسية وهي:

ا- أن السلع الزراعية في مجموعها سلعا ضرورية نتيجة لكونها تشبع حاجات انسانية أساسية, كما انها ليس لها بدائل جيدة في مجموعها.

ب- صعوبة إنتاج سلع صناعية (غير زراعية) تحل في استخدامها محل السلع الزراعية أي صعوبة إيجاد سلع صناعية بديلة للسلع الزراعية على وجه العموم والغذائية على وجه الخصوص.

ج- ارتباط الطاقة الاستهلاكية الشخصية من السلع الزراعية بعوامل بيولوجية تحدد من اماكن زيادتها. فالطاقة الاستهلاكية الشخصية من السلع الزراعية الغذائية مثلا محدودة بسعة المعدة الآدمية.

يؤدي ضعف المرونة الطلب السعرية للسلع الزراعية الى تعرّض تلك السلع لتغييرات سعرية سوقية متباينة ويترتب على ذلك أيضا تغييرات غير مرغوبة على دخل المزرعة خاصة مع تقلّب العرض.[2]

3-4:مرونة العرض السعرية للسلع الزراعية :.

ويقصد بالمرونة السعرية للعرض هي مدى استجابة الكمية المعروضة من السلعة مع التغير في أسعارها, وتتصف السلع الزراعية بشكل عام بمرونة عرض منخفضة ويأتي ذلك لعدة اسباب:

ا-ارتفاع حجم التكاليف الزراعية الثابتة مما يصعب الدخول والخروج من عملية الإنتاج بسهولة, بالإضافة الى صعوبة انتقال عناصر الإنتاج الثابتة الى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب- عدم قابلية معظم السلع والمنتجات الزراعية على الخزن لمدة طويلة وسهولة تعرضها للتلف ,يؤدي هذا الى بيعها بأسعار منخفضة قد تكون دون الاسعار السائدة في السوق.

ج- اعتماد الإنتاج الزراعي على مواسم زراعية قد تكون طويلة الأجل وترتبط بالعوامل والظروف الطبيعية.

د- انخفاض كفاءة جهاز الاسعار في أغلب الدول النامية وعدم المعرفة المبكرة للمعلومات السوقية من قبل المزارعين الامر الذي يؤدي الى استجابتهم للتغيرات السعرية , ويترتب على ذلك انخفاض المرونة السعرية للمنتجات الزراعية , ويكون استجابة المعروض السلعي الزراعي للتغيرات في المدى الطويل أكبر منه في المدى القصير. اذ أن المدة الطويلة سوف تفسح المجال امام عناصر الإنتاج الثابتة بأعاده التنظيم بما يؤدي الى الاستجابة لتغيير الاسعار , وتكون الاستجابة في زيادة الاسعار أكثر منه في الانخفاض , ومن الظواهر المفسرة هي نظرية الموجودات الثابتة التي تقضي بأن بعض عناصر الإنتاج

[1] جي هولتن ولسون, الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات , ترجمة كامل سلمان العاني , دار المريخ للنشر , السعودية ,1987, ص 493 .
[2] رياض السيد احمد عمارة, اقتصاديات الإنتاج الزراعي , دار الهاني للنشر, الطبعة الرابعة ,مصر,2002,ص78.

الزراعي الثابتة تعد ذات قيم استعمالية بديلة وأن الزيادة في أسعار السلع سوف يشكّل عامل جذب لتلك العناصر للدخول في إنتاج تلك السلع .[1]

المطلب الرابع: تطور القطاع الزراعي في الفكر الاقتصادي

أولا : القطاع الزراعي في فكر التجاريين

هو عصر التجارة الذي يسمى احيانا الرأسمالية التجارية واحيانا المركنتالية .اذ يعتقد انه امتدد ثلاثمائة عام وذلك تقريبا منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر, وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعية و صدور كتاب " ثورة الامم لآدم سميث ، كرد فعل قويا للسياسات و الممارسات الاقتصادية للعصر التجاري ، وفي هذه القرون الثلاثة لم يكن لعلم الاقتصاد معترف باسمه, اذ لم تكن التجارية نظاما فكريا في المقام الأول إنما كانت نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين و رجال الاعمال في تلك الأيام .[2] اذ تأثر الفكر التجاري بمعتقداتهم الخاصة بتحقيق القوة الاقتصادية وذلك خدمة لأغراضهم السياسة ,اذ يرون بأن القوة الاقتصادية تتحقق عن طريق نجاح الدولة في زيادة ثروتها من المعادن الثمينة وذلك باعتبار أن الثروة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق قوة الامة, ولذلك أكدوا على أن التجارة الخارجية هي أفضل وسيلة لزيادة الثروة وجذب أكبر كمية من المعادن الثمينة فأولا اهتماما خاصا, وأكدوا على أنه يجب على الدولة انً تصدر سلعا أكثر مما تستورد لتحقيق فائض في ميزانها التجاري, وأعتبر التجاريون أن غنى أو فقر الدولة يتوقف على ما تملكه من معادن ثمينة. وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية عن طريق دورها في زيادة حجم التجارة واما القطاع الزراعي فقد أهمل نتيجة تعرضه للعديد من الظروف من عوامل الطقس والمناخ والمساحات المخصصة لزراعة المحاصيل وصعوبة تخزين المنتجات الزراعية لفترات طويلة لتعرضها للتلف ولهذه نادى التجاريون بالأهتمام بالقطاع الصناعي لتحقيق أهداف القوة الاقتصادية وأقتصر دور القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي بالخدمات والغذاء وقد أعطى التجاريون للدولة دور كبير في الحياة الاقتصادية فدورها تشجيع التجارة الخارجية عن طريق فرض الضرائب الجمركية على الواردات وتشجيع الصناعة بتخفيض الرسوم على الصادرات ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري, اعطت السياسة التجارية للزراعة مصلحة في التجارة والصناعة وحاولت السياسة المعنية أتباع الوسائل التي من شأنها أن تقلل تكاليف الإنتاج أكثر من سبب وأحد [3]

ا- القدرة على مواجهة المنافسة من المنتجات الزراعية الاجنبية في الاسواق المحلية.

ب-عدم اللجوء الى الدول الاجنبية للحصول على احتياجاتها من المواد الزراعية ولاسيما الاغذية الاساسية.

[1] رحمن حسن الموسوي ,الاقتصاد الزراعي, دار اسامة للنشر, الطبعة الأولى ,عمان, 2012,ص 33.
[2] جون كينيث جالبريت, تاريخ الفكر الاقتصادي, ترجمة احمد بليغ, دار عالم المعرفة كويت,2000,ص24.
[3] محمود الشافعي واخرون, مدخل الى الاقتصاد الزراعي, الطبعة الأولى عمان, 1986,ص88.

ج- توفير الغذاء لسكان المدن والعاملين في الصناعة بأسعار معقولة.

على الرغم من أهمية الزراعة لتلبية الاحتياجات الغذائية لسكان البلد وكمصدر للمواد الخام للقطاع الصناعي، الا ان السياسة التجارية تولي اهتماما أكبر للصناعة وتعدها أكثر أهمية من الزراعة للحصول على الذهب والفضة, من الدول الاجنبية عن طريق تصدير المنتجات الصناعية.

ثانيا: القطاع الزراعي في فكر الطبيعيين (الفيز وقراط)

تشير تسمية الفيزوقراطية الى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي نشأت وسادت في فرنسا في نهاية حكم لويس الخامس عشر, اذ قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين (الطبيعيين) بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي ,مبنية على دراسة الانسان وعلاقته بالعالم الطبيعي, وهم مجموعة من النبلاء والملاك الزراعيين والعلماء الذين أنظموا تحت راية الاقتصادي فرانسوا كيناي*.[1] اذ نبذ الفيزوقراط القوانين الوضعية التي وضعها التجاريون عن طريق اكراه الفلاحين واجبارهم على ترك الزراعة والتوجه للمصانع وتدريب العمال والفلاحيين لأعدادهم للإنتاج الصناعي , لذا ظهر الطبيعيون كرد فعل لما عمله الماركنتلين, اذ أعطت هذه المدرسة دفعة قوية لظهور المذهب الحر عندما اشار كتابها الى ضرورة تحديد دور الدولة.[2] وبيّن الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد عن طريق فكرة الريع الصافي وإعادة توزيع الدخل الناجم عن الريع الصافي على الافراد داخل المجتمع , وذلك عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي الذي وضعه كيناي الذي بيّن فيه كيفية توزيع الناتج الصافي ودورانه بين الطبقات في المجتمع بانتقال الدخول من طبقة الى أخرى , اذ قسم المجتمع الى ثلاث طبقات :

1- **الطبقة المنتجة**: وتشمل المزارعين الذي يكون قيمة إنتاجهم تتجاوز حجم ما كانت تستهلكه, وتخلق هذه الطبقة عبر الزراعة الثروات السنوية للأمة وكذلك تحدد الدخل لملاك الاراضي.

2- **طبقة الملاك**: وهي تشمل الطبقة الحاكمة من الملك أو الامير والملاك العقاريين وجباة الضرائب, وتعيش هذه الطبقة على فائض القيمة المحقق وتستهلك ما تنتجه الطبقات الأخرى.

3- الطبقة العقيمة: وهي تشمل جميع السكان الذين يعملون في حرف أخرى غير الزراعة, ولاسيما الحرفيون من الصناعة والتجارة , وتقوم هذه الطبقة بتحويل السلع الموجودة وتسترد القيمة التي استخدمتها, وترتبط هذه الطبقات في ما بينها ضمن دورة تبدأ من الإنتاج الى توزيع المداخيل وثم تنتهي الى الانفاق.[3]

ثالثا: القطاع الزراعي في فكر الكلاسيكيين

* فرانسوا كيناي: كان طبيب العائلة المالكة وعضو المجالس الفكرية التي كانت تجمع الادباء والفنيين والفلاسفة في دور البرجوازية الأوربية, وأهتم كثيرا بالمشاكل الفلاحية وشارك في وضع منجد(دار المعارف) اذ شرح كلمتي مزارع وبذار.

[1] حازم الببلاوي , دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ,دار الشروق, القاهرة ,1995,ص45.

[2] عبد علي كاظم المعموري , تاريخ الافكار الاقتصادية ,الطبعة الأولى ,دار حامد للنشر ,عمان, 2012,ص4.

[3] وسام الملاك , تطور الفكر الاقتصادي من المركنتالية الى الكلاسيكية , الجزء الأول, الطبعة الأولى ,دار المنهل اللبناني, بيروت , 2011, ص99.

تعد المدرسة الفكرية الكلاسيكية وليدة الثورة الصناعية و اكتشاف قوة البخار في تسيير الآلات و هي وليدة المصانع الكبيرة والمنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية, و هي تمثل بداية وضع أسس الصحيحة لعلم الاقتصاد والرأسمالية المبكرة ،يعد آدم سميث (1723-1790) هو مؤسس هذه المدرسة التي ظهر فيها مفكرون و فلاسفة أتّسموا بخط فكري يكاد يكون موحّد أساسه حرية الفرد في نشاطه الاقتصادي و حريته في أن يمتلك ما شاء من الثروة المادية التي تنقله الى اعلى درجات المجتمع, و حريته في أن يمارس التجارة الداخلية و الدولية دون أن تتدخل فيه الحكومة " وكان كتابه "ثروة امم " الذي تضمن افكاره الاقتصادية التي بفضلها تأسس النظام الرأسمالي وناقش فكرة تقسيم العمل التي تصل بالإنتاجية الى مستواها الامثل, و قد اعتبر كل من الأجور و الريع و الفائدة عوائد عوامل الإنتاج (العمل, الأرض ، رأس المال ، التنظيم) . اعتبر رأس المال سمة الرأسمالية الصناعية و نادى بضرورة زيادة تراكمه، ويرى أن بدونه ستقف الصناعة الرأسمالية, كما أنتقد التجاريين و القيود التي وضعوها لذلك كان ينادي بالحرية الاقتصادية و رفع القيود التي وضعوها لتنظيم العلاقات الاقتصادية القومية الأوروبية آنذاك.[1]

اما بالنسبة للقيمة أعتبر آدم سميث العمل مصدر كل قيمة واساس كل ثروة. اما دايفد ريكاردو (1772-1823) اشتهر بكتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب " ، و أسهم بنصيب كبير في تأصيل مبادئ الاقتصاد السياسي فضلا عن مساهمته في تعميق الفكر الكلاسيكي الرأسمالي و اعلاء شأنه، و من افكاره:

- مناقشته للقيمة معلنا أن قيمة الشيء هي ما يبذل فيه من عمل.

-نظريته التكاليف النسبية في التجارة الدولية.

- نظريته في الريع التي مفادها أولا: أن الريع عائد اقتصادي نظير استخدام الأرض الطبيعة التي لا تنفذ قواها، ثانيا: أن الريع المرتفع لا ينهض دليلا على كثرة خيرات الأرض، بل على العكس يدل على شح الأرض الطبيعة وبخلها. [2]

كما جاءت افكارهم عكس الطبيعيين اذ اعتبروا أن الصناعة والزراعة هي العمل المنتج مع اعتبار أن قطاع الخدمات هو قطاع عقيم وغير منتج ولذا قام بتقسيم المجتمع الى ثلاثة اقسام وهم (اصحاب رؤوس الاموال -ملاك الاراضي-العمال داخل القطاع الصناعي والزراعي).

وقد اعطى آدم سميث ودافيد ريكاردو أهمية كبيرة للزراعة لكّونها المصدر الاساسي للغذاء لسكان المدينة, وأن الإنتاج الزراعي عند الكلاسيك يعتمد على عنصر اساسي وهو الأرض ,وهي عنصر محدود وأن التوسع فيها وزيادة خصوبتها تتطلب نفقات ورأس مال, ونتيجة عن ذلك ينتج الريع الذي يتحصل عليه ملاك الاراضي .ويشير ديفيد ريكاردو عن طريق نظريته حول الريع وقانون الغلة المتناقصة الى أن اسعار المنتجات الزراعية تتحدد من إنتاجية الاراضي الاقل خصومة ذات تكلفة إنتاج مرتفعة وهي تشكل

[1] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي ,دار المعارف ,القاهرة, 2018, ص 15,18.

[2] احمد عبد السميع علام، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، العدد 17 ، 2016 ، ص 5.

عوائق للتنمية الزراعية ، أي بقدر ما تقوم بالتوسع في الانفاق على الاراضي لزيادة خصوبتها, وهذا ما يساهم في زيادة اسعار المنتجات الزراعية , وعموما فأن الزراعة حظيت بمكانة مميزة لدى المدرسة الكلاسيكية.[1]

رابعا: القطاع الزراعي في الفكر الاسلامي

أولى الاسلام الزراعة أهمية خاصة لأنها الاساس في توفير وسائل العيش من الحاجات الاساسية للإنسان, وبعد أن كانت الزراعة من الاعمال المشينة عند اهل مكة جاء النبي محمد(ص) لكي يزيل عنهم تلك الاغلال الفكرية المظللة والتي تقيدهم عن الحركة اذ قال (لا يغرس المسلم غرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه انسان أو دابة ولا شيء الا كانت له صدقة) وبهذا فتح الطريق امام مختلف أنواع النشاط الزراعي من الحرث والغرس وغيرها وكل ما يدخل في صنف الزراعة.[2]

اذ أكد الاسلام وجوب توظيف الأرض لتأمين كفاية المجتمع من ناتجها عن طريق:

1-حفز الناس استصلاح الأرض وذلك بتمليك الأرض الموات لمن يحيها قال النبي(ص) (من أحيا أرضا ميتة فهي له)

2-حث على زراعة أو استزراع الأرض قال النبي محمد(ص) (من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها اخاه)

3-مصادرة حق من يحتجز الأرض سواء من كان أحياها أو أقتطعها لقوله النبي محمد (ص) (وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين).[3]

فالإسلام كدين شامل كان حريصا على تذكير المسلمين بالموارد الطبيعية وحسن استغلالها وعمارة الأرض لكافة مقوماتها من موارد بشرية أو موارد طبيعية وحسن استغلالها لغرض التنمية , والاسلام من الاديان التي حرصت على الاهتمام بعناصر الإنتاج المختلفة من الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم. فالعمل اعتبره أهم عناصر الإنتاج بين تصريح وتلميح , اذ دونه لا يمكن اتمام أي شيء نافع للإنسان , اما رأس المال فهو له دور مهم في العملية الإنتاجية ولا يمكن اتمام مراحل الإنتاج الا باستخدام معدات والآت من أنواع مختلفة , والموارد الطبيعية هي من خلق الله تكون هبة للإنسان يستفيد منها تحقيقا لمبدأ الاستخلاف في الأرض , وقد وضعت تحت تصرفه لينتفع منها وتكون للجميع ولا تختص بأمة دون أخرى.[4]

المبحث الثاني

[1] حسين عمر, تطور الفكر الاقتصادي, دار الفكر العربي, القاهرة ,1998,ص33.
[2] محسن باقر الموسوي, الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة , الطبعة الاولى, دار الهادي للنشر ,بيروت,2002,ص32.
[3] عبد الجبار حمد السبهاني , الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي , دار وائل للنشر , عمان,2000, ص263.
[4] بويلي سكينة , الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي , اطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية , جامعة باتنة , الجزائر , 2015 , ص 138-139 .

متضمنات (أسس) منظمة التجارة العالمية ونشأتها في السياق التاريخي

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة الجات (GATT)

أولا: **مرحلة ما قبل اتفاقية الجات**

لأنهاء قرون من الاستعمار وحتى تضع الحروب العالمية أوزارها، جاءت اتفاقية بريتون وودز الشهيرة لتأسيس ثلاث مؤسسات دولية هي :صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، لتعلن عن بدأ عصر التنمية أو التطوير وتبادل الموارد ، وكان تأسيس منظمة التجارة العالمية اصعب المهمات, شاركت 56 دولة في اجتماعات مؤتمر هافانا والتي عقدت في المدة ما بين 21 نوفمبر 1947 و 24 مارس1948 و انتهت بإصدار ميثاق عرف بميثاق هافانا. كان لميثاق هافانا هدفان اثنان: الأول هو تأسيس لاتفاقيات على مستوى التجارة الدولية، والثاني هو تأسيس منظمة التجارة العالمية,غير أن هذه المنظمة لم يكتب لها التأسيس بسبب الرفض الامريكي للتوقيع على ميثاق هافانا .[1] ترتب على رفض الولايات المتحدة الامريكية المصادقة على ميثاق هافانا عدم تأسيس منظمة التجارة العالمية أي النسخة القديمة لمنظمة التجارة العالمية, غير أن ميثاق هافانا لم ينله الفشل المطلق، اذ أن جزءا منه والذي يختص بالتجارة الدولية تمت الموافقة عليه من قبل الامريكيين وبعض القوى الصناعية . هذا الجزء من الميثاق هو ما يعرف باتفاقية الجات والتي وقعتها في تاريخ 30 اكتوبر 1947 ثلاث وعشرون دولة، لتدخل حيز لتنفيذ في 1 يناير 1948 ولقد صُممت اتفاقية الجات لتكون بمثابة منتدى نقاشي حول التجارة الدولية بين الدول الاطراف في الاتفاقية، كما أنها تقدم الية لحل المنازعات التجارية بين تلك الدول.[2]

ثانيا: تأسيس الجات

في 30 اكتوبر عام 1947 وافق ممثلو حكومات ثلاثة وعشرين دولة على جميع الاتفاقيات الثنائية المجمعة في اتفاقية وأحدة , اطلق عليها "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات " والمعروفة باسم الجات (GATS) وهي الاحرف الأولى من مسمى الاتفاقية باللغة الانجليزية.[2] وتعد ازمة الكساد الكبير الذي شهده العالم في الثلاثينات بمثابة نقطة تحول من السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية، اذ أدركت هذه الدول أهمية التجارة في تنشيط الاقتصاد العالمي، فقد شعرت الولايات المتحدة الامريكية أنها تواجه تدهور في قوتها الاقتصادية النسبية، وتحديا من دول صاعدة وهذا ما دفعها للبحث عن أدوات ووسائل قوة للمحافظة على وضعها المهيمن واسترداد زمام المبادرة الاقتصادية، وبخاصة في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، وقد اختارت الولايات المتحدة الامريكية بعض أدوات الضغط الاقتصادي التي تسيطر عليها

[1] RAJ BHALA, INTERNATIONAL TRADE LAW: INTERDISCIPLINARY THEORY AND PRACTICE OCUMENTS SUPPLEMENT ,2008,P.7.

[2] محمد احمد محمود, منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية, دار الكتب, مصر,2007 , ص18.

وهي الصندوق والبنك الدوليين واتفاقية الجات.[1] وتهدف الجات الى تكوين نظام تجارة دولية حرة تؤدي الى رفع مستوى المعيشة في الدول الاعضاء ، وتشجيع التجارة على المستوى العالمي، ويتم ذلك عن طريق إزالة العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية ، فهي معاهدة دولية متعددة الاطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها ، تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية ، وقد أقرت هذه الاتفاقية خلال الاجتماعات التي عقدت في جنيف 15 ديسمبر سنة ١٩٩٣ ، ووقع عليها بصفة نهاية في مراكش بالمغرب في ابريل 1994، وقد مثلت الجات كيانا مؤقتا منذ سنة 1944 وبدأت بعضوية ٢٢ دولة حتى وصلت الى 117 دولة في نهاية عام 1994 ، ثم تحولت الى منظمة التجارة العالمية منذ أول يناير سنة 1995 ، واصبح لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ..[2]

ثالثا: الجولات الخمس الأولى لاتفاق الجات1947

1- جولة جنيف الأولى 1947:في هذه الجولة ظهرت اتفاقية الجات للوجود وذلك بمدينة جنيف سنة 1947 شاركت فيها 23 دولة، وقد تركزت المحادثات على البنود الاساسية الأولى لولادة الاتفاقية، وقد حصل بموجبها تخفيض % 15 على التعريفات الجمركية ,وبدأ العمل بهذه الاتفاقية في1/1948 / 1 بعضوية 23 دولة.

2- جولة آنسي 1949 :عقدت هذه الجولة بمدينة انسي بفرنسا عام 1949 ، وتم خلالها التخفيض في بنود التعريفة الجمركية لعدد 5000 بند جمركي وفيها تم البت في طلبات الانضمام لدول جديدة لتصبح اطراف متعاقدة في اتفاق الجات1947.

3- جولة توركاي 1950 :عقدت هذه الجولة بإنجلترا وشاركت فيها 38 دولة توصلت الى تراجع نظام الحصص، كما شهدت المفاوضات في هذه الجولة بحث طلبات الانضمام ل 4 دول جديدة لتصبح اطرافا متعاقدة في اتفاق الجات1947 .[3]

4- جولة جنيف: 1956 عقدت هذه الجولة بجنيف بسويسرا شاركت فيها 26 دولة، وتم فيها قبول اليابان عضوا في الجات، كما تم تبادل البنود التعريفية بين الاطراف المتعاقدة في اتفاق الجات 1947 ، بما يعادل نحو (2.5) مليار دولار من اجمالي حجم التجارة الدولية العالمية في تلك المدة.

5-جولة ديلون 1960-1961: شاركت في هذه الجولة 26 دولة وناقشت موضوع التعريفات الخارجية للمجموعات الاقتصادية الأوروبية وتوصلت الى خفض التعريفات الى7 %.

رابعا الجولتان السادسة والسابعة لاتفاق الجات1947

[1] RAJ BHALA, MODERN GATT LAW: A TREATISE ON THE GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE ,2005 , P.178.

[2] سيد طه بدوي, الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس),دار النهضة العربية,القاهرة,2004,ص 10.

[3] خيري فتحي البصيلي، تسوية المنازعات الدولية في أطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة, 2007 ، ص 67.

1-جولة كيندي1964-1967 :شاركت فيها 62 دولة وأهم ما اسفرت عنه تخفيض التعريفات الجمركية التي كانت موجودة سنة 1960 بما يعادل % 50 في المتوسط، كما أقرت جولة كيندي اتفاقا لمكافحة الاغراق، باذ يسمح للطرف المتعاقد ان يفرض رسوما لمكافحة الاغراق على الواردات المغرقة.

2 - جولة طوكيو 1973-1979 :تعد جولة طوكيو أهم جولات الجات التجارية قبل جولة أورجواي، وقد شاركت في هذه الجولة 102 دولة وقد كان لهذه الجولة مساهمات مهمة أبرزها:

ا - ساهمت في تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل% 34 على مدى 8 سنوات.

ب- نتيجة ادانة الدول النامية والتي كانت الدول العربية من بينها (لبنان، سوريا، مصر، الاردن، العراق، السودان، المغرب، تونس) فقد تم تخصيص الحيز الأكبر والأهم من مكافحة الاغراق.

ج- التزام الدول الاعضاء بتقديم بيانات دورية عن إنتاجها واستهلاكها، وصادراتها ووارداتها من اللحوم والماشية والالبان، ومنتجاتها وتحرير واستقرار تجارتها، كما يجب أن لا يترتب على أستخدام الدعم ضرر بالمصالح التجارية للدول الاعضاء.

د-المفاوضات السابقة باتجاه حل مشاكل الدول الصناعية المتقدمة، اذ اضطرت هذه الدول للموافقة على أتخاذ قرار بشأن تحديد معاملة خاصة ومتميزة للدول النامية، يعترف بأن للدول النامية سمة قانونية ثابتة في النظام التجاري العالمي.[1]

ع- وضعت قواعد تفصيلية واضحة وعلنية لكيفية دعوة الشركات للمشاركة في المناقصات الدولية للمشتريات الحكومية.

3-جولة الأورجواي :عقدت جولة الأورجواي خلال الاعوام1968- 1994 وكان عدد الدول المشاركة 125دولة, وفي هذه الجولة أخذت الاتفاقية شكلها النهائي الذي تم الاتفاق عليه ببنود واضحة وصريحة وعلنية تشمل كل نواحي التجارة العالمية.[2]

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية (الخلفية والمفاوضات)

[1] نصر الدين مروك، تسوية المنازعات في أطار منظمة التجارة العالمية, الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر2014.,ص14.
[2] خيري فتحي البصيلي, مصدر سابق,68.

أولا: مفهوم منظمة التجارة العالمية (wto)

منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة فوق وطنية بارزة تحكم التجارة الدولية منذ أنشائها لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في 1994, تؤدي منظمة التجارة العالمية وظيفتين رئيسيتين أولا: تشرف منظمة التجارة العالمية على تنفيذ وإدارة وتشغيل جميع الاتفاقيات التجارية بين أعضائها, ثانيا: انشأت منظمة التجارة العالمية منتدى للمفاوضات وتسوية المنازعات التجارية, كما تقوم منظمة التجارة العالمية بمراجعة ونشر السياسات التجارية الوطنية للدول الاعضاء وتضمن تماسك وأتساق السياسة التجارية الوطنية وسياسة التجارة العالمية.

عرّفت منظمة التجارة العالمية انها : أحدى المنظمات الدولية التي تم أنشائها عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنظمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية , وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية الموجودة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة , ورفع القيود الجمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعاتها وتطبيق قواعد الملكية الفكرية وتعد هذه المنظمة هي الوريث القانوني لاتفاقيات الجات .[1]

يلاحظ من هذا التعريف أنه ركّز على الجانب العلمي للمنظمة وهو ما يعرف بمصطلح موضوعات المنظمة, وتتمثل في تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية إضافة الى الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية عديدة الاطراف .اذ يعرفها آخر أنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أدارة وأقامه دعائم النظام التجاري الدولي , وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي , وتقف على تقديم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية الدولية المؤثرة على الاطراف المختلفة في العالم للوصول الى ادارة أكثر كفائه وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي .[2]

ثالثا: أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف منظمة التجارة العالمية الى تحقيق ما يلي:

1- تسهيل وتنفيذ ادارة الاتفاقيات الجديدة التي تم التوصل إليها في جولة مفاوضات أوروجواي متعدد الاطراف ولتحل محل الاتفاقيات.

2- الاشراف على المفاوضات التي ستتم بين الدول الأعضاء, لتحقيق مزيد من تحرير التجارة وادارة نظام شامل وموحد للفصل في المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء والمتعلقة بتنفيذ

[1] سمير اللقماني, منظمة التجارة العالمية(آثارها السلبية والإيجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية),دار الحامد للنشر,الرياض,2009,ص20.

[2] عبد المطلب عبد الحميد, الجات وآليات منظمة التجارة العالمية(من ارجواي لسياتل وحتى الدوحة), الدار الجامعية,مصر,2005, ص176.

الاتفاقيات التجارية الدولية , وادارة آلية مراجعة السياسات التجارية في الدول الاعضاء لإضفاء المزيد من الشفافية في الممارسات التجارية لهذه الدول.

3- التعاون على النحو المناسب مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لهما, من أجل تحقيق تماسك أكثر قوة وأكثر قدر من التنسيق في مجال السياسة الاقتصادية العالمية.

4- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف , كما تقوم بتسهيل وإدارة الاتفاقيات التجارية الجماعية وهي: الاتفاقيات الملزمة للدول الموقعة عليها فقط مثل الاتفاقيات المتعلقة بالطيران المدني والمشتريات الحكومية والاتفاقيات الدولية لمشتقات الالبان , والاتفاقيات الدولية حول لحوم البقر.[1]

5- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل , والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد مع المحافظة على البيئة وحمايتها.

6- تقوية الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير التجارة من جميع القيود, وتسهيل الوصول الى الاسواق العالمية ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الاعضاء.

7- محاولة إشراك الدول النامية والاقل نموا في التجارة الدولية بشكل أفضل .[2]

خامسا: المبادئ العامة لمنظمة التجارة العالمية WTO

1- مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية: يعني هذا المبدأ ضرورة عدم التمييز في المعاملات الدولية التجارية, المتعلقة بالصادرات والواردات لاسيما بما يتعلق بالتخفيضات الجمركية, والتي تمنحها دولة عضو في الاتفاقية الى دول أخرى, سواء كانت هذه الدولة عضو في الاتفاقية ام لا, فهذا الاجراء سينطلي بصفة آلية على كل الدول الاعضاء في الاتفاقية بشكل تلقائي و دون ان تطالب هاتين الدول بذلك، و يترتب على اعمال هذا المبدأ أن تتم المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية على اساس جماعي أو متعدد الاطراف وتوسيع نطاق التخفيضات الجمركية بين جميع الدول الاطراف في الاتفاقية المتعلقة بالجات، فضلا على ذلك فلقد نصّت الفقرة الثانية و الرابعة من المادة الثالثة للاتفاقية على أن جميع المنتجات التي يستوردها أي طرف متعاقد من طرف اخر متعاقد في الاتفاقية لا تخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى ضرائب محلية أو أي مصاريف أو اجراءات أخرى من أي نوع , في ما لا يزيد عن تلك المطبقة على المنتجات محلية المنشأ المشابهة، كما لا يجوز لأي طرف أن يفرض ضرائب أو مصاريف أخرى على

[1] ضيف الله دهيم الرشيدي , آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, 2011,ص21.
[2] ناصر دادي عدون , الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة(اسباب الانضمام -النتائج المرتقبة ومعالجتها), دار المحمدية العامة للنشر, الجزائر,2003,ص59.

السلع المحلية أو السلع المستوردة بطريقة تتعارض مع المبادئ الموضوعة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية ,و التي تنص على أن الدول الاطراف المتعاقدة عليها أن تمتنع عن تطبيق أو فرض أي ضريبة محلية أو مصاريف أخرى أو تصدر قوانين أو تنظيمات أو تضع شروطا تؤثر على عملية البيع أو الشراء أو النقل أو التوزيع أو الاستخدام أو أي شروط لاسيما بعملية خلط المكونات بنسب معينة في عملية التصنيع المحلي, وذلك لتجنب أي سياسات من شأنها التأثير على المنافسة أو حماية الإنتاج المحلي، كما تشير الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الاتفاقية الى أن المنتجات التي يستوردها أي طرف يجب معاملتها معاملة تفضيلية بما لا يقل عن تلك المعاملة الممنوحة الى المنتجات المماثلة و المشابهة ذات المنشأ الوطني.[1]

2- مبدأ المعاملة الوطنية: جاء هذا المبدأ مكملا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية فلقد نصّت المادة الثالثة من الاتفاقية العامة للجات على عدم فرض قيود تعريفية مثل الضرائب والرسوم المختلفة أو اللجوء لسن قوانين أو اجراءات تنظيمية ضد السلع المستوردة، أو منح ميزات تفضيلية للمنتجات المحلية أو وسائل أخرى بهدف حماية المنتوج المحلي أو دعمه وتمييزه عن المنتوج المستورد، كما لا يجوز لأي طرف عضو في الاتفاقية ان يكبل السلع المستوردة بقيود تقلل من حركة تداولها في السوق المحلي بل عليه أن يعاملها نفس المعاملة التي يحظى بها المنتوج الوطني المنشأ و الا يدعم هذا الاخير بإعانات توفر له زيادة في فرص تسويقه، و يعني هذا المبدأ أيضا أن السلع المستوردة تكتسي نفس المعاملة مع المنتوج ذو المنشأ الوطني بمجرد خضوعها للتعريفات الجمركية المتفق عليه في أطار اتفاقيات الجات.[2]

نصت المادة الثامنة والتاسعة من الاتفاق على التزام كل دولة بمبدأ المعاملة الوطنية للخدمات المستوردة، وكذلك لموردي الخدمات غير المقيمين، وعدم أتباع سياسات احتكارية أو ممارسات تجارية تحد من نفاذ موردي الخدمات غير المقيمين الى الاسواق المثلى, وعلى ذلك تحدد كل دولة من الدول الاعضاء لائحتها المثلى والنشاطات المتعلقة بالخدمات والتي سيسري عليها مفعول الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات في مجالي الدخول الى الاسواق والمعاملة الوطنية.[3]

3-مبدأ الشفافية : اعتبارا أن نظام الجات والمعاملات التجارية وفق اتفاقياته هو نظام متعدد الأطراف, فوجب على أي طرف عضو فيه أن يقدم جميع المعلومات والتوضيحات حول مدى تنفيذ الاتفاقات المبرمة ,و ذلك حفاظا على المصداقية المطلوبة من كل الاعضاء تجاه التزاماتهم ,وهذا ما يدفع في أتجاه تحقيق قدر كبير من الاستقرار والقابلية للتنبؤ بالالتزامات المحددة في جداول التخفيضات الجمركية، كما

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، طبعة ثانية, الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ,2004, ص151.
[2] جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية نظامها القانوني و دورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية، مصدر سابق, ص 82.
[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربي , اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون, الشؤون الاقتصادية والتنموية, قطاع الشؤون الاقتصادية,الرياض,2017,ص14.

ان أي تعديل في هذه الجداول ينبغي ان تتم الموافقة عليه من قبل أغلبية 2/3 الاعضاء الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية، اذ تشير المادة العاشرة من الاتفاقية العامة للجات الى أن أي قوانين أو تنظيمات أو لوائح، أو قواعد ادارية ذات تأثير على عمليات البيع، أو الشراء أو النقل، أو التأمين أو التخزين، أو الفحص، أو العرض، أو الاستخدام أو الخلط بالنسبة الى أي طرف من الاطراف المتعاقدة، سواء تعلقت بالتصنيف أو التقييم للأغراض الجمركية، أو معدلات الضريبة الجمركية أو الضرائب و الرسوم الأخرى على الواردات أو الصادرات أو المدفوعات ,يجب نشرها بصورة فورية وبطريقة تمكّن الحكومات والتجار الاطلاع عليها ومعرفتها , كما ينبغي نشر جميع الاتفاقيات التي توقع بين الحكومات المختلفة و التي تؤثر على سياسات التجارة الدولية، فضلا عن ذلك ضرورة عدم تفعيل أي إجراءات أو قوانين أو تنظيمات ذات صلة بالتجارة الدولية قبل القيام بعملية النشر الفعلي لها، وكذلك عدم اللجوء لاتخاذها من جانب واحد دون موافقة مسبقة من بقية الأطراف المتعاقدة. (1)

4-التحرير الذاتي: لقد راعى الاتفاق التفاوت بين الدول ولاسيما بالنسبة الى الدول النامية التي لا تمكنها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإسراع بتحرير كامل لقطاع الخدمات، مما يعرضها لمنافسة غير متكافئة في مجال تجارة الخدمات، فضلا عن الدور الهام الذي يلعبه ميزان تجارة الخدمات في ميزان مدفوعات هذه الدولة. وقد أكد الاتفاق على ضرورة مراعاة أهداف السياسة المثلى، ومراحل التنمية في الدول الاعضاء على المستوى الوطني أو على مستوى القطاعات الاقتصادية. كما يقتضي توافر المرونة الكافية لمعظم الدول النامية الاعضاء لاختيار تحرير عدد اقل من قطاعات تجارة الخدمات مع العام، الخارجي والتدرج في تحرير تجارة الخدمات بما يتلاءم مع مستويات التنمية لديها عند السماح لموردي الخدمات للدخول الى أسواقها الوطنية. (2)

5-الاستثناءات من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

اعطيت للدولة العضو الحق في بعض المجالات الحصول على استثناءات من احكام الاتفاق. وقد تم تحديد شروط هذه الاستثناءات في ملحق خاص على أن تتم مراجعتها بعد مرور خمس سنوات, وتضمنت الاتفاقية أن لا تتجاوز الاعفاءات (10 سنوات) , وقد استثنت من الاتفاقية الخدمات التي تقدمها الدولة على أسس غير تجارية في أطار اداء الحكومة لوظائفها مثلما يحدث في خدمات البنوك المركزية , وقد خلت الاتفاقية من التزامات الدول المتقدمة من شمول الخدمات المرئية والسمعية وقطاع النقل البحري, و استبعدت المشتريات الحكومية طالما ليست لأغراض إعادة البيع التجاري, كما استبعدت خدمة الاتصالات الاساسية ولم تشمل الاتفاقية بعض خدمات النقل الجوي مثل حقوق المرور أو الخدمات المتعلقة بها.(3)

[1] عادل المهدي, مصدر سابق, ص 155.

[2] Wto,ThelegalText,TheResults of Uruguay Round of Multilateral Trade Negations,2002,p.288

[3] خليل عليان عبد الرحيم , الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , الرياض , 2009 , ص112 .

لكن هذا المبدأ ترد عليه بعض الاستثناءات منها العلاقات التفضيلية التي تربط دولتين أو أكثر السارية لتحرير التجارة الدولية و هذا ما تطرقت له المادة الأولى من نص الاتفاقية و الذي يعني عدم الغاء أي تفضيلات جمركية لا تتعدى المستويات السارية بين الدول المتجاورة, و التي ترتبط معا بعلاقة تجارية ذات مزايا تفضيلية معينة أو علاقات سياسية ذات طبيعة حمائية و هذه الدول ذكرت في الملاحق من النص الاصلي للاتفاقية وعلى سبيل المثال انجلترا، فرنسا، وإيطاليا وبعض الدول النامية التي كانت مستعمرات لها, وكذلك الدول المجاورة حدوديا و التي كانت تشكل منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية فيما بينها, بهدف تحرير التجارة الدولية هذا لا يتعارض مع احكام اتفاقية الجات لا سيما المادة الرابعة و العشرين منها, حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية وفي هذا الخصوص و بغية تقوية اقتصاديات الدول النامية, حتى تقوى على المنافسة فقد اصدرت الجات قرارا في الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 1979يقضي بإمكانية التمييز في المعاملات التجارية لصالح الدول النامية فقط , فيمكنها ان تتبادل مزايا تفضيلية فيما بينها فقط و لا تنسحب هاتين المزايا على الدول المتقدمة أو الدول المصنعة، كما لا يجوز للدول المتعددة الاطراف في الاتفاقية أن تطالب بذلك. [1]

سادسا: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تعتمد منظمة التجارة العالمية على اطار قاعدي, اذ يتمثل في تعدد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مراكش عام 1994, اذ تم التوقيع عليها لتشمل ثلاثة قطاعات للتجارة الدولية وهي :

1-6 : اتفاقية التجارة في السلع المصنعة:

يتضمن هذا القطاع مجموعة من الاتفاقيات الفرعية التي تتناول كل واحدة منها مسألة ترتبط بصفة أساسية بالتجارة في السلع والغرض من ذلك تسهيل انسياب التجارة في السلع وإجراءات رفع القيود غير التعريفية ومواجهة الاجراءات التمييزية, كذلك مكافحة الاغراق في مجال التجارة في السلع . وقد اطلق عليها اسم "جات 94" تمييزا لها عن اتفاقية "الجات1947" وفي نفس السياق تضمن اتفاق تحرير التجارة في السلع عدة اتفاقيات تمثلت [2]

1-1-6: اتفاق الزراعة

تناولت جولة اوروغواي خمسة عشر موضوعًا أحدها كان الزراعة في هذا الوقت تم إنشاء اتفاقية للتجارة الزراعية, اذ تضمنت اتفاقية جولة اوروغواي الالتزامات الاصلية ,بشأن الوصول الى الاسواق

[1] عادل المهدي, مصدر سابق, ص 151.
[2] بيبي يوسف, السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في أطار المنظمة العالمية للتجارة, اطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر,2007, ص62.

والدعم المحلي ومنافسة الصادرات ودعم الصادرات, وقد اتخذت شكل ما يُعرف الان باتفاقية الزراعة (AoA). كان الهدف الرئيسي لاتفاقية الزراعة هو زيادة العدالة في الزراعة وتقليل التشويه, وتم الاتفاق على الالتزامات المتعلقة بالوصول الى الاسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات لجميع الأعضاء, كما تم التفاوض على المواعيد النهائية للوصول الى هذه الالتزامات, اذ تم فرض التزامات اتفاقية الزراعة لتقليل الانحراف في القدرة التنافسية واسعار السلع العالمية. اذ اختلفت الالتزامات لكل دولة عضو ومن ثم كان لها تأثيرات متباينة من عام 1996 الى عام 2001، وكان من المقرر تنفيذ التخفيضات في الاعانات المحلية ودعم الصادرات تم اطلاقها في عام 2000، وفقًا لما تنص عليه الاتفاقية من الناحية العملية لم يطرا تغيير يذكر على الاتفاقية, اذ سمحت الاتفاقية للبلدان بمواصلة دعم الصادرات واستخدام حصص الاستيراد التي كان لها آثار سلبية على البلدان النامية. وقد سمح الاتفاق للدول النامية التي تشكل مجتمعة غالبية اعضاء منظمة التجارة العالمية لتقليل الحواجز التجارية الى حد اقل من البلدان المتقدمة على مدى العقد الذي اعقب جولة اوروغواي زادت الاعانات من تشويه التجارة في تجارة المنتجات الزراعية.[1]

وقد أثرت هذه التشوهات على الدول النامية بشكل أكثر حدة من البلدان المتقدمة, اذ لم تتكبد الدول المتقدمة مساوئ كبيرة من اتفاقية الزراعة, وكانت الدول النامية مثقلة بالآثار السلبية لمفاوضات الجات على الزراعة, وتعتقد ان احتياجاتها لم يتم تمثيلها في المعاهدة بموجب الاتفاقية الاصلية بشأن الزراعة، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على وضع الاساليب والمبادئ المتعلقة بالزراعة وهي تحدد معالم جولة الدوحة بشكل عام، الهدف منه هو الحد من التشوهات في التجارة الزراعية الناجمة عن التعريفات المرتفعة والحواجز الأخرى واعانات الصادرات واشكال الدعم المحلي, والقضايا الرئيسية في المفاوضات هي كيفية تنفيذ التغييرات الضرورية للحد من التشوهات، وكيفية خفض التعريفات وكيفية التعامل مع الغاء الدعم[2]

6-1-2: اتفاقيات الاجراءات الصحية والنباتية

يكون الاتفاق حول هذه الاجراءات مرتبطة بصحة الانسان والنبات والحيوان, كجزء مكمل لاتفاقية الزراعة وذلك للعلاقة القوية بين المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص وموضوع الصحة, بصفة عامة فالاتفاقية تعطي الحق لأي دولة عضو للقيام بإجراءات الكفيلة بحماية صحة الانسان والحيوان والنبات، بشرط أن لا تستخدم هذه الاجراءات لأغراض معيقة للتجارة كالأغراض الحمائية، و تتضمن الاتفاقية مجموعة من القواعد و المبادئ و الاحكام التي تحكم عملية اللجوء الى اتخاذ الإجراءات الصحية بما يحول امام تحولها الى إجراءات معيقة للتجارة، و بما يحصر آثارها السلبية في هذا الإطار

[1].World Trade Organization, JOB(03)/157 (restricted), 13 August 2003.
[2].K. von Moltke, Negotiating Subsidy Reduction in the World Trade Organization, IISD September 2003,p8

في أضيق الحدود وتسهيلا لتحقيق لتجانس والارتقاء بمستوى الحماية الصحية، وافقت الدول الاعضاء على تسهيل سبل تقديم المساعدات الفنية للدول الأخرى وخاصة النامية والأقل نموا.[1]

6-1-3: اتفاقية الملابس والمنسوجات

يعد قطاع المنسوجات والملابس من الفروع المهمة في الصناعة لبعض الدول لاسيما العربية ، ويعد من أهم القطاعات الإنتاجية ، لأهمية العمليات الإنتاجية والتصديرية في هذا القطاع في تلك الدول ، والتي تمثل بالفعل قاطرة التنمية الحقيقية لها بوجه عام ، فقد بقى هذا القطاع خارج مفاوضات الجات والتي لم يسبق لها الخضوع لأحكام وقواعد الجات ، ويمكن توضيح أهم هذه الآثار الإيجابية والسلبية على هذا النوع من القطاعات كما يلي :

1- ازدهار صناعة الغزل والمنسوجات والملابس في البنود التي لا يتم تحريرها، والتي يستمر فرض حصص عليها من الدول المستوردة، اذ تتمتع الدول العربية بمعاملة تفضيلية في تصدير هذه البنود ، لكن هذا الازدهار سيكون مرحليا .

2- دخول تجارة الغزل والمنسوجات والملابس العربية في منافسة حادة وخطيرة مع باقي الدول المصدرة، وهذا في البنود التي يتم تحريرها.

3- فقدان الكثير من الشركات الاجنبية الدافع الرئيس للاستثمار في الدول العربية، نظرا للتوجه نحو الغاء نظام الحصص والقيود الكمية، ذلك لان الاستثمار الاجنبي في الدول كان وسيلة للهروب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات الدول من المنسوجات.[2] لذلك حرصت الدول العربية على تحديد موقفها في ضرورة ادراج قطاع المنسوجات والملابس ضمن حزمة مفاوضات هذه الجولة ، وضمن القطاعات التي يشملها نظام وقواعد الجات من أجل ابقاء واستمرار العمل على هذه الاتفاقية ، كشرط مسبق ضمن شروط موافقة هذه الدول على المشاركة في أعمال جولة المفاوضات الجديدة ، وإن نجاح الدول في ادراج هذا القطاع ضمن مفاوضات جولة " أوروغواي " ، يعود الى اتخاذ مواقفها المبدئية والثابتة ، وكذلك لم يكن امام الدول المتقدمة فرصة ليحقق غايتها في هذه الجولة وادراج مجالات جديدة (كالخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية) ، دون ان توافق الدول على طلبها وتترك لها فرصة ادراج تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة في هذه الجولة , وفي الحقيقة فأن هذا الامر لم يكن سهلا بل حدثت

[1] واثق علي الموسوي , موسوعة التجارة الدولية , الجزء الثاني , دار الأيام للنشر,عمان,2018 ,ص87.
[2] سليمان بلعور, التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة, مجلة الباحث, الجزائر, 2008,العدد6,ص58.

اختلافات بين الدول الصناعية والدول العربية لما لقي هذا العرض من معارضات شديده، حتى توصلت جميع الاطراف المتعاقدة الى اتفاق نهائي حول تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة.[1]

6-1-4: اتفاقية فض المنازعات التجارية:

تعد آلية فض النزاعات أبزر النتائج التي نتجت عن جولة الأورجواي , اذ تعتمد على نظام متعدد الاطراف يضم جهاز عالي الكفاءة في تسوية المنازعات, التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية. وقد وصفت منظمة التجارة العالمية هذا الجهاز القائم لفض المنازعات بالركن المركزي في نظام التجارة المتعدد الاطراف , اذ يمثل مساهمة المنظمة الفريدة في تحقيق الاستقرار للاقتصاد العالمي. ومنذ نشأة المنظمة وعملها في عام 1995 حتى ديسمبر 2010 تم رفع 419 نزاعا تجاريا بين الدول الاعضاء , وهذا العدد من اذ الكم يمثل تطورا قد يكون إيجابي وذلك عن طريق توافر آلية مناسبة للدول الاعضاء لفض منازعاتهم التجارية , الا أنه من ناحية أخرى قد يكون امر سلبي , وذلك عن طريق زيادة عدد المنازعات المرفوعة بعد قيام منظمة التجارة العالمية , لاسيما أنه قبل قيام المنظمة في اطار اتفاقية الجات كان عدد المنازعات المرفوعة تقارب 300 نزاع.[2] تعد تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية نظام شبه قضائي, يبدأ بمجرد ظهور النزاع ويختص بتسوية المنازعات المتعلقة بمخالفة قواعد منظمة التجارة العالمية, ولا يؤدي هذا النظام الى توقيع عقوبات جماعية، ويمكن اللجوء الى أي وسيلة من الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع بالطرق الودية ,خلال أي مرحلة من مراحل تسوية النزاع امام منظمة التجارة العالمية, وتعد المفاوضات من الوسائل التي تقتصر على أطراف النزاع ولا يعني إجراء المفاوضات ضرورة تسوية النزاع الذي ينشأ بين اطرافه، إنما يعني ضرورة بذل الجهد في محاولة للتوصل الى تسوية الى النزاع القائم حتى ولو انتهت المفاوضات دون الوصول فعليا الى تلك التسوية.[3], وعليه فأن منظمة التجارة العالمية قد وضعت نظاما دقيقا لتسوية النزاعات التي تنشأ بين اعضائها في مجال التجارة الدولية، مما يعني ان وسيلة تسوية النزاع في هذه الحالة تندرج تحت فئة تسوية المنازعات بواسطة اللجوء الى المنظمات الدولية, فإذا نشأ نزاع بين دولتين أو أكثر من دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية، فأنها تلجا الى المنظمة لتسويته والزام قرارها لهذا الشأن.[4]

---

[1] عبد الهادي حردان, اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ,مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية, الامارات,2004,ص174

[2] احمد بلوفي, نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية ,مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الملك عبدالعزيز,العدد11 ,2011,ص11.

[3] احمد ابو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة, 2010 ,ص 638.

[4] ضيف الله دهيم الرشيدي , آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية, مصدر سابق ,ص98.

6-1-5: اتفاقية الدعم والاجراءات التعويضية ومكافحة الاغراق

تناولت هذه الاتفاقية الاعانات الرسمية التي تقدمها السلطات في الدولة المصدرة، فقد قسّمت تلك الاعانات الى ثلاثة اقسام هي : الاعانات المحظورة ، والقابلة لإقامة الدعوى ,وغير القابلة لإقامة الدعوى, وتحتوي أولهما على أعانات تشجيع الصادرات أو تشجيع استعمال المدخلات المحلية بدلا من المستوردة في إنتاج السلع التصديرية . اذ قدمت الاتفاقية مدة ثماني سنوات لإزالة اعانات الصادرات ومدة خمس سنوات لإزالة الإعانات المقدمة لمدخلات الإنتاج الموجه للتصدير . كما عرفت الاتفاقية الدول النامية التي يتعين عليها الغاء الاعانات المحظورة لتلك التي يبلغ نصيب الفرد من اجمالي دخلها المحلي الف دولار أو أكثر سنويا . ولقد واجهت الدول النامية عدة صعوبات في ازالة اعانات التصدير التي تسهم أساهما مهما في دعم القدرة التصديرية لكثير منها، وبادر بعضها الى المطالبة بتعديل النصوص التعريفية الاعانات المحظورة ليسمح بها. وتجيز اتفاقية مكافحة الاغراق التي هي عضو في منظمة التجارة العالمية واتخاذ كافة الاجراءات التنفيذية للتصدي لإغراق المصدرين من دولة عضو اخرى للسوق المحلية ، وذلك بعد أثبات حصول ضرر مادي للإنتاج الوطني أو التهديد به . [1] ومنذ بداية عمل منظمة التجارة العالمية تزايد اقبال الدول المنظمة للمنظمة على العمل بهذه الاجازة لتزايد حالات الإغراق, ولقد طلب عدد من الدول النامية مراجعة هذه الاتفاقية للحد من استخدام تلك الاجازة في حماية ليس لها علاقة بالسلوك المضر بالمنافسة . ومن أهم ما تقترحه الدول النامية في هذا المجال امتناع الدول عن اجراء تحقيقات متتالية لأثبات الاغراق على المنتج الواحد وضرورة تريثها عاما كاملا قبل إعادة التحقيق في إغراق ذلك.

6-1-6:اتفاق اجراءات الاستثمار ذي الصلة بالتجارة:

اتفاقية الاستثمار متعددة الاطراف هي احدى اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وهدفها هو الطموح الى إقامة نظام تجاري دولي متكافل، ويحاول القضاء على الحواجز التي تعترض التجارة الدولية كافة بحجة بدء حقبة جديدة من الرخاء العالمي، وأهم هدف لمشروعها هو الاستمرار في تحرير قوانين التجارة الدولية وحماية الاستثمارات الاجنبية ، وتعزيز حقوق المستثمرين عن طريق توفير آلية تتيح للشركات السيطرة على الاتفاقات التجارية الدولية القائم, وتم التوقيع على اتفاق خاص بشروط الاستثمار الأجنبي والتي تؤثر على التجارة الدولية وينشئ الاتفاق اطارا لتنظيم اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة ، أي شروط الاستثمارات الاجنبية فيما يتعلق بتعهدات التجارة متعددة الاطراف وينظم هذا الاتفاق [2]، باستخدام الدول لقواعد المنظمة للاستثمار باذ لا تشكل عائقا امام التجارة الدولية ، ومن أهم هذه القواعد : شرط المكون المحلي ، وشرط الاداء التصديرية وشرط السماح بالاستيراد في حدود عائدات التصدير

[1] محمد حسين, التسويق الدولي ودوره في اقتحام الاسواق الدولية, رسالة ماجستير ,الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي, الجامعة الافتراضية الدولية,2010,ص83.

[2] ميلون كوثأي, اتفاقيات التجارة والاستثمار متعددة الاطراف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, دائرة الحقوق, 2009,ص501.

وغيرها . وقد تم في الاتفاق تحديد فترات انتقالية للتخلص من الاجراءات المحظورة ، وهي سنتان بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية ، ونظرا لان هذا الاتفاق مقصور ومحدد بشروط على الاستثمارات الاجنبية التي تؤثر على التجارة ، لم تلتزم به دول اعضاء منظمة التجارة العالمية ، في مجال السياسات الوطنية العامة ، بالنسبة للاستثمارات الاجنبية لا تتضمن القواعد اليوغوسلافية فيما يتصل بالاستثمارات الاجنبية التجارة الخارجية وتحويلات الصرف الاجنبي ، شروط الاستثمارات الاجنبية التي لا تتلاءم مع الاتفاق, وعلى الرغم من ذلك سوف تصبح الاجراءات التي لا تتلاءم مع قواعد الجات ذات الصلة غير ملائمة لقواعد هذا الاتفاق ، ومن ثم يجب ان يتم تكييفها في المدة المقدرة واذا ما اعتبرت يوغوسلافيا نفسها في وقت الانضمام دولة نامية فسوف تصبح هذه المدة خمس سنوات.[1]

2-6: اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

تعد اتفاقية التربس أكثر الادوات الدولية شمولا فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وأنفاذها بكافة أنواعها وتمثل تحولا في تاريخ الملكية الفكرية اذ ربطت بينها وبين مبادئ التجارة الدولية, وهي اتفاقية تتضمن الحد الأدنى لمعايير الحماية لفروع الملكية الفكرية وتترك للدول حرية اتباع الطريقة المناسبة لإدماجها في قوانينها الوطنية ، وتتميز نصوص الاتفاقية بانها ليست ذاتية التنفيذ ، بمعنى أنه لا يجوز اعمالها في أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية الا اذا نص القانون الوطني للدولة المعنية على ذلك، ومن ثم فأن رعايا الدول الاعضاء لا يكتسبون حقوقا مباشرة من نصوص الاتفاقية ولا يجوز لهم التمسك بأحكامها واستبعاد احكام القوانين الوطنية, في هذا الخصوص تختلف اتفاقية التربس عن اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، فاتفاقية باريس تتضمن نصوصا ذاتية التنفيذ وتعد أحكامها جزءا من القانون الداخلي بمجرد المصادقة عليها. وعلى الرغم من ان هذه الاتفاقية لا تلغي الاتفاقيات الدولية القائمة في شأن الملكية الفكرية بل تحيل إليها في معظم القواعد الموضوعية وتنص على ذلك صراحة باستنادها الى احكام تلك الاتفاقيات " ، فضلا عن ذلك- تنص الاتفاقية على ان الدول يمكن لها بموجب هذه الاتفاقيات ، أن تضمن حماية اعلى مما تطلبه اتفاقية حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة مادام هذا لا يناقض احكامها [2] , غير أنها تعد من أهم اتفاقيات جولة أورجواي اذ استحدثت وفرضت احكاما جديدة وبصورة مفصلة لم تنظمها الاتفاقيات الدولية المشار إليها اعلاه، وأوجبت على الدول الالتزام بها وبذلك فرضت اعباء ثقيلة على الدول النامية تقتضي تعديل قوانينها الوطنية حتى تتسق مع نصوص الاتفاقية. وأوردت الاتفاقية في الجزء الثالث منها مجموعة من قواعد الانفاذ التي تتعلق بالإجراءات المنصفة والعادلة التي يتعين على الدول الاعضاء في الاتفاقية مراعاتها، وكذلك الادلة والأوامر والانذارات

[1] عادل خليل, منظمة التجارة العالمية أهم الاتفاقيات, مجلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, الكويت,العدد38, المجلد 4, 2005, ص6

[2] محمدين, الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقا لاتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية, دار الجامعة الجديدة, مصر,2000,ص15.

القضائية والتعويضات والجزاءات الأخرى، وحق الحصول على المعلومات واجراءات تعويض المدعي عليه فضلا عن الاجراءات الادارية والتدابير المؤقتة، والمتطلبات الخاصة فيما يتصل بالتدابير الحدودية. من ناحية أخرى يلزم الاتفاق كافة الاعضاء بتطبيق الاجراءات والعقوبات الجنائية في حالات التقليد المعتمد للعلامات التجارية المسجلة أو حقوق الطبع على نطاق تجاري، وذلك بفرض غرامة أو الحبس أو كلاهما فضلا عن مصادرة السلع المخالفة والادوات المستحدثة في إنتاجها، كما تلتزم الدول الاعضاء بتعديل تشريعاتها لتتضمن الجزاءات والعقوبات الجنائية الواردة لمواقف الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية .[1]

تشمل الاتفاقية حدود الحماية للحقوق التالية :

1- حقوق التأليف والنشر وبرامج الحاسوب وحقوق التأجير وتكون مدة الحماية لها 50 سنة, اعتبارا من نهاية السنة التي أُجيز فيها نشر تلك الاعمال أو تمّ إنتاجها.

2- العلامات التجارية بما فيها الاسم التجاري شرط تسجلها في السجل التجاري للبلد وتكون مدة حمايتها 7سنوات.

3- المؤشرات الجغرافية التي تحدّد منشأ السلعة وتكون الحماية عن طريق منع استخدام أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحي بأن سلع معينة نشأت في منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقي لها بأسلوب يضلل الجمهور.

4- التصميمات الصناعية وتمنح هذه التصميمات والتي انتجت بصورة مستقلة حماية كاملة، ويلتزم كل بلد عضو بضمان أن لا تسفر متطلبات منح الحماية لتصميم المنسوجات عن اضعاف غير معقول لفرصة السعي للحصول على هذه الحماية .

5- براءات الاختراع وتشمل المنتجات والعمليات الصناعية في كافة ميادين التكنولوجية بشرط أن تكون جديدة وتنطوي على صفة إبداعية وقابلة للاستخدام . وتبدأ تطبيق الاتفاقية بعد سنة من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المتقدمة اما الدول النامية فتعطى فترة خمس سنوات، والدول الاقل نموا عشر سنوات بشرط الا تفسر أي تغييرات تجريها هذه الدول في قوانينها و لوائحها التنظيمية.[2]

[1] طارق علمي ومايان كنعان, اصلاح انظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية-الانعكاسات والسياسات, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , العدد 49, 2008,ص12.
[2] اسامة المجدوب, الجات مصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2002,ص167.

3-6: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

نظرا لزيادة أهمية الخدمات والاتجار وخصوصا منذ ثمانينات القرن الماضي، فقد حرصت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إدخال تجارة الخدمات ضمن اتفاقيات المنظمة وبتشجيع من قبل الولايات المتحدة الامريكية, وقد أدى هذا التشجيع رغم معارضة الدول النامية في معظمها الى قيام المجلس الوزاري بإصدار توصية للأطراف المتعاقدة في عام 1982 لأجراء دراسات حول ضم التجارة بالخدمات الى اتفاقيات المنظمة وبعد عدة مفاوضات امتدت حتى عام 1991 م وانتهت باتفاق دولي متعدد الاطراف للتجارة بالخدمات باسم اتفاق جـاتس, احتوت اتفاقية التجارة بالخدمات على ثلاثة محاور رئيسية: ضم أولها مجموعة المفاهيم والمبادئ والالتزامات ذات العلاقة بهـذه التجارة. بينما تضمن المحور الثاني المقترحات المستقبلية الرامية لتنظيم التجارة بالخدمات والتفاوض بشأنها. وتم تخصيص المحور الثالث لضوابط التجارة بالخدمات عن طريق ملاحق تتعلق بالخدمات المالية والنقل الجوي والاتصالات وانتقال الاشخاص الطبيعيين, وقد كان التوقيع على هـذه الاتفاقية من أبرز نتائج جولة الأورجواي.

وقد أطلق على هـذه الاتفاقية اسم الاتفاقية العامة كونها قسمت الانشطة الخدمية الى 12 نشاط ضمن 155 قطاعا فرعيا, وقد اعتنت هـذه الاتفاقية بكيفية توريد الخدمة اذ توصلت الى أربعة قنوات لتوريد الخدمة وكما يلي:

ا- انتقال الخدمة عبر الحدود : ويعني ذلك انتقال الخدمة دون انتقال المورد أو مستخدم الخدمة ، كالخدمات المصرفية والخدمات الاستشارية المختلفة والتي تنتقل بواسطة البريد أو الفاكس أو البريد الالكتروني بناء على طلب المستهلك (مستخدم الخدمة) الى البنك أو الشركة الاستشارية مقدمة الخدمة ، ويتم تسوية قيمة الخدمة بين الطرفين بعد تلقي الخدمة دون الحاجة لانتقال أي من الطرفين . [1]

ب- الخدمة التي تستدعي انتقال مستخدم الخدمة الى دولة أخرى مثل الخدمات السياحية والتعليمية والصحية، اذ لا بد من انتقال المستخدم الى بلد المورد للحصول على الخدمة .

ج- التواجد التجاري في الدولة التي ستقدم فيها الخدمات ، اذ ينتقل مقدم الخدمة من بلد المنشأ الى دولة أخرى ويؤسس كيان قانوني وتجاري يسمح له بتقديم الخدمة في البلد الاخر ، مثل فروع البنوك والشركات .

[1] Matto A ,Wunsch S, pre-empting protectionism in services: The wto and outsourcing ,World Bank policy working paper,2004,p.22.

د- انتقال الاشخاص الطبيعيين ، والذي يعني انتقال مؤقت الى بلد اخر لتقديم خدمة معينة وتنتهي اقامته في البلد الاخر مع انتهاء تسليم الخدمة ، مثل انتقال الخبراء والمستشارين من دولة الى دولة أخرى تطلب منهم الحصول على ما لديهم من خبرة في امر معين. ويأتي دور منظمة التجارة العالمية في ادارة التجارة بالخدمات عن طريق التعرف على الالتزامات المفروضة في تجارة الخدمات .[1]

المطلب الثالث: العضوية في منظمة التجارة العالمية

أولا: الانضمام الى منظمة التجارة العالمية:

يعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية عملية طويلة ومعقدة, بعد تقديم طلب مكتوب للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، يجب على الدولة المرشحة تقديم مذكرة تغطي جميع جوانب نظامها التجاري والقانوني الى فريق العمل ذي الصلة في منظمة التجارة العالمية، والذي يفحص الجزء الموضوعي من المفاوضات متعددة الاطراف التي تنطوي عليها عمليات الانضمام. يحدد هذا التحليل شروط واحكام الدخول للحكومة المتقدمة, تتضمن الشروط والاحكام التزامات مقدم الطلب بمراعاة قواعد منظمة التجارة العالمية عند الانضمام ,وتقديم تفاصيل حول المدة الانتقالية المطلوبة لاجراء أي تغييرات تشريعية أو هيكلية لتنفيذ هذه الالتزامات اثناء عملية التقديم يمكن للحكومة المتقدمة الدخول في مفاوضات ثنائية مع اعضاء فريق العمل المهتمين بشأن التنازلات والالتزامات الخاصة بالوصول الى الاسواق للسلع والخدمات, بمجرد قبول بلد ما في منظمة التجارة العالمية يجب ان يتبع متطلبات مختلفة والتي هي :.[2]

1- يجب على الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية (MFN) ، والتي تتطلب من الدولة العضو تنفيذ اللوائح التجارية على أساس غير تمييزي لجميع الدول الاعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية, تهدف هذه القاعدة أيضا الى ازالة الحاجز غير الجمركي للتجارة مثل الحواجز الاجرائية والادارية الأخرى.

2-تطلب منظمة التجارة العالمية من الدول الاعضاء فرض التزامات تعريفة ملزمة وقابلة للتنفيذ تم الاتفاق عليها وقت الانضمام هذا الالتزام محدد في قائمة الامتيازات, ولا يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية تغيير التزاماتهم الجمركية الا بعد مفاوضات مع الشركاء التجاريين.

3- تعزز منظمة التجارة العالمية شفافية قواعد ولوائح التجارة العالمية عن طريق مطالبة أعضائها بنشر التعديلات في لوائحهم التجارية وإخطار الدول الاعضاء الأخرى بالتغييرات في اللوائح, ويصاحب هذا المطلب نشر مراجعة دورية خاصة بكل بلد والتي توفر أيضا معلومات حول التغييرات في اللوائح كما

[1] حسين جليلي, منظمة التجارة العالمية , مجلة افاق الحضارة الاسلامية,2012, العدد13,ص 8.

[2]Bagwell K. ,Staiger R,. Economic theory and the interpretation of GATT / WTO . The American Economist ,2002 , P.3-19 .

قدمت منظمة التجارة العالمية الدعم للبلدان الاعضاء فيها ولا سيما البلدان النامية والاقل نموا في الوفاء بمتطلبات الانضمام .[1]

ثانيا: شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية

يجب أن تتعهد الدول المتقدمة لطلب العضوية في منظمة التجارة العالمية ببعض الالتزامات أهمها:

أ- تقديم تخفيضات للتعريفات الجمركية على الواردات: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام بأن تقدم لائحة بالتخفيضات الجمركية التي ستقدمها على الواردات، على أن يتم التفاوض بشأنها مع الدول الاعضاء في المنظمة للتوصل الى صيغة نهائية لهذه التخفيضات.

ب-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: على الدولة التي تنوي الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية كافة، ويستثنى من ذلك اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية اذ انهما من الاتفاقيات الاختيارية.[2]

ت- إقامة أو تطوير البنية المؤسسية والقانونية والتشريعية اللازمة والمنسجمة مع قواعد المنظمة, تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة التي تنوي الانضمام الى المنظمة دراسة مدى توافق التشريعات والانظمة والمؤسسات والممارسات التجارية القائمة فيها، مع قواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها، وحدود التغيرات المقبولة فيها واجراء جملة من الاصلاحات على القوانين والتشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية.

ث-الالتزام بمجموعة من المعايير الصحية والبيئية وحقوق الانسان, يجب على الدولة التي تريد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الالتزام بقواعد الصحة العامة والصحة النباتية وشؤون البيئة، والمقاييس والمعايير الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، كما يجب عليها أن تراعي قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان وعدم تشغيل الاطفال دون السن القانونية الخ.[3]

ثالثا: الآثار الإيجابية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

يشمل التأثير الإيجابي المباشر للانضمام الى منظمة التجارة العالمية على ما يلي:

1- زيادة الوصول الى المعرفة حول توسيع السوق والحواجز التنظيمية المرتبطة به مما يقلل من تكاليف التصدير. اذ تقدم منظمة التجارة العالمية برامج تدريبية متنوعة للشركات من البلدان الاعضاء مثل التدريب من أجل :

[1]Allee, T. L. Scalera , J. E, The divergent effects of joining international organizations : Trade gains and the rigors of WTO accession . International Organization , 2012P.243-276

[2] Van den Brosche, Peter and Zeouc, The law and Policy of World Trade Organization, Cambridge university Press. Werner ,2013,p.84.

[3] معهد ابحاث السياسات الاقتصادية , طاولة مستديرة(6):فلسطين ومنظمة التجارة العالمية, رام الله, ص5.

أ- فهم أفضل للتدابير غير الجمركية في اطار منظمة التجارة العالمية.

ب- انظمة التجارة المتعددة الاطراف.

ج- اللوائح الصحية للشركات في قطاع الزراعة, يمكن ان تساعد المعرفة المكتسبة من برامج التدريب هذه الشركات في الاقتصادات النامية على توسيع نطاق أسواقها.

2- يؤثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية أيضا على التصدير بطرق غير مباشرة عن طريق التحسينات في البيئة المؤسسية المحلية, قد يقلل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من عدم اليقين في السياسة التجارية , وإن الالتزام المعبر عنه في حزمة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وآلية التفاوض يحسّن استقرار اللوائح التجارية المطبقة في البلدان الاعضاء ويقلّل من التعرّض للمخاطر التنظيمية للشركات المصدرة من الشركاء التجاريين.

3- إن قاعدة الدولة الأولى بالرعاية تخلق الاساس لسياسة تجارية غير تمييزية، مما يحد من امكانية قيام حكومة البلدان المستوردة بتغيير انظمة التجارة الخاصة بها بشكل مفاجئ, كما يساعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية أيضا على تقليل عدم تناسق المعلومات.

4- يؤدي الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الى تحسين جودة السياسة المحلية المتعلقة بالتجارة ، مما يحسن بشكل غير مباشر آفاق تصدير الشركات من الاقتصادات النامية ، اذ تقدم منظمة التجارة العالمية المساعدة الفنية لحكومات الدول الاعضاء لمساعدتها على المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.[1]

رابعا: الآثار السلبية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

1- أن منافسة المنتجات المستوردة للمنتجات المحلية الناشئة نتيجة لانخفاض التعرفة الجمركية ومساواة السعر يجعل المستهلك يتجه لشراء المنتج المستورد بدلا من المنتج المحلي وهذا يسهم في عدم تطور المنتجات المحلية لاسيما بالنسبة للدول النامية.

2- أن خفض التعرفة الجمركية على المنتجات المستوردة سيؤدي الى زيادة الطلب على تلك السلع والمنتجات، وهذا يلحق الضرر بالصناعات المحلية الناشئة ويؤدي الى عدم تطورها لقلة الطلب عليها .

3- قد تلجأ بعض الدول لتعويض خسارتها من خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية الى رفع نسبة الضريبة على بيع المنتجات المحلية أو فرض رسوم محلية، وهذا يقلل من مستوى الحماية ويضعف الميزة النسبية لأسعار المنتجات المحلية.

[1] Rose A, Do wto members have more liberal trade policy? Journal of international economics,2004,p.209

4- إن التزام الدول الاعضاء بالمنظمة بحماية حقوق الملكية الفكرية بأشكالها المختلفة يؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج لأن المنتجين يضطرون لدفع تكاليف أخرى تتمثل بشراء براءات الاختراع ، التي يضيفوها على تكاليف الإنتاج الاصلية مما يؤدي الى زيادة تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة أسعار السلع الأساسية.[1]

5- من المتوقع أن تواجه الدول النامية ارتفاعا في أسعار الواردات من الغذاء نتيجة الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمزارعين المحليين من الدول الصناعية بما يؤدى الى تدهور ميزان المدفوعات على الدول المستوردة للغذاء بشكل عام .

6- من المتوقع عدم قدرة الدول النامية على تصريف منتجاتها في بيئة عالمية تنافسية, تنجم عن المواجهة مع منافسين عالميين يمتلكون الخبرة الطويلة (الفنية والادارية) والتكنولوجيا المتطورة والقدرة على الوصول الى مصادر التمويل وهذه كلها أمور تفتقر إليها صناعات الدول النامية ، فضلا عن المنافسة غير المتكافئة مع الشركات المتعددة الجنسية والتي تلعب دور مهم لتشكيل وتحديد قوى السوق العالمي, اذ أنها تستند في اعمالها الى سلطة الاحتكار التي تساهم في خلق أسواق شاذة وغير طبيعية تمكنها من تحقيق الارباح الكبيرة ، الامر الذي يؤثر سلبا على منتجات الدول النامية بجعل شركاتها الوطنية أسيرة لتصرفات الشركات العملاقة والدول الصناعية المتقدمة .

7- صعوبة صمود منتجات الدول النامية امام المنتجات المستوردة التي تتميز بجودتها وقلة تكاليفها وهذا ما يحد من قدرة البلدان النامية على تصدير منتجاتها الصناعية، بما سيكون له آثار سلبية على المنتجات المحلية من جراء المنافسة غير المتكافئة، الامر الذي يؤدي الى تفشى البطالة لهذه الدول.[2]

[1] ناصر عبد الفتاح ثابت, منظمة التجارة العالمية, مجلة اكاديمية شمال اوربا المحكمة للدراسات والبحوث, الدنمارك ,مجلد 2,عدد6, 2019,ص 135.

[2] نادية ابن يوسف, انضمام ليبيا الى منظمة التجارة العالمية واثره في الاقتصاد الوطني, مجلة جامعة الزيتونة, الاردن ,العدد 18, 2016,ص186.

المبحث الثالث

مضامين اتفاق الزراعة متعدد الاطراف

المطلب الأول:اتفاقية الزراعة ونطاق تطبيقها

أولا:. اتفاقية الزراعة

كانت الزراعة دائما محمية من القواعد المطبقة على صناعة المنتجات و مستفادة من التنظيمات الخاصة التي تقلل من القواعد المفروضة عليها داخل الجات ,و تم طرح الامن الغذائي كسبب لمعاملة استثنائية للزراعة ·اذ ان حماية القطاع كان ينظر اليه على انه وسيلة لضمان المستهلكين بالأسعار المعقولة وحماية المنتجين ضد تقلبات اسعار المنتجات الزراعية لضمان الإمدادات الغذائية, وهذا أدى الى مخاوف الدول في حماية القطاع مع ارتفاع الاسعار وتقديم الدعم للمزارعين[1]. لذا اعلنت جولة الاوروغواي نهاية هذه المشاكل بتقديم بعض الحلول في القطاع الزراعي ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة التي تؤثر على الامن الغذائي في البلدان النامية ,كان الاتفاق بشأن الزراعة هو أولى الخطوات المهمة في تنظيم التجارة الدولية للمنتجات الزراعية. وكان الوقت المقدر له التنفيذ خلال ست سنوات من بدء نفاذ في البلدان المتقدمة (من 1 يناير 1995 حتى 31 ديسمبر 2000) وعشر سنوات في حالة البلدان النامية. وتهدف الاتفاقية الى إصلاح التجارة المتعلقة بالمنتجات الزراعية وكذلك السياسة الوطنية لهذا فقد تقدم القطاع في تلك المدة الى الامام، وكذلك المساهمة في تنفيذ السياسات الموجهة للسوق من أجل زيادة الاستقرار لكل من المصدرين و الدول المستوردة للمنتجات الزراعية. وهناك قواعد جديدة قد وردت في الاتفاق هي:

1- الوصول الى الاسواق .

2- دعم الإنتاج المحلي .

3- الاعانات واشكال الدعم الأخرى للصادرات الزراعية والتي تمثل "الركائز الثلاث" لاتفاقية الزراعة.

بحلول نهاية جولة اوروغواي، كانت الواردات الزراعية مقيدة بالحصص وغيرها من الحواجز غير الجمركية, اذ نصّت الاتفاقية على تنفيذ التعرفة الجمركية لأنها من الإجراءات الاحتياطية الأكثر

[1] Delcros, F.. The Legal Status of Agriculture in the World Trade Organization: State of Play at the Start of Negotiations, Journal of World Trade, (2002), Vol. 36, no2

شفافية.[1]اذ طالبت البلدان المتقدمة بخفض مستوى الحماية الجمركية للمنتجات الزراعية بمتوسط 36٪ في فترة 6 سنوات ، في حين ان الانخفاض المقابل في البلدان النامية يجب ان يكون 24٪ خلال 10 سنوات, وأن الحد الأدنى لتخفيض التعريفة للمنتجات الفردية 15 ٪ للبلدان المتقدمة و 10٪ للبلدان النامية, اما الدول الاقل نموا من بين البلدان النامية معفاة بدرجة أقل من باقي البلدان من تطبيق الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ومن المتصور إنه يمكن تطبيق حماية خاصة على حالات محددة للتعويض بشكل جزئي عن الآثار السلبية للانخفاض الكبير في اسعار المنتجات المستوردة أو نمو الواردات, كما يتضمن بندًا للمعاملة الخاصة عند التعامل مع المواقف الحساسة التي تسمح لأسباب غير تجارية (سلامة الاغذية وحماية البيئة وما الى ذلك) بالاحتفاظ بقيود الاستيراد الحالية للمنتج الفردي. وبهذه الطريقة هناك أمكانية للإعفاء من التزام التعرفة في ظل ظروف معينة, وبذلك ستكون البلدان النامية قادرة على الخروج عن التزامها بالتخفيض على المزيد من المنتجات مقارنة بالدول المتقدمة. أن المرونة المتاحة للأعضاء الدول النامية لتعيين التزام أصغر بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الخاصة يهدف بشكل أساسي الى تمكين هذه البلدان من ضمان عدم تعرض سبل عيش المنتجين الزراعيين المحليين وأمنهم الغذائي للتهديد نتيجة المنافسة الأجنبية, اذ تم ادخال نظام حصص التعريفة الجمركية لضمان استمرار كمية الواردات من المنتجات الزراعية كما كانت قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ, اذ يتمثل جوهر الحصة الجمركية في أنه سيتم استيراد كمية معينة من المنتجات بمعدل رسوم أقل ويتم تطبيق الرسوم الجمركية بدرجة أعلى على الواردات التي تتجاوز الحصص المحددة لها ضمن الاتفاق. "في غياب الاشراف المناسب على عملية تحويل التعريفة ، غالبًا ما يلجأ الاعضاء الى" الالتزام بالسقف" عن طريق المبالغة في تقدير قيمة التعريفة للحواجز غير الجمركية المماثلة [2]

ثانيا: أهداف اتفاقية الزراعة

تهدف الاتفاقية الى ما يلي :

1- إنشاء نظام تجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند الى قوى السوق، مما يستلزم عملية الاصلاح عن طريق التفاوض بشأن التزامات الدعم والحماية، ووضع قواعد وانظمة أكثر فعالية داخل المنظمة خاص بهذا القطاع.

[1] Desta, M.G. Food Security and International Trade Law: An Appraisal of the World Trade Organization Approach, Journal of World Trade, (2001), Vol 35, no 3, p449.

[2]) Mulleta, F.F,The Quest for Affordable Food: Prospects in the Doha Round for Net Food Importing Developing Countries, South African Institute of International Affairs: Development Through Trade Program, Occasional Paper.2010. No. 54

2- التوصل الى تخفيضات تدريجية كبيرة متصلة بالدعم وتدابير الحماية تتم عبر فترة زمنية متفق عليها، باذ تساهم في تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الاسواق الزراعية العالمية.

3- التوصل الى التزامات محددة في مجالات الوصول الى الاسواق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير والقضايا المتعلقة بصحة الانسان والحيوان والنبات.

4- مراعاة الدول المتقدمة الاعضاء عند تنفيذ التزاماتها بالوصول الى الاسوق، و احتياجات الدول النامية لتحسين فرص وشروط وصول هذه الأخيرة الى الاسواق، لاسيما المنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لها، وتكريس تحرير التجارة في المنتجات الاستوائية وفي المنتجات ذات الأهمية الخاصة لتنويع الإنتاج للتخلص من إنتاج المحاصيل المنتجة للمخدرات.

5- القيام ببرنامج اصلاحي يعتمد على التزامات متساوية بين الدول الاعضاء، ولكن مع مراعاة المصالح غير التجارية ، بما في ذلك الامن الغذائي وحماية البيئة.

6- منح معاملة تفصيلية وخاصة للدول النامية، ومراعاة معالجة الآثار السلبية لبرنامج الاصلاح المطبقة في الدول النامية والدول الاقل نموا المصنفة دول مستوردة صافية للغذاء.

7-تحسين فرص الوصول الى الأسواق من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض او إزالة القيود الجمركية . [1]

ثالثا: الدعم الزراعي في أطار منظمة التجارة العالمية

3-1: الدعم المحلي:

3-1-1:مفهوم الدعم المحلي : يشير الدعم المحلي الى كل أنواع الدعم التي تعمل على جعل مستويات الاسعار المحلية للمنتجين أعلى من تلك السائدة في السوق الدولية [2] وفي هذا الصدد ميّز اتفاق الزراعة بين تدابير الدعم المحلي المستثنى من قواعد التخفيض ، وذلك استنادا الى درجة الآثار التشويهية للدعم على هيكل التجارة والإنتاج الزراعي ، يعد الجزء الرابع من اتفاق الزراعة والمكون من المادتين السادسة " التزامات الدعم المحلي " والسابعة " الاجراءات العامة المنظمة للدعم المحلي " بمثابة العمودي الفقري لاتفاقية الدعم المحلي ، وتتناول هاتان المادتان الالتزامات الخاصة بهذا النوع من الدعم وكذلك

[1] عاكف الزغبي ، مبادئ التسويق الزراعي، الطبعة الأولى, دار الحامد النشر، الاردن 2006,,ص43 .

[2] Islam, R., Islam, R.,The Global Food Crisis and Lacklustre Agricultural Liberalization: Demystifying their Nexus Underpinning Reform, Journal of World Investment and Trade,2009, Vol. 10, No. 5

الإجراءات التنظيمية الواجب تطبيقها في هذا الشأن, من الجدير بالذكر أنه حتى قرب نهاية المفاوضات كان الاتجاه الى تطبيق الخفض على المنتجات الزراعية كل على حدة ، غير أنه في المرحلة الأخيرة من المفاوضات والتي اقتصرت على الولايات المتحدة واللجنة الأوربية في بلير هاوس ، تم الاتفاق على تطبيق خفض الدعم على أساس ما يعرف مقياس الدعم الكلي.[1]

3-1-2: أنواع الدعم المحلي:

ميّز اتفاق الزراعة بين تدابير الدعم المحلي المستثنى من قواعد التخفيض والتدابير الخاضعة لالتزامات التخفيض، وذلك استنادا الى درجة الآثار التشويهية للدعم على هيكل التجارة والإنتاج الزراعي وهي :

النوع الأول- تدابير الدعم المحلي المستثناة : تم تصنيف تدابير الدعم المحلي المستثناة الى الفئات التالية:

ا- دعم الصندوق الاخضر (الدعم المسموح به): يشتمل الصندوق الاخضر على برامج الدعم التي لا ينشأ عليها آثار تشويهية على التجارة الخارجية أو الداخلية ، اذ انها لا تتضمن اسعارا معينة للمنتجين الزراعيين ويتم تمويلها من ميزانية الدولة وليس على حساب رفاهية المستهلكين، وتتمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي يشتملها الصندوق الاخضر فيما يلي : الخدمات العامة ، مشتريات الحكومة لأغراض الأمن الغذائي ، التأمين وتأمين المحاصيل بغرض الاغاثة من الكوارث الطبيعية ، مساعدات الغذاء ، بعض المدفوعات النقدية للمنتجين الزراعيين طالما لم ينشأ عن هذه المدفوعات آثار تشويهية على التجارة أو الإنتاج ، التعويضات الناشئة عن حماية البيئة والمساعدات الاقليمية .

ب- دعم الصندوق الازرق (الدعم المسموح به بشروط) : يتضمن دعم الصندوق الازرق كل المدفوعات المباشرة التي تتم في أطار برامج الحد من الإنتاج (والتي تعفى من اجراءات والتزامات التخفيض) تكون جزء من السياسات الزراعية للدولة ، ويجب ان تكون تلك المدفوعات مرتبطة بمساحة معينة للإنتاج الزراعي أو عدد ثابت من رؤوس الماشية ، كما يجب ان لا تزيد عن 85 %من مستوى الإنتاج في سنة الاساس ، ونظرا لأن هذا النوع من الدعم لا يرتبط بالمستوى الجاري للأسعار أو الإنتاج فهو لا يخضع للالتزامات الخفض ، ويشمل الصندوق الازرق الدعم المقدم لتنحي الاراضي جانبا ، وكذلك تقديم الدعم للتكنولوجيا ومهارات رأس المال البشري الزراعي والحوافز التي تشجع على إبقاء الاراضي المتنحية جانبا جاهزة للإنتاج وفي حالة قابلة للاستدامة بيئيا ، ومن ثم من الممكن أن يكون هذا الدعم بديلا عن الاحتياطات السلعية المادية ، ومن الممكن إدخال الاراضي المتنحات جانبا في الدول المتقدمة المرتفعة الدخل في الإنتاج الفعلي في غضون فترة تتراوح من سنة الى عشرة اشهر باذ توفر

[1] Robert s,Abare l,Domestic Agricultural Support policies Through the wto,Canberra, 2001,p.9.

احتياطا قويا لأي حالات نقص في الاغذية بينما لا تشوه في الوقت نفسه الاسواق العالمية بواسطة الإنتاج المفرط[1]

ت- دعم الصادرات: المستثنى : يقصد بدعم الحد الأدنى المستثنى أي دعم لأية سلعة لا تزيد قيمته عن 5% من القيمة الكلية للإنتاج بالنسبة للدول المتقدمة ، والا يزيد عن 10 % بالنسبة للدول النامية .

ث- الدعم الانمائي : في سياق المعاملة الخاصة والتفصيلية للدول النامية أهتم اتفاق الزراعة باحتياجات تلك الدول في مجال الدعم المحلي ، لذا فقد استثنت المادة " 6 " من اتفاق الزراعة بعض تدابير الدعم المحلي من التزامات الخفض ، وهو الدعم ذو الطابع الانمائي والذي يكون موجها للتنمية الزراعية، ودعم المدخلات الزراعية للمنتجين محدودي الدخل والذي يكون بهدف تنويع الإنتاج الزراعي والكف عن زراعة محاصيل غير مشروعة .

النوع الثاني- تدابير الدعم المحلي غير المستثناة (الدعم الممنوع) : تشمل تدابير الدعم المحلي غير المستثناة (الدعم الممنوع) كل أنواع الدعم التي تكون مشوهة للتجارة والتي يجب أن تخضع لالتزامات الخفض ، ويطلق على الدعم المشوه للتجارة بدعم الصندوق الاصفر، والذي يشير الى كل سياسات الدعم التي تعمل على تحويل الموارد بعيدا الى إنتاج سلعة معينة وهو ما يؤثر على هيكل ونمط الإنتاج والعرض الزراعي وعلى الاسعار العالمية .[2]

يتضمن الصندوق الأصفر الدعم السعري الذي يمكن تقديمه للمنتجين الزراعيين وينطوي على تحويلات من جانب المستهلكين ، كما يتضمن الدعم النوعي والمباشر المرتبط بحجم الإنتاج الجاري ، ويتضمن مدخلات الإنتاج أو دعم القروض الزراعية ، كذلك الدعم النوعي أو السعري المرتبط بمنتج معين ، وأي دعم يرتبط بالسعر أو الإنتاج طالما تزيد قيمته عن 5% بالنسبة للدول المتقدمة 10 % بالنسبة للدول النامية من الإنتاج الزراعي. يطلق على الدعم الاصفر سواء كان دعم سعري أو غير سعري (مخصص أو غير مخصص) أو دعم مدخلات بالمقياس الاجمالي للدعم AMS ، اما في حالة تضمين كل أنواع الدعم الأخرى (دعم الصندوق الاخضر، دعم الصندوق الازرق ، ودعم الحد الأدنى) الى AMS فسيكون المقياس هو الدعم الكلي.[3]

[1] Crs, Agricultural in wto,limits on domestic spending congress,2004
[2] Chad E,John C,Rethinking Agricultural Domestic Support under the wto,2004,p.5
[3] محمد طريح نفين, آثار تخفيض الدعم الزراعي الأوربي والامريكي على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية بالتطبيق على مصر, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, مصر, العدد(2),2007, ص84.

3-2:دعم الصادرات :

يشير دعم الصادرات الى كل أنواع الدعم التي تقدمها الحكومة للجهات المصدرة للسلع الزراعية ما يساعدها على خفض الاسعار العالمية للسلع المصدرة ، وتضمن اتفاق الزراعة تعريف المختلف أشكال دعم الصادرات الخاضعة لالتزامات الخفض ، يمكن التوصل في اتفاق الزراعة الى مستوى لا باس به من الانضباط في مجال دعم التصدير وتوضيح القواعد التي تحكمه مع اسباغ نوع من الصرامة المعقولة تخفيض الدعم الزراعي في اطار منظمة التجارة العالمية ، وتقرير تخفيضات يعتد بها سواء ما تعلق بمبالغ أو مصروفات الدعم التي كانت تقدمها الدول لصادراتها الزراعية ، أو ما تعلق بكميات واحجام المنتجات المدعومة ، ونتيجة لكل هذا أمكن للكثير اعتبار الجزء الخاص بالحد من دعم الصادرات الزراعية أكثر أجزاء اتفاق الزراعة فعالية من الناحية العملية في الفترات الأولى من تطبيقه .[1]

عملت اتفاقية الزراعة على الحد من استخدام دعم الصادرات، الذي عرف توسعا كبيرا وتطورا في اشكاله لدى الدول المتقدمة مثل الائتمان الخاص بالصادرات والمساعدات الغذائية والمؤسسات الحكومية العاملة في مجال الصادرات، وقد حددت المادة الثامنة من الاتفاقية الالتزامات الخاصة بالمنافسة على التصدير، وبعدم تقديم أي دعم للصادرات من قبل جميع الدول الاعضاء الا وفق احكام الاتفاقية والالتزامات المقدمة في جداول التزاماتها، كما صنّفت المادة التاسعة اشكال دعم الصادرات الزراعية، التي يجب أن تخضع للتخفيض في الكميات والقيم المستحقة للدعم، من قبل جميع الدول الاعضاء الى ستة اشكال سواء كانت دعما مباشرا أو غير مباشر على النحو التالي :[2]

1- الدعم المالي المباشر المقدم من الجهات الحكومية، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتج فردي أو تعاونية أو جمعية من جمعيات المنتجين أو هيئة تسويق، طالما ان هذا الدعم يرتبط بالأداء التصديري.

2- قيام الحكومات أو الهيئات التابعة لها ببيع أو التخلص من المخزون غير التجاري، بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل الذي تم دفعه للمنتجات المماثلة من المشتريين في الاسواق المحلية (سياسة الاغراق).

3- الدعم المحلي المقدم للمنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في منتجات مصدرة.

---

[1] سلامة غادة عثمان, احكام اتفاقية الزراعة المنظمة التجارة العالمية وآثارها على القطن المصري ,مجلة قسم الاقتصاد والمالية, الجزائر,2011,ص16.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ الى الاسواق بالنسبة للصادرات العربية , الامم المتحدة نيويورك , 2005 , ص9.

4- المدفوعات المقدمة لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة من قبل الحكومة، سواء كان ذلك خصما من الموازنة العامة أو لا، وتشمل هذه المدفوعات تلك الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني، أو على منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر.

5- الدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية (باستثناء خدمات ترويج الصادرات والخدمات الاستشارية المتاحة على نطاق واسع)، بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى وتكاليف النقل والشحن الدوليين.

6- تكاليف النقل والشحن الداخلي التي تدفعها أو تفرضها الحكومات، بشروط تفضيلية بالمقارنة مع الشحنات المحلية.

هذه الأنواع من الدعم تخضع لالتزامات التخفيض في شكلين، الأول: نقدي يتمثل في خفض الانفاق العام الهادف لدعم الصادرات، والشكل الثاني: كمي يتمثل في خفض كمية الصادرات المدعمة، مع التمييز في ذلك بين الدول المتقدمة والنامية والاقل نموا. [1]

أ- فالدول المتقدمة تلتزم بخفض الانفاق العام في صور إعانات تصديرية بنسبة 36 %، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 21 %، وهذا على اساس متوسط القيمة والكمية لدعم التصدير التي تعد فترة اساس وذلك بأقساط سنوية لمدة(6) سنوات.

ب- اما الدول النامية فتلتزم بخفض الانفاق العام الموجه لدعم الصادرات بنسبة 24 %، وخفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 14 %، هذا لنفس متوسط فترة الاساس السابقة وخلال مدة 10سنوات, اما الدول الأقل نموا فقد تم أعفاؤها من هذا الالتزام. [2]

د- كما تم الانفاق على توضيح هذه التخفيضات في جداول الالتزامات لكل دولة، والذي يجب أن يتضمن مستوى الدعم في فترة الاساس، وحجم الدعم الذي تبدأ به فترة التنفيذ أي في سنة 1995 ، والمستوى الذي سوف تنخفض اليه مستويات الدعم نقديا وكميا في نهاية فترة التنفيذ.

ج- فضلا عن ما سبق تم الاتفاق على أن الدول التي لم تقم بالإبلاغ عن الدعم الذي تقدمه لصادراتها، فقد نصّت الاتفاقية على أنه اصبح محظورا عليها تقديم أي نوع من أنواع الدعم المشار إليها، باستثناء الدعم المسموح للدول، والمتمثلة بالتحديد في اعانات خفض تكاليف تسويق الصادرات، تكاليف النقل والشحن

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية , دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية , الخرطوم 2009 ص15

[2] محمد زكي شمس , خالد محمد محمود عثمان , شرح قوانين التجارة الحديثة والانعكاسات الاقتصادية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية , الطبعة الأولى , مطبعة الداودي , سوريا , 2005 ص507.

للدول النامية والمدرج في الفقرتين (4,5) وبشرط أن لا ينشأ عن ذلك عدم التزام تلك الدول ، وذلك خلال المدة الانتقالية (1995-2004) بتخفيض دعم الصادرات الذي تم الاتفاق عليه. [1]

رابعا: النفاذ الى الأسواق

يهدف محور النفاذ الى الاسواق ، الى جعل اجراءات الدخول الى الاسواق الزراعية شفافة وواضحة واكثر تنافسية ، وتقوية العلاقة بين الاسواق الزراعية المحلية والعالمية من خلال تنظيم تجارة المنتجات الزراعية ، وفتح الاسواق امامها بإلغاء القيود غير الجمركية جميعها والاستعاضة عنها بقيود جمركية ، ومن ثم تخفيض هذه التعريفات بمرور الوقت تضمنت اتفاقية الزراعة نصوصا ملزمة في مجال النفاذ الى الاسواق ، وفق ما نصت عليه المادة (4) من الاتفاقية ، وقد تعهد الاعضاء بالالتزام بتطبيق شروط واجراءات الاتفاق الزراعي المتعلقة بالنفاذ الى الاسواق.

ويتضمن هذا المحور ما يأتي :

أ- التعريفات الجمركية : نص اتفاق الزراعة في هذا المجال على:

- تحويل القيود غير التعريفية جميعها المطبقة على السلع الزراعية ، الى قيود او تدابير تعريفية (جمركية)، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا عملية التعريفة وتثبيتها ، ثم تخفيضها مع التعهد بعدم فرض القيود غير التعريفية بعد عملية التحويل ، وتشمل القيود غير التعريفية القيود الكمية على الواردات (حظر الاستيراد او تحديد حجمه) ، الرسوم المتغيرة على الواردات اسعار الاستيراد الدنيا ، تراخيص الاستيراد التمييزية التدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة ، القيود الطوعية على الصادرات ، والتدابير الحدودية غير الرسوم الجمركية العادية .[2]

ب- تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات والمحاصيل الزراعية بعد تحويل القيود غير الجمركية المذكورة سابقا إلى تعريفات جمركية يتم تخفيضها إلى 36% كمتوسط عام لجميع الخطوط التعريفية، و 15% كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول المتقدمة، و24% كمتوسط عام لجميع التعريفات الجمركية و 10% كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول النامية، مع ربط هذه التعريفات الجمركية عند مستوياتها في متوسط فترة الأساس (1986-1988)، وفترة تطبيق 6 سنوات (95-2000) بالنسبة للدول المتقدمة، و10 سنوات (95-2004) بالنسبة للدول النامية، كما لا يلزم الاتفاق الدول الأقل نموا بإجراء أية تخفيضات على تعريفاتها الجمركية لوارداتها من السلع الزراعية.

[1] محمد عمر ابو دوح , منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ,الدار الجامعية, الإسكندرية, 2003 ,ص 77.

[2] فاضل جواد دهش, الاثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, اطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد,2008,ص31.

ج- الاستثناءات الخاصة (المعاملة الخاصة):

ورد في الملحق (05) لاتفاقية الزراعة عدد من الاستثناءات بشان التحويل الفوري للقيود غير الجمركية إلى قيود تعريفية، الذي يعني السماح للدول الأعضاء بالاحتفاظ بقيود على الواردات من المنتجات الزراعية حتى نهاية فترة التنفيذ وذلك في الحالات التالية:

1- إذا كانت واردات الدولة من منتج معين اقل من 3% من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس (1986-1988).

2- إذا لم يكن المنتج يتمتع بأي دعم تصديري منذ بداية فترة الأساس.

3- المنتجات التي تخضع لمعاملة خاصة بناء على اعتبارات غير تجارية، كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.

4- إذا كانت السلعة الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج، بشرط أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية.

5- إذا كان الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى 4% من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي في فترة الأساس (1986-1988) على أن تزداد بنسبة 0.8% في العام الواحد لتصل إلى 8% من الاستهلاك المحلى خلال فترة التنفيذ التي تستمر ست سنوات للدول المتقدمة، وعشر سنوات للبلدان النامية.

6- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية، يمكن تقييد استردادها مؤقتا على أن يجري تحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10سنوات).[1]

خامسا: آثار اتفاقية الزراعة على القطاع الزراعي:

أن تطبيق اتفاقيات وتعليمات المنظمة التجارة العالمية على التجارة الزراعية سوف يكون له تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية على المدى القصير والمتوسط والطويل نتطرق لها فيما يلي :

1-5 :الآثار السلبية:

من أهم التأثيرات السلبية لاتفاقية الزراعة على القطاع الزراعي للدول النامية ما يلي:

[1] محمد غردي, اتفاقية الزراعة في اطار منظمة التجارة العالمية واثارها على الدول النامية, جامعة البليدة, مجلة الابداع , المجلد 1,العدد1 , ص11

أ- تخفيض الدعم الذي تقدمه الدول المنتجة سواء كان هذا الدعم موجه للمنتجين المحلين أو كدعم للصادرات، يترتب عليه ارتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع الزراعية الاساسية المستوردة، مما يؤدي الى ارتفاع فاتورة الواردات من هذه السلع وزيادة اختلال الميزان يترتب عليه فرض أو زيادة الضرائب على الافراد والمشروعات، وهو ما يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج التجاري وارتفاع تكلفة المعيشة لهذه الدول وإزالة القيود غير الجمركية والضرائب بشكل تدريجي أو كلي على السلع المستوردة سيحرم ميزانية الدول النامية من الفوائد الجمركية والضريبية.

ب- التقليص التدريجي للمعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية المحلية سيؤثر سلبا على تصريف السلع المنتجة في هذه الدول في بيئة عالمية أكثر تنافسية, أن تطبيق اتفاقية الزراعة سيحد من نفاذ المنتجات الزراعية للدول النامية بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة استيراد مدخلات الإنتاج بأسعار مرتفعة.

ج -خفض دعم المنتجين والمصدرين في الدول المتقدمة, سيحد بشكل كبير من فوائض الإنتاج في هذه الدول، مما سيحرم الدول النامية من المساعدات الغذائية التي تقدمها تلك الدول.

د- إزالة القيود غير الجمركية والضرائب بشكل تدريجي اوكلي على السلع المستوردة سيحرم ميزانية الدولة النامية من الفوائد الجمركية الضريبية ومما يؤثر سلبا على تكلفة الإنتاج.[1]

2-5: الآثار الإيجابية:

من أهم الآثار الإيجابية للدول النامية في المدى المتوسط والطويل ما يلي:

1- سيؤدي ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية, الى تحفيز الدول النامية على الاستثمار في هذا القطاع نظرا لوجود الإمكانيات المحلية لذلك.

2-سيؤدي تطبيق اتفاقية الزراعة الى إعادة تقييم وتصحيح الانماط الاستهلاكية السائدة في المجتمعات النامية والى خفض معدل التزايد السكاني المرتفع في هذه الدول.

3- أن تطبيق اتفاقية الزراعة سيسمح بالنفاذ الى الاسواق مما يتطلب تحسين مواصفات الإنتاج في هذه الدول والتركيز على المحاصيل التصديرية ذات القيمة المرتفعة والتي تتميز فيها بميزة نسبية وقدرة تنافسية، فضلا عن الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج والتجهيز وتداول السلع الزراعية.

4- سيترتب على تطبيق اتفاقية الزراعة الحرص على اختيار الأولويات في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والى زيادة الرقعة الزراعية المتوفرة للعمل على زيادة نصيب الإنتاج المحلي من كمية الغذاء المطلوب للعمل على سد جزء كبير من الطلب الفعال للسوق في هذه الدول .

[1] شبير عبد الله الحرازي، اليمن ومنظمة التجارة العالمية. افاق اقتصادية، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها مركز البحوث والتوثيق المجلد 27 العدد 108 السنة 2006، ص51,52 .

5- أمكانية الاستفادة من المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة الى الدول الاقل نموا والدول التي تعد مستوردا صافيا للمواد الغذائية، فضلا عن الدعم المتعلق بالبناء المؤسسي والبنية التحتية اللازمة للإنتاج والتسويق، والتي لا تعيق حركة التجارة، والاستفادة من برامج التنمية الريفية.

6- الاعفاء من حضر دعم الصادرات كوسيلة للمنافسة في الاسواق الخارجية, والاعفاء من اجراءات تخفيض الدعم المحلي للقطاع الزراعي لمدة اطول للحفاظ على قاعدة زراعية مناسبة لمواجهة الاستهلاك المحلي وزيادة الصادرات الزراعية.

7- سيؤدي انضمام الدول النامية الى المنظمة التجارة العالمية الى تصحيح الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول عن طريق أجراء التصحيح الاقتصادي، والغاء الاحتكارات واعتماد اقتصاد السوق، وخفض معدلات الفائدة المرتفع ليتماشى والمعدلات العالمية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار واقتصار دور الدولة على البنية التحتية. [1]

المطلب الثاني: تأثير اتفاقية الزراعة على الدول النامية والدول المتقدمة

أولا: تأثير اتفاقية الزراعة علي الدول النامية

تتطلب الاتفاقية من البلدان النامية أن تفتح اسواقها للمنافسة الاجنبية بينما يتم تمكين البلدان المتقدمة من مواصلة دعم وحماية المنتجين المحليين ويمكن عن طريق ما يأتي:

1-1: التأثير بالنسبة لقضية الوصول الى السوق

لم تتمكن اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة من تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية, استخدمت البلدان المتقدمة التعريفة المخفضة والتخفيض الانتقائي للتعريفات الجمركية واحكام المادة 5 الوقائية للاتفاقية، ونقاط الضعف في الحد الأدنى لمتطلبات الوصول الى الاسواق لتجنب التزامات الاسواق بموجب الاتفاقية لم تكن اسواق البلدان المتقدمة مفتوحة امام المنتجين من البلدان النامية. وقد انخرطت بعض البلدان النامية في فرض رسوم جمركية مخفضة ، لكن معظم البلدان النامية لم تنخرط في نظام التعريفات على الاطلاق.

اعلن العديد من البلدان النامية عن التعريفات التي كانت تخضع لالتزامات التخفيض وفقًا لشروط الجداول الزمنية الخاصة بكل بلد, ومع ذلك فأن القيود المفروضة على استخدام المادة (5) من الاتفاقية الوقائية يمكن أن تعرض البلدان النامية للخطر في حماية المنتجين المحليين عند حدوث ارتفاعات مفاجئة في

[1] محمد غردي, اتفاقية الزراعة في أطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية, كلية العلوم الاقتصادية - جامعة البليدة, 2010, ص11.

الواردات أو ظهور اسعار استيراد منخفضة بشكل غير عادي.[1] كما تبنت بعض البلدان النامية التزامات بتخفيض الرسوم الجمركية التي قد تمنع استخدام التعريفات لحماية المنتجات الزراعية الحساسة بشكل خاص أو لحماية المنتجين المحليين من المنافسة غير العادلة من مزارعي البلدان المتقدمة المدعومة, وأتفق العديد من البلدان النامية على تطبيق معدل موحد للتخفيض لجميع المنتجات الزراعية مما أدى الى التقليل من مرونة توفير حماية أعلى للمواد الغذائية الاساسية وغيرها من المنتجات الزراعية الحساسة.

1-2:. التأثير بالنسبة لقضية دعم الصادرات

أكدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة على الظلم القائم بين البلدان المتقدمة والنامية فيما يتعلق بتوافر اعانات التصدير كأداة للسياسة الزراعية عن طريق السماح للمستخدمين السابقين لإعانات التصدير بالحفاظ على هذه الاعانات مع التزامات تخفيض معينة، مع حظر تقديم اعانات جديدة لقد اغلقت الاتفاقية الميزة التنافسية غير العادلة التي يتمتع بها منتجو البلدان المتقدمة لأن البلدان النامية محرومة من أداة السياسة الزراعية المهمة التي يمكن استخدامها لزيادة عائدات التصدير وخلق فرص عمل في القطاع الزراعي, ومع ذلك يجب على الدولة التي تمنح دعما لقطاع الزراعة أن تتأكد من إن هذا الدعم لا يؤدي الى امتلاك ذلك البلد أكثر من حصة من تجارة الصادرات العالمية في ذلك المنتج (المادة 3/16 الجات), كما يسمح الاتفاقية الزراعية باستخدام أعانات التصدير المحظورة تماما بموجب اتفاقية الدعم.

تتطلب الاتفاقية من الدول خفض الأنفاق على دعم الصادرات وكذلك حجم الصادرات المدعومة وتسمح بالمستويات المسموح بها من تشويه السوق و يجلب الالتزام بدعم الصادرات شاغلين رئيسيين, "الى الحد الذي تقلل فيه البلدان المتقدمة من دعم الصادرات، ستصبح منتجات البلدان النامية أكثر قدرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية ، ومن ثم تعزيز إنتاج كل من المحاصيل النقدية والمحاصيل المعيشية", و بذلك فأنه سيثير قلق البلدان المستوردة للأغذية, اذ قد ترتفع فاتورة الواردات نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد خفض الدعم.[2]

1-3:. التأثير بالنسبة لقضية الاعانات المحلية

أدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة الى تفاقم الظلم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي ترتقب استخدام الاعانات المشوهة للتجارة عن طريق تقييد استخدامه من قبل البلدان النامية, اذ إن معظم البلدان النامية ليس لديها التزامات بتخفيض الدعم المحلي لان قلة فقط من البلدان النامية هي التي كفلت

[1]Mulleta, F.FThe Quest for Affordable Food: Prospects in the Doha Round for Net Food Importing Developing Countries, South African Institute of International Affairs: Development Through Trade Program, Occasional .Paper. (2010). No. 54

[2]Gonzales, C. Institutionalizing Inequality: The WTO Agreement on Agriculture, Food Security and Developing .Countries, 2002,p 27

إعانات زراعية محلية كبيرة خلال فترة الاساس 1986-1988, تمنع الاتفاقية البلدان النامية من اعتماد تدابير الدعم في المستقبل اذا تجاوزت المستويات الدنيا للدعم ولا يجوز لها استخدامها الا اذا كانت تندرج ضمن استثناء "التنمية الريفية" من الاتفاقية في البلدان النامية ، تؤثر اعفاءات "الصندوق الازرق" و "الصندوق الاخضر" من احكام الدعم المحلي على الأمن الغذائي عن طريق تشجيع الإنتاج الزائد في البلدان المتقدمة ، مما يؤدي الى انخفاض الاسعار العالمية ويخلق مثبطات للإنتاج المحلي, اذ تسمح اعفاءات "الصندوق الازرق" للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز الصادرات عن طريق دفع الفرق بين السعر المستهدف للحكومة للسلع الزراعية وسعر السوق المقابل للمزارعين. يُمكن اعفاء "الصندوق الاخضر" البلدان المتقدمة من التهرب من التزامات تخفيض الدعم عن طريق تحويل الاعانات المحظورة الى مدفوعات مباشرة للمزارعين المنفصلين عن الإنتاج. وهذه الاحكام التي تستخدمها البلدان المتقدمة بشكل رئيسي قد مكنتها من تجنب التزامات خفض الدعم المحلي دون اعطاء مزايا كبيرة للبلدان النامية [1]

ثانيا: دوافع الدول المتقدمة من تحرير تجارة المنتجات الزراعية

لقد عمدت الدول المتقدمة وأولها الولايات المتحدة والدول الأوروبية الى إقصاء تجارة المنتجات الزراعية عن مبادئ الجات واتفاقياتها حتى جولة أورغواي، واستثناء معظم ادوات السياسات المالية من اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية بعد جولة أوروغواي، وقد أدى ذلك الى الحاق الضرر بالمنتجات الزراعية للدول النامية وذلك من ثلاثة جوانب.

ا-عدم قدرة المنتجات الزراعية للدول النامية على النفاذ الى الاسواق الامريكية والدول الأوروبية، اذ إن دعم المنتجين الزراعيين في هذه الدول قد مكنهم من اشباع احتياجات السوق المحلي.

ب -تضييع نصيب الدول النامية من الاسواق العالمية، اذ عمدت الدول الأوروبية الى تصدير الفوائض الزراعية بأسعار مدعومة تقل عن تكلفة الإنتاج التي تتحملها الدول النامية رغم ما يتوافر لها من الكفاءة والمزايا النسبية.[2]

ج- غزو اسواق الدول النامية ذاتها، اذ اتجهت حكومات الدول النامية الى تفضيل الاستيراد والحصول على المعونات من الدول الأوروبية بعد أن نجحتا في ارباك الاسواق العالمية ، وافقاد الاسعار التنافسية القائمة على اعتبارات الكفاءة دورها في تخصيص واستخدام الموارد ومن الواضح أن المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تحققها الدول الأوروبية من افقاد القطاع الزراعي للدول النامية من قدراته

[1] FAO. The state of food insecurity in the world. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2002)

[2] محمد غردي, اتفاقية الزراعة في أطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية,كلية العلوم الاقتصادية, جامعة البليدة,2010,ص11.1

التنموية تفوق كافة التكاليف التي تتحملها حكومات تلك الدول اعتمادا على سياستها الاتفاقية ، وتفوق أيضا النقص في رفاهية المستهلكين بتلك الدول، ولعل أهم هذه المكاسب : [1]

1-أن افتقاد الدول النامية لما كانت تحققه من فوائض تصديرية وتحولها الى دول مستوردة للمنتجات الزراعية ومتلقية للمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة والدول الأوروبية وهذا يعني حدوث امرين هما:

الاولى- تبعية اقتصادية للدول المانحة.

الثاني- مزيد من طلب الدول النامية على عملات تلك الدول المانحة, لدرجة دخول حلقة الدين ذات الفوائد المتغيرة في ظل تدهور القيمة الخارجية لعملات الدول النامية ,الذي يعيق حدة التبعية السياسية والاقتصادية واتباع ما تراه هذه الدول من سياسات.

2-إن تحول الطلب العالمي من السوق المحلي للدول النامية الى السوق المحلي للولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية يزيد من حدة الركود الذي تعانيه الدول النامية ، في ظل انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية مع عدم كفاية السياسة الزراعية في الدول النامية ، ومن ثم فإن تحول الطلب يعني مزيد من دخول المنتجين الزراعيين بما يؤدي الى انخفاض الطلب على القطاعات الأخرى، في حين يؤدي تحول الطلب الى اسواق الامريكية والدول الأوروبية الى مزيد من النمو في كافة القطاعات الاقتصادية لتلك الدول .[2]

3- أن انخفاض مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية قد مكن هذه الدول في ظل استمرار تزايد دخلها القومي من الاحتفاظ بقدرتها على الاستمرار في تقديم المعونات الغذائية للدول النامية ، وهو ما يعني استمرار قدرتها على استقطاب المزيد من الدول النامية الى احلافها السياسية بما يدعم رغبتها في الهيمنة العالمية . أن النقاط السابقة تدعو الى تقرير حقيقة مؤداها ان تحرير التجارة وفقا لاعتبارات الكفاءة والمزايا النسبية بما يحقق التخصص وتقسيم العمل شئ، وأن مفهوم تحرير التجارة وفقا للصياغات والممارسات الفعلية التي أوجدتها الدول المتقدمة شيء اخر، فالولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية قد ساقتا الدول النامية الى الموافقة على صياغات تحكم تحرير التجارة العالمية بصفة عامة ، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية بصفة خاصة بما يجعل الولايات

[1] محمد عمر ابو دوح محمد ،منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، مصدر سابق ، ص 48 .

[2] بن عمر الاخضر, آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2007, ص 39-40.

المتحدة الامريكية والدول الأوروبية قادرة على الاستثمار بالنصيب الأكبر من مكاسب تحرير التجارة العالمية. [1]

المطلب الثالث: جولة الدوحة وقضية التجارة في المنتجات الزراعية

أولا: جولة الدوحة

جولة الدوحة للمفاوضات التي يشار إليها بشكل شبه رسمي باسم أجندة الدوحة للتنمية، هي أحدث جولة مفاوضات تجارية وأكثرها طموحًا بين اعضاء منظمة التجارة العالمية. كان الهدف من المفاوضات (وربما لا يزال) خفض وإزالة الحواجز أمام التجارة ومن ثم تشجيع تحرير التجارة مع وضع التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في قلب النظام التجاري متعدد الأطراف, بينما كانت الجولة مستمرة منذ أوائل عام 2001 وكان من المقرر في الاصل ان تختتم بحلول عام 2005 .[2]

يُعتقد على نطاق واسع ان المفاوضات قد توقفت الى أجل غير مسمى, وتعددت اسباب المأزق في المحادثات كما هو مع المواعيد النهائية الضائعة التي لا تعد ولا تحصى طوال مدة الجولة, ان تاريخ الجولة وأهدافها الاساسية من أجل فهم اسباب انهيارها بشكل كاف, ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد تأثير البلدان النامية في جدول اعمال الدوحة الانمائي[3]. نجح مؤتمر الدوحة الذي انعقد بين 9 و 14 نوفمبر 2001 في طرح القضايا الرئيسة الثلاث المتعلقة بالزراعة وظهر ذلك واضحا في الفقرتين 14،13 من الاعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة، الذي أكد على أهمية التوصل في هذه المفاوضات الى تحقيق تحسينات جوهرية في النفاذ للأسواق، وتخفيضات على مراحل لدعم الصادرات تمهيد لإلغائها، وتخفيضات جوهرية في الدعم الزراعي المحلي المشوه للتجارة الدولية في السلع الزراعية، على ان يتم الوصول الى نماذج تحقق هذا التوجه مع نهاية مارس 2003 مع التأكيد على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، والأخذ في الاعتبار احتياجات هذه الدول فيما يخص الامن الغذائي، التنمية الريفية والمحافظة على البيئة، ولتحقيق ذلك تم تعيين "ستيوارت هاربنسون" من هونج كونج لرئاسة الاجتماعات الخاصة في لجنة الزراعة، وقد وضع خطة عمل تبدأ من شهر مارس 2002 الى شهر مارس 2003 ، لإنهاء هذه المفاوضات والوصول الى النماذج المطلوبة. الا ان هذه المفاوضات تعثرت ولم يتم الوصول الى اتفاق يرضى جميع الاطراف، نظرا للانقسامات الشديدة بين الدول الاعضاء، لاسيما بين الولايات المتحدة الامريكية (ودول مجموعة الكيرنز 3) للسلع الزراعية وأكثر من 70 دولة نامية، حول المسودة

[1]Van den Bossche, P. & Zdouc, W. The Law and Policy of the World Trade Organization: Text, Cases, and Materials. 3rd ed. New York: Cambridge University Press 2013.P87.

[2] WTO. Doha Ministerial Declaration. (WT/MIN(01)/DEC/1). Geneva: WTO,2001

[3]Wolfe, R.. First Diagnose, Then Treat: What Ails the Doha Round? World Trade Review. 2015,P-28.

التي وزعها رئيس الجلسة الخاصة بالزراعة الذي سميت باسمه (مسودة هاربنسون) في فبراير 2003تضمنت أن يتم تخفيض مجموع الدعم الكلي 70 % على دفعات متساوية سنوية خلال خمس سنوات في الدول المتقدمة، ونسبة 40 % خلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، اذ رأت هذه الدول أن المسودة المقترحة من رئيس اللجنة تتجاوز مقترحاتهم الخاصة بتحرير أسواق السلع الزراعية وتخفيض الدعم الزراعي. [1]

ثانيا: القضايا المطروحة في جولة الدوحة

1-تجارة السلع الزراعية

طلبت الولايات المتحدة الامريكية والدول المؤيدة لها الاسراع في تحرير تجارة السلع الزراعية، بينما موقف الاتحاد الأوروبي تمثل في الدعوة الى استمرار الدعم للسلع الزراعية وعدم طرح أي التزامات حول هذا المجال في أطار المنظمة.

2- البيئة

اتيحت الفرصة لمناقشة القيود الحمائية البيئية التي ترغب الدول المتقدمة في وضعها والتي تشكو منها الدول النامية, وهذا ما يمكن اعتباره موافقة مبدئية على مطالب الدول المتقدمة في هذا المجال حتى ولو كانت على حساب الدول النامية مما سيعرقل دخول منتجاتها الى أسواق الدول المتقدمة.

3- تجارة المنسوجات

طالبت الدول النامية وعلى رأسها الهند بتحرير هذا المجال من التجارة لأن الدول المتقدمة استمرت في تقييده، الا أنه لم يتخذ بشأنه أي حل بحجة أن شدة التعارض قد تؤدي الى فشل المؤتمر.

4- الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية

أمام الخلافات السائدة بين الدول المتقدمة والنامية والتعارض في المصالح، استطاعت الدول النامية أن تحقق نقطة إيجابية لصالحها، اذ صدر بيان وزاري منفصل بعد الاجتماعات يؤكد على حق هذه الدول في اتخاذ كل الاجراءات والتدابير لحماية الصحة العامة والترخيص الاجباري لها بإنتاج الادوية الرئيسية محليا دون موافقة الشركات العالمية صاحبة براءات الاختراع الاصلية.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية , دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية , مصدر سابق ,ص 17.

5- التجارة الدولية وعلاقتها بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية:

حتى لا يزيد الخلاف بين الأطراف المتعارضة حول هذه المواضيع، فقد اتفق على استمرار التفاوض حولها، مع اعطاء أهمية خاصة للتفاوض حول القواعد والآليات اللازمة لتفعيل تطبيقها وعلاقاتها بالتجارة كمرحلة أولية، وأن تخضع لقبول أو رفض الدول الاعضاء بأسلوب التراضي. [1]

[1] بلعة جويدة, دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري, اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس, الجزائر ,2015,ص74.

الفصل الثاني

تجارب بلدان مختارة في انفاذ اتفاق الزراعة متعددة الأطراف

تمهيد:

يعد قطاع الزراعي واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية, لما له من دور وأثر اقتصادي وسياسي واجتماعي على الحياة الاقتصادية سواء على المستوى الكلى أو الجزئي في المجتمع, اذ يواجه هذا القطاع ضغوطا هائلة ومتزايدة نتيجة للتزايد السكاني المستمر مع الثبات النسبي للموارد الزراعية المحدودة لاسيما الأرض والمياه , وفى ظل محدودية الموارد الزراعية المتاحة يمكن فهم مخاوف التقليدية فيما يتعلق بالقضايا الزراعية ، ولكن في الوقت الذي على الزراعة أن تحقق معدلات كافية من إنتاج الغذاء لمواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة والحفاظ على معدلات أمنة للاكتفاء الذاتي، لذا فأن عليها إيجاد استراتيجية متكاملة في تطوير القطاع الزراعي والنهوض به لتحقق إنتاجا تصديريا زراعيا يتناسب مع معدلات الصادرات الكلية, ولا شك أن الوفاء بكلا الهدفين في آن واحد يتطلب سياسات فاعلة قادرة على التعامل مع هذه الأوضاع جنبا الى جنب مع الاستفادة بمعطيات الاتفاقيات الدولية عن طريق انضمام البلدان الى منظمة التجارة العالمية ومدى استفادة قطاعهم الزراعي من قضية اتفاقية الزراعة متعددة الاطراف. نحاول في هذا الفصل التعرف على تجارب لبلدان مختارة في انفاذ اتفاق الزراعة لذلك تم التوضيح في المبحث الأول تجربة مصر, اما المبحث الثاني :تجربة الاردن, اما بالنسبة للبحث الثالث : فتم تناول تجربة الهند.

المبحث الأول

تجربة مصر في إنفاذ اتفاق الزراعة متعدد الاطراف

المطلب الأول: نظرة عامة عن الاقتصاد المصري

أولا: نظرة تاريخية عن الاقتصاد المصري

شهد الاقتصاد المصري تطور كبير عبر مراحل التاريخ ، فمنذ الخمسينيات من القرن العشرين هيمن عليها تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي، وكان من أبرز تطبيقات هذه السياسات اصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر في سبتمبر/ أيلول عام 1952، والتحول نحو التصنيع لاستيعاب مزيدا من العمالة وإنشاء "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" ، وبدء الاستثمار الحكومي المباشر في العديد من المجالات ومنها على سبيل المثال الاستثمار في شركة الحديد والصلب عام 1954، ثم تأميم قناة السويس عام 1956 , ومع تزايد تدخل الدولة بدأ الاتجاه للتخطيط عبر إنشاء لجنة التخطيط القومي عام 1957 عوضا عن مجلس الإنتاج القومي . فيما اتصفت المدة (1960-1966) بتطبيق برنامج التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي والعمل بأول خطة خمسيه شاملة ارتكز تنفيذها على قطاع اقتصادي قائد تدعمه سياسات عدة, أهمها القوانين الاشتراكية وتحديد ساعات العمل والاجور وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والتدخل في تحديد الاسعار، وقد بلغ معدل النمو السنوي نحو (3.8%) خلال سنوات الخطة، وشهدت هذه المدة انطلاقة في عدد من المشاريع القومية الهامة أبرزها البدء ببناء السد العالي على نهر النيل في مصر (جنوب أسوان) .[1]

اما في عام 1973 والسنوات الى اعقبتها بدأت مرحلة الانتقال النمطي الثانية في السياسة الاقتصادية المصرية مع اطلاق سياسة الانفتاح , فقد قدم الرئيس المصري انور السادات ورقة أكتوبر التي دعت الى فتح الاقتصاد المصري أمام الاستثمارات الاجنبية والمشاريع المشتركة بين البلدان العربية, مع تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد , واستنادا الى هذه الخطوط التوجيهية فقد صدر قانون رقم 43 حزيران /يونيو 1974 الذي منح امتيازات ضريبية للشركات الخاصة الاجنبية على شكل اعفاء ضريبي واعفاءات في قوانين العمل والترخيص في الاستيراد والتصدير وقوانين سيطرة سعر الصرف. وقد ميز هذا القانون بين الاستثمارات الاجنبية مع الاستثمارات المحلية في المناطق الحرة, اذ لا حدود على مدة الاعفاءات الضريبية ولا ضرورة للقيام بمشاريع مشتركة مع الشركات المحلية , بل يطلب إقامة مشاريع داخلية تقتضي وجود شراكات مع الشركات المحلية , واستمر العمل بهذه السياسة خلال عقد الثمانينيات من

[1] روبرت مابرو, الاقتصاد المصري(1952-1972),ترجمة صليب بطرس, القاهرة,1990 ,ص34.

القرن العشرين، ومواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وكانت التنمية الاقتصادية على قمة هذا المشروع، لذا كانت الدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي في شباط 1982 لتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية في مصر.[1] وخلال المؤتمر أتفق المتخصصون على أهمية أتباع استراتيجية تنموية طموحة ومتواصلة وذلك عن طريق عدد من الخطط الخمسية , وقد اتجهت عملية التنمية في المرحلة الأولى لبناء بنية اساسية قوية وجدولة الديون، فضلا عن تكثيف اجراءات التحول نحو اقتصاد السوق، والتي كان من أهمها إلغاء نظام التخطيط المركزي واستبداله بأسلوب التخطيط القطاعي، وإعادة النظر في أولويات الخطة وتقليص دور القطاع العام تدريجيا، والتحول الى القطاع الخاص مع الابقاء على دور الدولة في ادارة الاقتصاد الكلي على نحو يكفل استقرار الاسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار والانتقال من مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات الى مرحلة التصنيع من أجل التصدير. وأخذت مصر تجني ثمار سياستها خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين ، اذ تميزت تلك المدة بالاستقرار النسبي للاقتصاد المصري، وتحقيق معدلات نمو متوازنة وارتفاع في قيمة الاحتياطي النقدي الاجنبي، واستقرار سعر صرف الجنيه أمام العملات الاجنبية, فضلا عن قيام عدد كبير من المشاريع الإنتاجية والخدمية. وما ان بدأ القرن الحادية والعشرين حتى أخذت نتائج الاداء الاقتصادي والمالي تتميز بالتباين في نتائج الاداء القطاعي، [2]

واستمر الارتفاع في أسعار السلع والخدمات وارتفاع معدلات الفقر والامية والبطالة، وانتشار العشوائيات، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وبدت ملامح تفشي الفساد والمحسوبية والاحتكار واضحة في عمليات تخصيص الاراضي والإنتاج الصناعي والقروض البنكية[3].وترافق ذلك مع الزيادة الكبيرة في تعداد السكان, فتكالبت العوامل الاجتماعية السلبية والناتجة عن عدم الاستفادة من تحقيق معدلات نمو جيدة، وانسداد الافق في حدوث تحول إيجابي مستقبلي، وذلك أدى الى ثورة الشعب المصري في يناير عام 2011 واستمرت ثورة الشعب بسبب عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية، وتراجعها بشكل غير مسبوق، فكانت انتفاضة الشعب في 30 يونيو 2013 بدعم من قواته المسلحة لتصحيح الأوضاع، وتولي الحكم رئيس مؤقت ليقود مرحلة انتقالية جديدة تضع مصر على الطريق الصحيح. وتأتي الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد المصري والتأسيس للعدالة الاجتماعية عام 2014 , بعد اعتمادها من قبل مجلس الوزراء ,وطرحت وزارة التخطيط بالتنسيق مع المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعة الوزارية, والتي ترتكز على ضخ اعتمادات اضافية في حدود 30 مليار جنيه في انشطة ومشروعات محددة يشعر المواطن بمردودها على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في زمن لا

[1] سفيان العيسة, الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر, أوراق كارنيغي, سلسلة الشرق الأوسط , العدد(5), 2007,ص6.
[2] هبة حندوسة, العمالة والاصلاح الهيكلي في التسعينات , القاهرة, 1999,ص52.
[3] أيناس فهمي حسين, جيهان محمد السيد, اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,العدد (22),2015,ص4

يتجاوز التسعة أشهر وتساعد بنفس الوقت على تأسيس لمرحلة النمو الاقتصادي المتسارع والمستدام والعدالة الاجتماعية .[1]

ثانيا: الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد المصري

يعد الاقتصاد المصري واحدا من أكثر الاقتصادات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط, اذ يتميز بالتنوع الشديد في القطاعات الاقتصادية , فهو يركز على دعامات مختلفة تتمثل في (الصناعة والزراعة والخدمات) بنسب متقاربة وتشارك بشكل كبير وفعال في الناتج المحلي الاجمالي, اما القطاعات الأخرى مثل (قطاع التشييد والبناء والاتصالات وقطاع الانشطة العقارية) التي تكون قطاعات محركة للنمو ونسبة مساهمتها أقل في الناتج المحلي الاجمالي , ويمكن توضيح ذلك من الجدول (1) الذي يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو القطاعات خلال المدة (2000 ولغاية 2020) :

تبين البيانات الواردة في جدول (1)ان الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2000 - 2004) قد سجل انكماشا قياسيا في قيم الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تراجع الاقتصاد المصري فقد انخفض قيم الناتج المحلي الاجمالي من (97,995) مليون دولار عام 2000 ولغاية عام 2004 بلغت حوالي (78,623) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (0.03-) ثم بدأ بعدها بالنمو المضطرد وازداد بشكل تدريجي خلال المدة(2005-2020) وتراوحت بين حد أدنى عام 2005 بلغت حوالي (89,528) مليون دولار ومعدل نمو(13.87) وحد اعلى عام 2020بلغ حوالي (363,092)مليون دولار ومعدل نمو (19.76) ومتوسط حسابي خلال المدة بلغ (363,092) وتعكس الزيادة في قيم الناتج المحلي الاجمالي التطور الحاصل في الاقتصاد المصري وما يرتبط به من تطور القطاعات الاقتصادية والوصول الى الاسواق.

اما القطاع الصناعي الذي يمثل عصب التنمية الاقتصادية ويأتي بعد قطاع الخدمات في نسبة المساهمة في GDP,ونلاحظ ذلك من تطور البيانات خلال المدة (2000 -2020) الذي سجل أدنى حد له عام 2003 وبلغ حوالي (18,737.70) مليون دولار وبمعدل نمو (11.58-) ونسبة مساهمة في GDP (23.09%) واعلى حد له عام 2020وبلغت (84,455) مليون دولار وبمعدل نمو قدره (1.56)ونسبة مساهمة في GDP (23.26%) ومتوسط حسابي قدره (55,434.94) وبالمقارنة بين بداية المدة ونهايتها نجد ان القطاع الصناعي قد ازداد بشكل واضح وتدريجي وما يعكسه ذلك على نمو الاقتصاد المصري وتطوره.

اما القطاع الزراعي الذي يعد من أقل القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بسب عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وضعف الامكانيات المتوفرة واتباع طرق بدائية مثل الآلات والمكائن اليدوية في

[1] أيناس محمد الجعفراوي, العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, العدد(22),2015,ص17.

الزراعة فقد كان اقل حد له عام (2000) وبلغت حوالي (10220) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (10.43%)اما اعلى حد له عام 2020 فقد بلغت (44417) مليون دولار وبمعدل نمو (32.60) ونسبة مساهمة في GDP(12.23%) ومتوسط حسابي (24932.76)..

وبالنسبة لقطاع الخدمات الذي يعد من اعلى القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي , وكانت أدنى نسبة حد له عام 2004 تبلغ (35,523.86) مليون دولار ومعدل نمو (1.47-) ونسبة مساهمة في GDP (44.44) اما أعلى حد له عام 2020 يبلغ (189,056.62) مليون دولار وبمعدل نمو (23.59) ونسبة مساهمة في GDP(52.07%) ومتوسط حسابي (101,583.88) لذى يعد القطاع الرائد في الاقتصاد المصري ومن القطاعات التي ازدادت وتطورت بشكل ملحوظ.

جدول (1)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	معدل نمو GDP	ناتج القطاع الصناعي (مليون دولار)	معدل نمو القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي / GDP %	ناتج القطاع الزراعي (مليون دولار)	معدل نمو القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي / GDP %	ناتج قطاع الخدمات (مليون دولار)	معدل نمو قطاع الخدمات	نسبة مساهمة قطاع الخدمات GDP/ (%)
2000	97,995	0.00	23,734.00	0.00	24.22	10220.00	0.00	10.43	46,450.87	0.00	47.40
2001	90,285	-7.87	22,873.00	-3.63	25.33	14312.00	40.04	15.85	44,917.73	-3.30	49.75
2002	84,111	-6.84	21,192.40	-7.35	25.20	12971.00	-9.37	15.42	39,159.12	-12.82	46.56
2003	81,135	-3.54	18,737.70	-11.58	23.09	10695.00	-17.55	13.18	36,052.92	-7.93	44.44
2004	78,623	-3.10	22,835.00	21.87	29.04	11133.00	4.10	14.16	35,523.86	-1.47	45.18
2005	89,528	13.87	25,065.00	9.77	28.00	12517.00	12.43	13.98	41,152.89	15.85	45.97
2006	107,378	19.94	32,770.20	30.74	30.52	14213.00	13.55	13.24	48,008.71	16.66	44.71
2007	130,367	21.41	38,260.50	16.75	29.35	17496.00	23.10	13.42	61,167.51	27.41	46.92
2008	162,640	24.76	50,833.00	32.86	31.25	20520.00	17.28	12.62	75,984.47	24.22	46.72
2009	188,489	15.89	56,518.00	11.18	29.98	24501.00	19.40	13.00	88,078.31	15.92	46.73
2010	218,393	15.87	65,165.00	15.30	29.84	29135.00	18.91	13.34	101,242.10	14.95	46.36
2011	235,584	7.87	70,637.00	8.40	29.98	32657.00	12.09	13.86	107,885.09	6.56	45.79
2012	262,214	11.30	77,676.00	9.97	29.62	36318.00	11.21	13.85	144,503.26	33.94	55.11
2013	271,443	3.52	85,655.00	10.27	31.56	32473.00	-10.59	11.96	150,853.17	4.39	55.57
2014	301,737	11.16	92,434.00	7.91	30.63	34667.00	6.76	11.49	159,890.54	5.99	52.99
2015	332,162	10.08	98,645.00	6.72	29.70	37588.00	8.43	11.32	175,126.02	9.53	52.72
2016	332,927	0.23	66,443.00	-32.64	19.96	39183.00	4.24	11.77	181,125.15	3.43	54.40
2017	234,325	-29.62	50,366.00	-24.20	21.49	26913.00	-31.31	11.49	125,506.68	-30.71	53.56
2018	250,895	7.07	76,751.00	52.39	30.59	28163.00	4.64	11.23	128,606.44	2.47	51.26
2019	303,174	20.84	83,088.00	8.26	27.41	33496.00	18.94	11.05	152,970.04	18.94	50.46
2020	363,092	19.76	84,455.00	1.65	23.26	44417.00	32.60	12.23	189,056.62	23.59	52.07
المتوسط الحسابي	363,092		55,434.94		27.62	24932.76		12.80	101,583.88		49.27

-المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2000-2020)

- بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/.

-تم احتساب معدل النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(القيمة(2)_ القيمة(1))÷القيمة(1)*100

-تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100%

الشكل (1)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي المصري

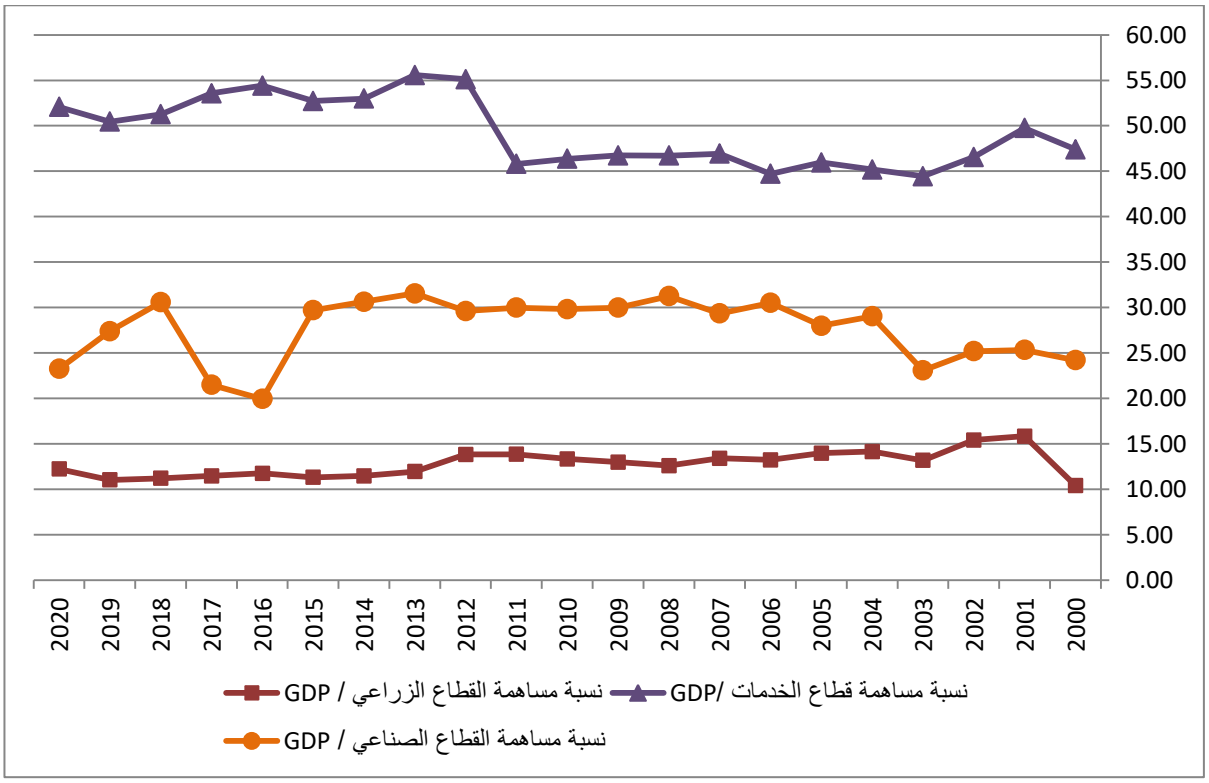

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1)

يبين الشكل رقم (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي , اذ نلاحظ أن قطاع الخدمات قد حقق أعلى نسبة مساهمة في GDP لذلك اتخذ المخطط اعلى الشكل البياني ويأتي بعده القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية من اذ المساهمة في GDP فأتخذ منتصف الشكل البياني أدنى من قطاع الخدمات وأعلى من القطاع الزراعي اما القطاع الزراعي فقد سجل أدنى نسبة مساهمة في GDP لذلك اتخذ المخطط أدنى الشكل البياني لذى نستطيع القول أن الاقتصاد المصري هو اقتصاد خدماتي

المطلب الثاني : انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية

أولا: الخلفية التاريخية لانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية

تعد جمهورية مصر طرفا متعاقدا في اتفاقية الجات بصفة كاملة منذ عام 1970، وقد أصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من 30 حزيران1995، وكما تفعل وفود الدول النامية داخل جولات المفاوضات ، اذ صادقت على سبع اتفاقات من اتفاقات جولة طوكيو، فضلا عن قيادتها لقائمة الدول النامية (عربية وافريقية) خلال أجراء مفاوضات جولة الأورغواي منذ بدايتها عام 1986 و

لغاية 15 ديسمبر 1993، اذ تمكنت مصر عن طريق مشاركتها في مفاوضات جولة الأورجواي وما قدمت من مقترحات، أن تعمل على أضافة بعض الاحكام وتعدّل البعض الاخر في عدد من الاتفاقيات التي أسفرت عنها الجولة, بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية وهذ يعّظم من الاستفادة من الاتفاقيات ويقلل من السلبيات التي يمكن أن تترتب على تطبيقها، ومن أهم نتائج جولة الأوروغواي هي : إنشاء منظمة التجارة العالمية وأربعة ملاحق لهذه المنظمة, اذ تمثلت الملاحق الثلاثة الأولى منها على اتفاقات التجارة متعددة الاطراف وتكون ملزمة لجميع اعضاء المنظمة،.[1]

كما شاركت مصر في مفاوضات جولة الاورجواي حول الخدمات ووقعت على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدامات (Gats)عام 1947 الى ما يقرب من 48 عاما، اذ تقدمت مصر على طلب الانضمام لهذه الاتفاقية في عام 1962، وقد وافقت الاطراف المتعاقدة على انضمامها للجات في الدورة العشرين المنعقدة في جنيف في المدة من 23 اكتوبر 1962 الى 16 نوفمبر 1962،وقد قدمت مصر التزامات محددة في أربعة من اصل 12 قطاعا في تصنيف WTO. وأن عدد القطاعات التي تعهدت فيها مصر بالتزامات هو مؤشر أولي لكيفية تشابه مصر أو اختلافها عن مجموعات دول منظمة التجارة العالمية , وبشكل عام فأن مصر أقل التزاما بتحرير خدماتها عن طريق WTO. كما تشير أحجام الالتزامات التي تعهدت بها مصر الى منظمة التجارة العالمية الى أن الحكومة لم تنجذب الى الفوائد المتوقعة لاتفاقية WTO, وأن الآثار المترتبة على الاتفاقية في جدول مصر محدودة للغاية.[2]

وقد كانت مصر من أوائل الدول النامية التي انظمت الى اتفاقية الجات، ومن ضمن الدول الأكثر تمثيلا للدول النامية خلال جولة أورجواي، وما تتبع ذلك من نشأة منظمة التجارة وتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية, ونظرا لأهمية القطاع الزراعي المصري وما يرتبط به من صناعات ضمن قطاعات الاقتصاد القومي، (وهو الحال في كثير من الدول النامية)، اذ تمثل مصر مثالا جيدا لدراسة الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية بوصفها نموذجا للدول النامية، خاصة وأن مصر هي من أكثر الدول النامية التي يتوافر لها إمكانيات تطوير سياساتها الضريبية والاتفاقية والائتمانية، في مواجهة أحكام منظمة التجارة العالمية ودون التعارض معها .[3]

[1] عبير عبد السلام عبد المجيد, دور منظمة الجات في تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية, اعمال الندوة القومية الثانية: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية, جامعة حلوان,1999,ص864.

[2] Biryukov E, Egypt's Membership in the WTO A New Chapter in Trade Policy, Moscow State Institute of International Relation of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation,2016,P70.

[3] صلاح الدين عبد محمد علم الدين, دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري "دراسة مقارنة", دار النهضة العربية,القاهرة,2005,ص233

1-1: الآثار الإيجابية لانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي

تتمثل الاثار الإيجابية لانضمام مصر الى wto كالاتي:

أ- إن إلغاء القيود غير التعريفية على المنتجات الزراعية قد أدى لتحويلها الى تعريفات مكافئة وزيادة القدرة التصديرية لمصر، وذلك عن طريق العمل على فتح الاسواق العالمية أمام الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية, وبشكل خاصة محاصيل الارز والقطن والبطاطا والبرتقال والزيوت العطرية، والتي تتميز مصر في إنتاجها وتكون ذات مزايا نسبية عديدة سواء بالنسبة للنوعية أو مواعيد الإنتاج، وقد حققت مصر في الإنتاج منها فائضا كبيرا، اذ كان يتعذر تصديرها قبل الاتفاق تحت وطأة القيود الكمية التي تضعها بعض الدول وخاصة السوق الأوربي، وما تجدر الاشارة اليه ونتيجة لتطبيق اتفاقية الجات ارتفعت صادرات مصر من القطن الخام والبرتقال والبطاطا اذ وصلت الزيادة الى حوالي (40.8) مليون دولار سنويا خلال المدة (1995-2000) وتشتمل هذه الزيادة نحو 16.9% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية عن فترة الاساس وهي (1990-1991).

ب-إن خفض الدعم على السلع الزراعية في مصر لها آثار إيجابية في المدى البعيد، اذ أن ازالة التشوهات الناتجة عن الدعم المحلي في مصر, واتخاذ خطوات جادة وفعالة من شأنه تعزيز إمكانية التوسع الزراعي والتصدير بعيدا عن المنافسة غير المتكافئة التي كانت تواجه المنتج والمصدر المصري, وذلك في ظل ارتفاع التكلفة الحقيقية للإنتاج والصادرات قبل البدء في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فأن الارتفاع المتوقع في اسعار الواردات من شأنه التخفيف من آثار سياسة الاغراق التي كانت سائدة من قبل وكذلك تشجيع الإنتاج المحلي لتلك السلع.

ج- تلجأ مصر الى إعادة النظر في التركيب المحصولي لأراضيها، والتوسع في زراعة محاصيل الحبوب للإحلال محل الواردات وزيادة درجة الاعتماد على الذات، وربما يؤدي ارتفاع اسعار السلع الغذائية الى تشجيع المنتجين المحليين على تبني تكنولوجيا حديثة في الإنتاج، مما سينعكس على ارتفاع الإنتاجية الزراعية ومن ثم انخفاض الاسعار مستقبلا.[1]

[1] ايات الله مو لحسان, المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر),اطروحة دكتوراه , جامعة الحاج خضر- باتنة,2011,ص296.

2-1: الآثار السلبية لانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية

تتمثل الاثار السلبية لانضمام مصر الى wto بالاتي:

1- تعد مصر من أكبر الدول المستوردة للغذاء وتتمثل أهم وارداتها الزراعية الغذائية في القمح والذرة والزيوت والسكر واللحوم، وتتلقى معظم وارداتها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وكندا، ولما كانت هذه الدول الكبرى تعد من أكثر الدول الكبرى التي تمنح دعما لإنتاجها وصادراتها الزراعية فأنه ترتب عن قيام تلك الدول بتخفيض الدعم لصادراتها ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها مصر[1]

2- من أهم الآثار الناجمة عن تطبيق اتفاقية الزراعة هو تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي، كون ان قطاع الزراعة المصري تأثر سلبا نتيجة السياسة التي تتبعها الدول المتقدمة، مما جعل تكلفة إنتاج الكثير من المحاصيل الغذائية اقل من تكلفة إنتاجها محليا، ومن ثم أنصرف المنتجون عن إنتاج عدة محاصيل لعدم قدرتهم على المنافسة في الداخل من اذ السعر، فضلا عن قيود أخرى ساهمت في بقاء الصادرات الزراعية محدودة والمتمثلة في انخفاض المساحات المزروعة نتيجة التوسع السكاني، الى جانب الانخفاض في الموارد المائية وصعوبة توفير رؤوس الاموال الضرورية للاستثمار في الإنتاج الزراعي.[2]

3- نتيجة تطبيق مصر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والغاء الدعم، عانت مصر من ارتفاع في اسعار السلع الغذائية الاساسية خلال مدة تطبيق الاتفاقية من 1995 الى عام 2000 اذ قدّرت الزيادة بنحو12% من متوسط قيمة الواردات المصرية من فترة الاساس (1991-1992)، وعليه فقد قدّرت الزيادة في تكلفة الواردات من الزيوت النباتية بنحو 47%، يليها القمح بنسبة 38.8% ثم السكر بنسبة زيادة قدرها 14.3%، ومن ثم فقد أثرت الاتفاقية على قيمة الواردات المصرية من السلع الزراعية، وقد قدّرت التكلفة التي تحتملها مصر من جراء هذا الارتفاع في الاسعار ما يعادل 300 مليون دولار في السنة خلال فترة تطبيق الاتفاقية، وهو ما أدى الى ارتفاع تكلفة المعيشة على المستهلك المصري ولاسيما ذوي الدخل المنخفض .

4- هناك آثار سلبية غير مباشرة تتعلق باتفاق الزراعة، والتي تؤثر على السلع الغذائية ومن ضمنها النصوص المتعلقة بالملكية الفكرية، اذ تضمّنت الاصناف الزراعية النباتية والحيوانية ضمن بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية، والذي يترتب عليه صعوبة حصول الدول

[1] عبدالوهاب عبد الحافظ, نحو استراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "اتفاقيات الجات واثرها على الزراعة", مركز البحوث البرلمانية, الامانة العامة, مصر,1999,ص48.

[2] اتفاقيات الجات واثرها على الزراعة المصرية, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 99,معهد التخطيط القومي, جانفي,1999,ص74.

النامية بما فيها مصر على التكنولوجيا الزراعية من الدول المتقدمة، فضلا عن احتواء الاتفاقية على شروط ومواصفات للجودة قد تعجز عن تلبيتها الدول النامية بما فيها مصر، مما يعد قيد على صادرات مصر من السلع الزراعية ولاسيما محاصيل الخضر والفواكه. [1]

ثانيا: تجربة تنفيذ الاتفاقية الزراعية في مصر

فرضت احكام اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء تخفيض الدعم الزراعي الذي تمنحه الحكومات للإنتاج الزراعي، بمقدار 20% خلال ست سنوات للدول المتقدمة، و 12.3% خلال عشر سنوات للدول النامية، وذلك مع تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 36% من مقدار الدعم الذي كان مطبقا خلال المدة من 1989 الى 1990 ، وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار 21% في حالة الدول المتقدمة، وبالنسبة للدول النامية يكون التخفيض معادلا لنحو 17% من التخفيض الذي التزمت به الدول المتقدمة، وذلك خلال عشر سنوات بدلا من ست سنوات في حالة الدول المتقدمة, ويلاحظ تأثير ذلك على الاقتصاد المصري بشكل واضح بالنسبة للارتفاع التدريجي في اعباء الواردات من السلع الغذائية والمحاصيل والفاكهة المستوردة في ظل فتح باب الاستيراد بدون قيود، وذلك نتيجة التخفيض التدريجي للدعم الزراعي في الدول المتقدمة. اما في مصر فلم تعد الدولة تقدم أي نوع من الدعم للإنتاج، سواء من اذ المستلزمات أو من اذ اسعار المحاصيل أو الائتمان ، ويشير التقرير الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الى أن ارتفاع الاسعار العالمية الناتج عن تحرير الزراعة وإلغاء الدعم في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء الى مصر، سوف يؤدي الى تحقيق خسارة في حصيلة النقد الاجنبي تصل الى ١٧٢ مليون دولار، وذلك نظرا لارتفاع استهلاك مصر من الغذاء بسبب الزيادة السكانية عام بعد عام [2].

إن اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية بجوانبها الثلاثة لا تمثل كلا متجانسا يتضمن بدايات موحدة ينطلق منها تحرير تجارة المنتجات الزراعية، اذ تختلف التزامات كل دولة - حسب احكام هذه الاتفاقية - باختلاف جداول تنازلاتها والمعدلات المكافئة لدعم الإنتاج ودعم الصادرات، أو بحسب كون الدولة متقدمة أو نامية أو اقل نموا وبمدى انتماء الدولة لتكتل اقتصادي معين.

كما أن الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية تتضمن هي عددا من الاستثناءات بما يؤدي الى اختلاف التزامات الدول بالنظر الى أحكامها, فأن الاحاطة بالتزامات وحقوق

[1] صلاح الدين عبد محمد علم الدين, مصدر سابق,ص243.
[2] فتحي محمد ابراهيم, حالة الزراعة المصرية في ظل منظمة التجارة العالمية , مركز المحروسة ,القاهرة, 2005,ص189.

مصر - فيما يتعلق بتحرير تجارة المنتجات الزراعية - يتطلب تناول اتفاقية المنتجات الزراعية بجوانبها الثلاثة النفاذ للأسواق، تقييد دعم الإنتاج المحلي وخفض دعم الصادرات). [1]

للتعرض لما يخص مصر من أحكام الاتفاقيات ذات الصلة بتجرير تجارة المنتجات الزراعية، وذلك على النحو التالي :

2-1: الوصول الى الاسواق

يعد النفاذ الى الاسواق وإزالة القيود المفروضة على الواردات من السلع الزراعية للدول المصدر إليها من أهم أهداف اتفاق الزراعة, اذ يلزم الاتفاق كافة الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية. اذ قدّمت مصر في جولة أوروجواي معدلات التعريفة الجمركية الخاصة بأكثر من 600 بند من بنود التعريفة الجمركية الزراعية في فترة الاساس، وعرضت ربط جميع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية, وكانت معدلات الربط بالنسبة لمعظم المنتجات تتراوح بين (5 -60%) مع التزام بخفض هذه المعدلات بالتدريج, كذلك ألتزمت مصر بربط عدد قليل من التعريفات النوعية على التبغ ومنتجاته, وفى يونيو عام 1995 لجأت مصر الى اعمال الفقرة (ب من المادة 18) من اتفاقية الزراعة (الخاصة بالتدابير التجارية التي تتخذ لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات) ولكنها تعهدت بإلغاء اشكال الحظر المفروضة على الواردات بموجب هذه المادة ولم تكن هناك التزامات أخرى في مجال النفاذ الى الاسواق ، مثل حصص التعريفة الجمركية.[2]

تتمثل التزامات مصر فيما يتعلق بتيسير نفاذ منتجات الدول الأخرى الى أسواقها في تحويل القيود غير التعريفية على الواردات المصرية الى معدلات تعريفية مع تخفيض التعريفة (أ) وذلك على مدى عشر سنوات (1995- 2004)، وذلك وفقا لجدول التنازلات الذي تقدمت بها منظمة التجارة العالمية، عدا الاستثناءات الخاصة واجراءات الوقاية.

اما الاستثناءات الخاصة فهي تتضمن عدم تخفيض المعدلات التعريفية واستخدام القيود غير التعريفية على الواردات من المنتجات الزراعية على شرط تحديد تلك الواردات , كما يجب ان تكون قيمة التعريفة اقل من 3% من الاستهلاك المحلي لمصر وبشرط عدم تقديم مصر أي دعم لصادراتها. وتتضمن اجراءات الوقاية حق مصر في رفع المعدلات التعريفية في حدود ٣٠ %من المعدل السائد، وذلك للحد من سياسات الإغراق, وهذا علاوة على التزام مصر بضمان حد أدنى للنفاذ الى اسواقها بما لا يقل عن 3% من الاستهلاك المحلي المصري لعام ١٩٨٦، ثم ازدادت الى 5% وذلك في عام 2004 بالنسبة للواردات التي

[1] عبد الهادي يموت, الازمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها , اتحاد المصارف العربية, بيروت ,2011,ص96.
[2] محمد امين الششتاوي , عماد يونس وهدان, الاقتصاد الزراعي, التعليم المفتوح, جامعة بنها, مصر,2013,ص135.

كانت تخضع لقيود غير تعريفية. [1] ولقد قيدت مصر أكثر من 99% من خطوط التعريفة الجمركية, وهي حصة اعلى بكثير من متوسط البلدان النامية البالغ 73%إعتبارا من عام 2012 ,اذ كانت معدلات التعريفة الجمركية على جميع السلع الزراعية مرتبطة بمستوى معين, ويبلغ متوسط البسيط للتعريفات المطبقة بالفعل على السلع الزراعية هو 65%,اذا تم ترجيح معدلات التعريفة المطبقة على السلع الزراعية الفردية بحصتها من اجمالي الواردات الزراعية, وعليه فأن التعريفات المطبقة على الواردات الزراعية ستقف عند (12.5%) وهو أقل بكثير من المعدل المطبق من قبل الدول النامية والمتقدمة.[2]

2- 2: الدعم المحلي

لم تتقدم مصر بأي تعهدات لتخفيض الدعم المحلى ,اذ انها لا تقدم دعما محليا من الأصل، ولذلك ورد القسم الأول من الجزء الرابع من جدول تنازلات مصر والخاص بتعهدات تخفيض الدعم المحلي خاليا من أي تعهدات بالتخفيض بما يدل على عدم وجود مثل هذا الدعم، مع ملاحظة إن الاتفاق يسمح بتقديم دعم محلى يصل الى 10% من اجمالي قيمة السلعة دون أن يخضع لتعهدات التخفيض, وهذا يعني عدم ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية سواء المنتجة للسوق المحلى أو التي يتم تصديرها، أي أنها تظل محتفظة بقدرتها التنافسية بالنظر لعدم وجود دعم يتم تخفيضه , من ناحية أخرى يؤدى قيام الدول المستوردة بتخفيض الدعم المحلى للمنتجات الزراعية المشابهة لصادرات مصر إليها الى ارتفاع اسعار هذه المنتجات في هذه الدول، وهذا يعطى فرصة أكبر للصادرات الزراعية المصرية للمنافسة في الاسواق الدولية. [3]

وبالنسبة لدعم اسعار السوق والذي يساوي الفرق بين السعر المدار والسعر الخارجي المرجعي الثابت، فأنه من الواضح ان قيمة هذا الفارق سوف تكون قيمة سالبة، لأن السعر المدار للمنتجات الزراعية في مصر وخلافا لما عليه الحال في الدول الأوروبية وامريكا، هو اقل من السعر الخارجي وربما بما يعادل نصف قيمته، وذلك بسبب السياسات السعرية التشويهية التي دأبت مصر على اتباعها في مواجهة منتجيها الزراعيين لصالح المنتجين الزراعيين من الدول الأخرى وخاصة امريكا والدول الأوروبية , وبالنسبة للمدفوعات المباشرة (غير المستثناة) والتي تساوي الفرق بين السعر المدار والسعر الخارجي المرجعي الثابت، الممول من ميزانية الدولة (مثل ضمان حد أدنى لسعر البيع المستخدم بدرجة كبيرة في امريكا والدول الأوروبية)؛ فمن الواضح أن قيمة هذا الفارق سوف تساوي لصفر. فمصر ليست من الدول التي تستخدم سياستها الاتفاقية بما يؤدي الى تشويه الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية أو بما يمكن من نفاذ

[1] محمد عمر حماد ابو دوح, منظمة التجارة العالمية واقتصادات الدول النامية, الدار الجامعية ,مصر,2013,ص118.

[2] Biryukov E, Egypt's Membership in the WTO A New Chapter in Trade Policy previous source .

[3] اتفاقيات الجات واثرها على الزراعة المصرية, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 99,معهد التخطيط القومي,جانفي,1999,ص73.

منتجاتها الزراعية الى أسواق الدولة الأخرى, ذلك أن الحكومة المصرية كانت تحقق لنفسها إيرادات عكس الدول المتقدمة على حساب المنتجين الزراعيين وهي تتمثل في الفارق بين ثمن التصدير الذي احتكرته الحكومة آنذاك واسعار الشراء ومدفوعات التوريد الجبري التي كانت تدفعها الحكومة للمنتجين الزراعيين، والتي كانت أقل من الاسعار العالمية واحيانا كثيرة أقل من أسعار البيع في السوق المحلي فيما يمكن أن نطلق عليه الضرائب الضمنية أو الدعم السالب [1].

2 – 3 :دعم الصادرات

تعد التزامات مصر بتخفيض الدعم للإنتاج والتصدير سلاح ذو حدين , فمن ناحية تستطيع مصر تخفيض الدعم الداخلي أو دعم التصدير, اذا كانت تمنح دعما لإنتاجها أو صادراتها الزراعية بنسب أقل من التزاماتها للدول المتقدمة وعلى فترات زمنية اطول (مدتها 10 سنوات) مما يجعل نسب التخفيض التي تلتزم بها ليست كبيرة بالمقارنة بالدول المتقدمة, ومن ناحية أخرى فأن التزامات الدول المتقدمة بتخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير من المحتمل أن يؤدي الي ارتفاع اسعار الواردات المصرية من السلع الغذائية خلال فترة تنفيذ الاتفاق .[2]

وفي الوقت نفسه فأن مصر يمكنها استخدام المرونة والمزايا الممنوحة لها في مجال دعم الإنتاج, ودعم التصدير(تدابير الدعم الخاص المستثناة من التزامات التخفيض بموجب الصندوق الاخضر واحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية) بهدف تنمية قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني فيها لزيادة قدراتها بتخفيض الدعم اما بإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج الزراعي والتركيز على السلع الرئيسية أو ارتفاع الاسعار نتيجة تخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير.[3]

لم تعلن مصر عن أي دعم للصادرات في جداول الالتزامات التي أبلغتها الى منظمة التجارة العالمية، ولذلك فلن يكون من حقها تقديم مثل هذا الدعم في المستقبل, ومن غير المرجح في مجال التطبيق أن يكون لهذا القيد أي نتائج، لان دعم الصادرات أمر غير مرغوب كما أن معظم البلدان لا تتحمله, علاوة على ذلك يبدو أن الشعور السائد في منظمة التجارة العالمية يميل الى حظر دعم الصادرات تماما أو تقييده بشدة, وسيكون باستطاعة مصر في ظل القواعد لتنافسية في الاسواق الدولية, ولاسيما أسواق الدول المتقدمة التي سيترتب على التزاماته الحالية، تقديم الدعم من أجل خفض تكاليف النقل الداخلي وتكاليف التسويق وتكاليف الشحن الخارجي, وشأنها شأن كثير من البلدان النامية الأخرى تقدم مصر بالفعل بعض الحوافز لتشجيع الصادرات المبينة في الملحق الأول لاتفاقية الاعانات وتدابير الرسوم الجمركية

[1] محمد عمر حماد ابو دوح, منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية, مصدر سابق , ص122 .
[2] محمد امين الشنتاوي , وعماد يونس وهدان, الاقتصاد الزراعي, مصدر سابق,ص137.
[3] احمد جويلي, استراتيجية النهوض بالصادرات والتنمية في مصر ,محاورات التنمية, مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة ,2005,العدد(5),ص93.

المقابلة وعلى سبيل المثال يمكن خفض الرسوم الجمركية لتشجيع زيادة المكون المحلي و انشطة الإنتاج الموجّه للتصدير. كذلك يقدم بنك تنمية الصادرات في مصر قروضا قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الصناعات المخصصة للتصدير, كما يقدم تسهيلات ائتمانية لتمويل مستلزمات الإنتاج اللازمة لهذه الصناعات, وتعد المنتجات الزراعية المجهزة من بين الانشطة التي تستفيد من هذه التسهيلات الائتمانية, وقد الغي تقريبا الحظر الذي كان مفروضا على الصادرات والذي كان مطبقا من قبل على بعض المنتجات الزراعية.[1]

المطلب الثالث :تطور المؤشرات الزراعية في ظل انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية

أولا: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات الاقتصادية والتي يستدل منها على اداء القطاع , وعليه فأن دراسة تطور قيمة الناتج الزراعي والتعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة له تعد من الأهمية لاسيما في ظل التطورات الامنية والسياسية ,ومن ثم النتائج التي تنعكس على الاقتصاد المصري بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص. ويمكن توضيح ذلك من الجدول (2) الذي يبين نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال امدة من(2000 - 2020):

تشير الارقام الواردة في جدول (2) ان الناتج الزراعي قد بلغ عند أدنى حد في بداية المدة عام 2000 بمقدار(10220) مليون دولار ثم اتخذت مسار متذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولغاية عام 2006 اذ بلغت قيمته (14213) مليون دولار ثم اتخذ بعدها أتجاه عام متزايد الى أن بلغت قيمته (44417) مليون دولار عام 2020 وبمتوسط حسابي يبلغ قدره (24933)

وبالنسبة لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت أدنى قيمه له حوالي (10.43%) عام 2000 ثم ازداد عام (2001, 2003) وبلغت (15.85% و15.42%) على التوالي وهذا يعني أن القطاع الزراعي قد حقق مزايا إيجابية من الاتفاقية الزراعية اما عام 2005 فقد انخفضت سنة تلو الأخرى الى أن وصلت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في GDP (13.98%) اذ بدأ مؤشر البيانات بالانخفاض التدريجي الى أن بلغت قيمته(11.5%) عام 2019 وبذلك يتضح انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي من اجمالي الناتج المحلي بمعدل (4%)عند مقارنتها بين بداية المدة ونهايتها . وهو ما يبين ضآلة مساهمة الناتج الزراعي في GDP , وهذا الانخفاض في مؤشر البيانات قد انعكس بشكل

[1] محمود منصور عبد الفتاح ,عولمة التجارة العالمية والقطاع الزراعي في البلدان النامية, مركز البحوث العربية والافريقية ,القاهرة ,2001,ص190.

سلبي على الاقتصاد المصري وهذا يعني أن الدولة لم تستفد من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ولا من تطبيق اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية عليها بالنسبة لمساهمة الناتج الزراعي في GDP.

الجدول (2)

نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي المصري

السنة /مصر	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي / (%)GDP
2000	97,995	10220	10.43
2001	90,285	14312	15.85
2002	84,111	12971	15.42
2003	81,135	10695	13.18
2004	78,623	11133	14.16
2005	89,528	12517	13.98
2006	107,378	14213	13.24
2007	130,367	17496	13.42
2008	162,640	20520	12.62
2009	188,489	24501	13.00
2010	218,393	29135	13.34
2011	235,584	32657	13.86
2012	262,214	36318	13.85
2013	271,443	32473	11.96
2014	301,737	34667	11.49
2015	332,162	37588	11.32
2016	332,927	39183	11.77
2017	234,325	26913	11.49
2018	250,895	28163	11.23
2019	303,174	33496	11.05
2020	363,092	44417	12.23
المتوسط الحسابي	200785.6	24933	12.80

-المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2000-2020)

-تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100

الشكل (2)

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي المصري

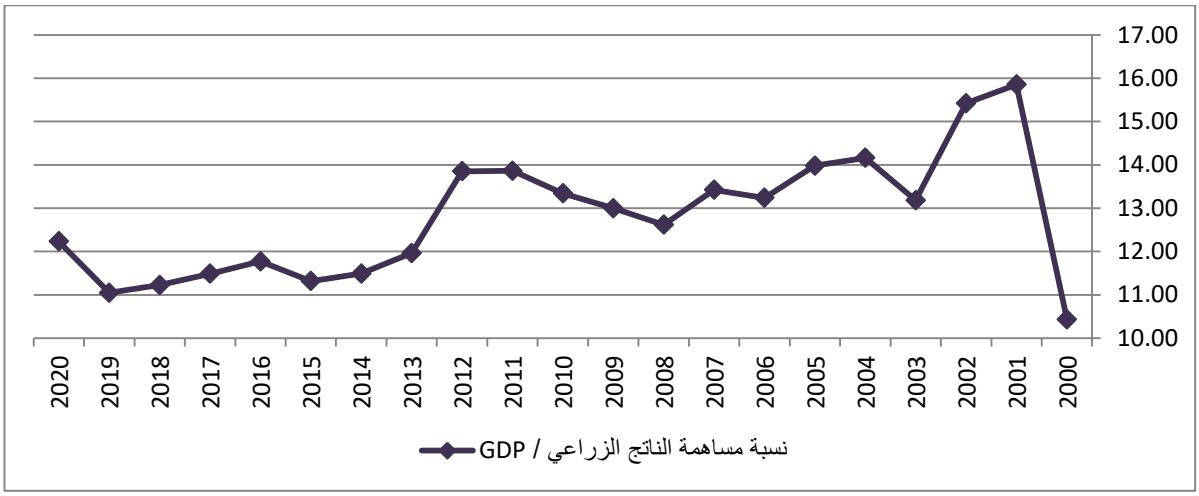

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي جدول (2)

كما نلاحظ من الشكل (2) الذ ي يوضح نسبة مساهمة الناتج الزراعي في GDP اذ نلاحظ في عام 2000 كان أتجاه مؤشر البيانات في أدنى حد له ثم اتخذ مسار تصاعدي الى ان بلغ اعلى حد له عام 2001 ثم انخفض في السنة التالية وبقي منخفض لغاية عام 2003 ثم ارتفع ارتفاع طفيف عام 2004 وبعدها اتخذ أتجاه تنازلي ولغاية عام 2008 بلغ مستوى منخفض مقارنة بالسنين الي سبقته ثم ارتفع مرة أخرى عام 2012 نتيجة لتحسن الظروف ولكن لم يستمر طويلا اذ بدأ بالانخفاض التدريجي وبقيت منخفضة لغاية عام 2019 ثم ارتفعت قليلا عام 2020

ثانيا: هيكل التجارة الخارجية لقطاع الزراعة

3-1: الصادرات الزراعية

يمكن قياس مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية من قيمة الصادرات الزراعية والذي يمثل مصدر اساسي للعملة الصعبة لتغطية تكلفة الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية, وتؤثر بشكل مباشر على الإنتاج المحلي والدخل القومي وتزداد هذا الدور أهمية وتأثيرا في اقتصاديات البلدان النامية ومنها مصر. ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجدول (3) الذي يوضح نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية وفي الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2000-2020)

وبدراسة البيانات الواردة يتضح أن قيمة الصادرات الزراعية قد تأرجحت بين الزيادة والنقص بين عام واخر ,وتراوحت بين حد أدنى عام 2001 وبلغت (567) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل(7.8%) الى حد اقصى عام 2019بلغ حوالي (6,658) مليون دولار وبنسبة مساهمة

في GDP بمعدل (22.0%) ومن ثم تناقصت عام 2020لتبلغ (6,300) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP بمعدل (25.4) وبمتوسط حسابي خلال فترة الدراسة بلغ (3,336).

وقد أنعكس التذبذب في قيمة الصادرات الزراعية المصرية على نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية فقد تراوحت بين حد أدنى عام 2006 بلغ (5%) وحد اقصى نهاية مدة البحث عام 2020 بلغ حوالي (25.4%) وبالمقارنة بين نهاية المدة وبدايتها عام 2000 التي تبلغ نسبته (8.2%) نجد ان الصادرات الزراعية قد ازدادت بنسبة (17.2%) وترجع سبب هذه الزيادة الى اتباع عدة اجراءات تدعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الاسواق الدولية .هذا يعكس تطور الصادرات الزراعية وتأثيره بشكل إيجابي على الاقتصاد المصري. وعلى الرغم من هذه الزيادة في نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية الى ان انها لم تتمكن من تقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي بسبب ارتفاع ورادتها الزراعية عن صادرتها الزراعية فضلا عن ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي . وهذا يعني ان الدولة لم تستفد من تطبيق اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية وانضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية.

2-3: الواردات الزراعية

عن طريق الجدول (3) الذي يوضح نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الاجمالية ونسبته في GDPخلال المدة(2000 ولغاية 2020) ومن البيانات نلاحظ ما يأتي :

ان الواردات الزراعية ومن بداي مدة البحث قد أخذت بالتذبذب خلال المدة (2000 -2020) بين حد أدنى عام 2003 بلغ حوالي (2,656) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي مقداره (3.2%) وحد اعلى عام 2019 بلغ حوالي (14.899) مليون دولار ثم ونسبة مساهمة في GDP بمعدل (4.9 %) ومتوسط حسابي للفترة بلغ (9,256) ويعكس الزيادة في الواردات الزراعي بشكل سلبي على الميزان التجاري واقتصاد البلد وهذا يعني زيادة في تدفق العملة الاجنبية الى خارج البلد.

وبالنسبة لمساهمة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية فقد أخذت بالتذبذب خلال المدة من (2000 -2008) التي تراوحت بين (21.1%) عام 2000 وانخفضت لتصل (8.7%) عام 2008 وهذا الانخفاض يعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري و وان الدولة خلال المدة الأولى قد استفادت من اتفاقية التجارة في المنتجات والانضمام لمنظمة التجارة العالمية. اما خلال المدة الثانية التي ازداد فيها نسبة مساهمة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية خلال المدة (2009- 2020) التي بلغت كحد أدنى عام 2009بنسبة (15.2%) وحد اعلى عام 2020نسبة (23.3%).وهذه الزيادة في نسبة المساهمة بين بداية المدة ونهايتها يعكس بشكل سلبي على الاقتصاد المصري وزيادة العجز في الميزان التجاري,

وهذا يعني ان الدولة لم تستفد من اتفاقية التجارية في المنتجات الزراعية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

الجدول (3)

تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية لمصر خلال المدة(2000-2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي(GDP)	الصادرات الزراعية (مليون دولار)	الصادرات الاجمالية	نسبة الصادرات الزراعية / الصادرات الاجمالية %	نسبة الصادرات الزراعية / GDP%	الواردات الزراعية	الواردات الاجمالية	نسبة الواردات الزراعية / الواردات الاجمالية %	نسبة الواردات الزراعية / GDP%	الميزان التجاري الزراعي
2000	97,995	579	7,060.8	8.2	0.59	3,659	17,373.6	21.1	3.7	-3,080
2001	90,285	567	7,249.0	7.8	0.63	2,882	15,750.4	18.3	3.1	-2,315
2002	84,111	751	7,250.1	10.4	0.89	3,086	14,652.1	21.1	3.6	-2,335
2003	81,135	870	8,981.3	9.7	1.07	2,656	15,060.7	17.6	3.2	-1,786
2004	78,623	1,242	12,274.1	10.1	1.58	2,874	21,585.9	13.3	3.6	-1,632
2005	89,528	1,060	16,073.2	6.6	1.18	3,773	27,358.5	13.8	4.2	-2,713
2006	107,378	1,036	20,545.6	5.0	0.96	4,073	33,104.0	12.3	3.7	-3,037
2007	130,367	1,432	24,454.6	5.9	1.10	4,430	45,255.6	9.8	3.3	-2,998
2008	162,640	1,664	29,849.0	5.6	1.02	4,932	56,623.0	8.7	3.0	-3,268
2009	188,489	3,412	23,089.3	14.8	1.81	6,940	45,564.3	15.2	3.6	-3,528
2010	218,393	4,620	25,024.2	18.5	2.12	8,694	51,537.2	16.9	3.9	-4,074
2011	235,584	2,406	32,346.0	7.4	1.02	15,793	60,383.4	26.2	6.7	-13,387
2012	262,214	4,141	31,359.8	13.2	1.58	14,346	73,552.0	19.5	5.4	-10,205
2013	271,443	4,867	30,611.0	15.9	1.79	14,176	70,885.0	20.0	5.2	-9,309
2014	301,737	4,925	28,017.0	17.6	1.63	14,176	72,659.0	19.5	4.6	-9,251
2015	332,162	4,990	21,987.0	22.7	1.50	13,800	74,374.0	18.6	4.1	-8,810
2016	332,927	5,891	22,502.0	26.2	1.77	14,794	71,357.0	20.7	4.4	-8,903
2017	234,325	6,221	26,278.0	23.7	2.65	14,776	60,565.0	24.4	6.3	-8,555
2018	250,895	6,429	29,304.0	21.9	2.56	14,799	81,910.0	18.1	5.8	-8,370
2019	303,174	6,658	30,305.0	22.0	2.20	14,899	78,043.0	19.1	4.9	-8,241
363,092	6,300	24,815.0	25.4	1.74	14,817	63,578.0	23.3	4.0	-8,517
المتوسط الحسابي	200,786	3,336	21,875	14	0	9,256	50,056	18	0	-5,920

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2000-2020)

- تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100

- تم احتساب الميزان التجاري الزراعي بالاعتماد على القانون التالي: صادرات زراعية – واردات زراعية

الشكل (3)

نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالية المصرية

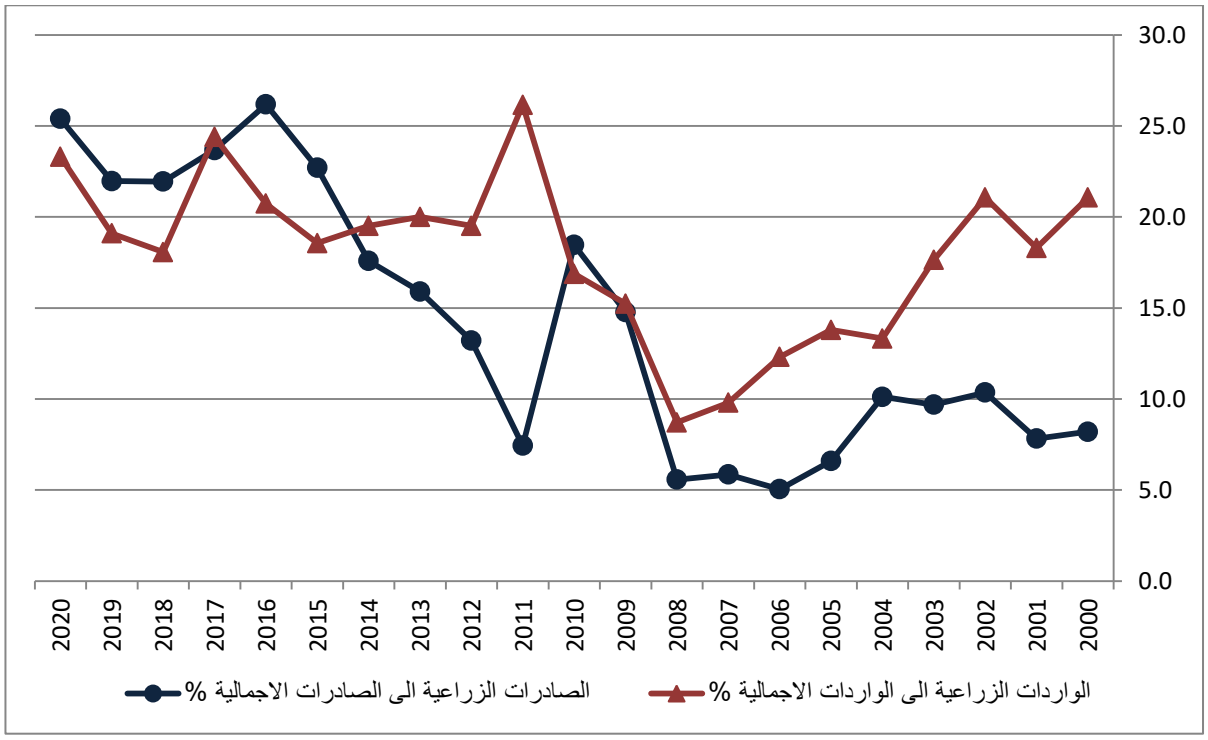

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات جدول (3)

يبين الشكل (3) نسبة مساهمة نسبة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالية فيمكن ان نلاحظ ان الواردات الزراعية تكون في بداية المدة سنة 2000 اعلى من الصادرات الزراعية وتأخذ المؤشر اعلى المخطط البياني على عكس الصادرات الزراعية التي تكون أدنى المخطط البياني مكونة فجوة بينما وهو مقدار العجز في الميزان التجاري . ثم يأخذ مؤشر الواردات الزراعية بالانخفاض ولغاية الوصول الى أدنى نقطة عام 2008 اذ تكون قيمة الصادرات والواردات الزراعية متقاربة ,ثم تعاود الواردات الزراعية بالارتفاع لتصل الى اعلى نقطة سنة 2011 بالمقابل تكون الصادرات الزراعية في أدنى نقطة , ثم يرتفع مؤشر الصادرات حتى بلغ اعلى نقطة سنة 2016 وتكون اعلى من الواردات الزراعية وهذا يؤشر ع الانتعاش الاقتصادي وعدم وجود عجز في الميزان التجاري وتتساوى قيم الصادرات والواردات سنة 2017 ثم يأخذ المؤشر بالانخفاض والارتفاع ولغاية سنة 2020 اذ تكون فيه مؤشر الصادرات الزراعية اعلى من مؤشر الواردات الزراعية محققة الوفرة في الاقتصاد الزراعي.

المبحث الثاني

تجربة الاردن في انفاذ اتفاق الزراعة متعدد الاطراف

المطلب الأول : نظرة عامة عن واقع الاقتصاد الاردني

الاردن بلد صغير من اذ المساحة اذ تبلغ مساحتها (89,3) الف كم ^{2}, تقع الاردن عند التقاء أوربا واسيا وافريقيا . وهي بلد محدودة الموارد مع ان اقتصاده في تحسن مستمر منذ اعلان استقلاله، اذ يحتل الاقتصاد الاردني المركز 89 عالميا الا ان أوضاعه الأخيرة مقلقة من اذ ارتفاع التكاليف الإنتاجية وارتفاع اسعار الطاقة تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية لصالح السلع الاجنبية. كما يعد الاقتصاد الاردني اقتصادا خدماتيا ولا يعتمد على الزراعة التي تشارك بنسبة ضئيلة , ويعود السبب الرئيسي لذلك أن القطاع الزراعي مهمل منذ سنوات من مختلف الحكومات ومتروك للعشوائية, ويغلب عليه الانماط التقليدية وكلف التمويل المرتفعة للمشاريع.[1] لذا يعد قطاع الخدمات هو القطاع الرائد ويمثل النسبة الأكبر في الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي , كما يعد أكثر الاقتصاديات العربية اعتمادا على المساعدات والمنح اذ بلغ اجمالي المساعدات التي حصل عليها الاردن خلال المدة (1970-2003) حوالي (18.76) مليار دولار وتشكل قيمة المساعدات في الاردن (9%) من اجمالي المساعدات المقدمة للدول العربية من الخارج.[2] كما شهد الاقتصاد الاردني العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ نشوء المملكة الاردنية الهاشمية في العام (1952) وبالأحرى منذ تولي الملك الحسين للحكم، وأهم تلك التحولات هو توجه الاردن للانفتاح نحو العالم الخارجي والدخول في أجواء العولمة والخصخصة منذ بداية العقد التاسع للقرن العشرين, اذ شهدت الاردن العديد من البرامج الاصلاحية والتي هدفت لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص والمبادرات الفردية، ورغم هذه الاصلاحات الا أن الاقتصاد الاردني ما زال يعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية كتزايد حجم المديونية، والعجز المستمر في الميزان التجاري وزيادة التدفقات المالية ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتباطؤ النمو الاقتصادي وفجوة الموارد المحلية، وهذه المشكلات الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الاردني تشير الى وجود اختلالات هيكلية وبنيوية، وتعددت الاسباب التي أسهمت في ضعف بنية الاقتصاد الاردني ومنها شح الموارد الطبيعية والبشرية وصغر حجمه وضيق السوق المحلي وسيادة الطابع الاستهلاكي، وشهدت

[1] علي عماد محمد زاهر ,دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة القطاع الزراعي الاردني, مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة, جامعة زيان عاشور, الاردن, 2020, ص119.

[2] محمد طاقة ,ومحمد نور, الاستثمار العربي واثره على الاقتصاد الاردني, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد (17), 2008ص25.

الاعوام الأخيرة توقيع الاردن للعديد من الاتفاقيات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي وامريكا ودول عربية مختلفة ولم يسهم ذلك من الحد من مشكلة العجز التجاري.(1)

أولا: خصائص وسمات الاقتصاد الاردني:

يمكن تقسيم سمات الاقتصاد الاردني الى مجموعة من الثوابت التي يصعب تغييرها في المستقبل المنظور، ومجموعة من المتغيرات التي يمكن تغييرها مع مرور الزمن وفقا لسياسات اقتصادية يمكن ان تنتجها الدولة.

1-1: ثوابت سمات الاقتصاد الاردني:

تتمثل سمات الاقتصاد الأردني بالاتي:

أ- شحة الموارد الطبيعية والبشرية: تتسم الاردن بندرة الموارد الطبيعية نسبة الى ما هو متاح منها في محيطها الاقليمي، وقد نتج من ذلك ان توجيه جهود التنمية نحو استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد وتعظيم النفع منها ومن هنا كانت مشاريع الاحتكار الطبيعي في الفوسفات والاسمدة. اما في مجال الموارد البشرية فقد اتسم الاردن بانخفاض نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي والتي تتجاوز في المتوسط 23% الامر الذي يعيق ارتفاع نسبة الاعالة باذ بات الفرد يعول في المتوسط أربعة افراد.[2]

ب- صغر حجم الاقتصاد والانفتاح: بحسب ما يتبين من قيمة الناتج المحلي الاجمالي يتضح صغر حجم الاقتصاد الاردني وتتبلور حقيقية صغره في حقائق جغرافية وديموغرافية واقتصادية، وأن كانت المساحة الجغرافية وعدد السكان يحكمان البعدين الأوليين في صغر الحجم، فأن البعد الاقتصادي لصغر الحجم يتمثل اساسا في علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية وما يؤكد ذلك أن الاقتصاد لا يمتلك أي سيطرة نسبية على الاسعار العالمية لصادراته واستيراداته، ويتحدد ذلك السعر بالنسبة للأردن في ضوء معاملاته التجارية الدولية.

ج-ضيق السوق المحلي: يتميز السوق الاردني بجانين، جانب الطلب (الطلب الكلي)، وجانب العرض (العرض الكلي) بان السوق ضيق الاستيعاب, وهذا يعني وجود نواقص إنتاجية في السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج والتي يعجز جانب الطلب على استيعابها لصغر حجم السوق، مما يحتم ضرورة السعي

[1] سمير مصطفى ابو مدللة, عيسى شحدة المغربي, الانفتاح الاقتصادي واثرة على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية ,مجلة البلقاء للبحوث والدراسات, جامعة عمان الاهلية, المجلد(21),العدد2,2018,ص33.

[2] خالد واصف الوزني, الاقتصاد الاردني رؤية لسياسات مستقبلية ,مجلة البحوث الاقتصادية, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, القاهرة, العدد(21),2001,ص121.

الدائم لفتح الاسواق. ومن ناحية ثانية فأن شحة الموارد وتركزها جعل الحاجة الى استيراد المتطلبات الاساسية والكمالية للمستهلك الاردني لتغطية الطلب الفائض عن امكانيات الإنتاج المحلي.

د- اقتصاد اقليمي النسق ودولي التأثير يمتاز الاقتصاد الاردني أنه ذات ارتباط دقيق اقليميا ودوليا لتحقيق أهدافه التنموية واكمال الحاجات الضرورية التي يعجز السوق المحلي عن توفيرها، كذلك استيعاب الفائض في الموارد البشرية والطبيعية والسلع والخدمات النهائية التي يمكن أن تقدمها تلك الفوائض، وفي ظل الارتباط الشديد بين الاقتصاد الاردني ونسقه الاقليمي بشكل اساسي ودولي فقد أضحى الاقتصاد الاردني مرآة عكست بوضوح كل التقلبات التي شهدتها الاسواق الاقليمية بشكل خاص والاسواق الدولية بشكل عام..[1]

2-1: متغيرات سمات الاقتصاد الاردني:

وهي سمات يتميز بها الاقتصاد الاردني الظروف الاقليمية والاقتصادية والدولية تغير حسب الوضع السائد وهي كما يلي:

أ-الدور الإنتاجي للدولة: تسيطر الدولة على الحلقات والمؤسسات الإنتاجية الاساسية كبيرة الحجم لأسباب تتعلق بكبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات أو لوجود البعد الاستراتيجي لتلك الاستمارات فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة خلال الفترات المتلاحقة مما جعل من قضية استقطاب رأس المال العربي أو الاجنبي أمرا في غاية الصعوبة لتمويل القطاعات التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة، اذ مثلت سيطرة الدولة على المؤسسات الإنتاجية الكبيرة بحدود 15% من اجمالي القيمة المضافة المحققة في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد كان أبرزها في مجال الصناعات الاستراتيجية والمياه والكهرباء والنقل والاتصالات.

ب- التركيز الجغرافي والسلعي في التجارة الخارجية: تتفاعل التجارة الخارجية للأردن مع سماته الاساسية ليكون الاقتصاد اقليمي الشرعية ودولي التأثير، فقد برز في هذا الاتحاد التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية للأردن اذ وصلت نسبة التجارة الخارجية مع الدول العربية المجاورة (السبق الاقليمي) يقدر حدود 50% من اجمالي الصادرات الاردنية، مع تركز نحو ثلث استيرادات الاردن من الدول الأوربية (النسقي الدولي) والدول العربية 20% فأن هاتين الكتلتين تسيطران على ما يزيد عن نصف الاستيرادات الاردنية وقد زادت هذه النسبة في سنة 2010 مع زيادة العلاقات الدولية بين الاردن وبعض الدول العربية والاجنبية و عرفت تذبذب في الآونة الأخيرة بسبب الظروف الامنية للمنطقة كالحرب في

[1] عبد المعطي ارشيد, عبد الله حسن. حالة الاردن "1999-2010", مجلة البحوث الاقتصادية العربية, الامارات العربية المتحدة, العدد(22), 2011,ص113.

سورية واليمن والاضطرابات في العراق ومصر مما أدى الى تذبذب في نسب التجارة الخارجية, وكذلك تداعيات الازمة المالية العالمية وآثارها السلبية على التجارة الخارجية لكل دول العالم.

ج- سيطرة قطاع السلع المحلية (الخدمات اساسا) على هيكل الناتج المحلي: لقد عكست السمات الاساسية للاقتصاد في مجال توفر الموارد وصغر حجم الاقتصاد وطبيعة السوق آثارها بشكل واضح على هيكل النشاطات المولدة للدخل، وكانت قطاعات السلع المحلية (الخدمات والتجارة المحلية) بشكل أساسي هي المسيطرة في هذا النطاق ومثلت هذه القطاعات 70% من الناتج المحلي الاجمالي.[1]

ثانيا: تطور الهيكل الاقتصادي للاقتصاد الاردني

وفقا للتصنيف الدولي الموحد (ISIC) والصادر عن الامم المتحدة , أن الاقتصاد الاردني يتكون من 14 قطاعا تشكل بمجملها الناتج المحلي الاجمالي, وتنقسم هذه القطاعات بدورها الى قطاعات سلعية وأخرى خدمية. ولابد من تحديد القطاعات الرائدة التي تحقق توجيه الاستثمارات نحو اقصى منفعة ممكنة وتؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتنمية شاملة, وذلك عن طريق انتقال النمو في تلك القطاعات الى القطاعات الأخرى التابعة نظرا لجود الترابطات والتشابكات لها مع بقية القطاعات الاقتصادية. ومن أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من غيرها هي (الصناعة والزراعة والخدمات) ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

يبين الجدول (4) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP ومعدل نمو القطاعات الاقتصادية خلال المدة (2000 - 2020) يمكن ان نلاحظ الاتي:

ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة المبينة من عام 2000 قد اتجهت بشكل متزايد ولغاية عام 2019 اذ بلغت أدنى حد لها بمقدار (8444) مليون دولار عام 2000 وسجلت اعلى حد لها (44566) مليون دولار وبمعدل نمو (5%) عام 2019 وبمتوسط حسابي مقداره (25748.52) ويعكس تزايد قيم الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه السنوات على أنتعاش اقتصاد البلد وتطوره .

اما القطاع الصناعي فنلاحظ أن النسب قد ازدادت بنسب ملحوظة وبشكل تدريجي اذ سجل أدنى حد له عام 2000 وبنسبة (1,361) مليون دولار ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (16.12%) وحد اعلى عام 2019 بمقدار(9,002) مليون دولار وبمعدل نمو قدرة (1%) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (20.20%) ومتوسط حسابي قدره (5,060.57) . وبهذا نستطيع أن نلاحظ التطور الحاصل في القطاع الصناعي خلال وما يحقق الاكتفاء الذاتي للبلد, وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية من اذ المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ويلعب دورا مهما في اقتصاد البلد.

[1] محمد طاقة ,ومحمد نور, الاستثمار العربي واثره على الاقتصاد الاردني دراسة تحليلية, مصدر سابق,,ص25

اما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد حققت كذلك نسب متزايدة واستمرت في الارتفاع لغاية عام (2019) اذ سجلت أدنى حد لها عام2000 وبقيمة (171) مليون دولار ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (2.03%) وحد اعلى عام 2019 بمقدار(2312) مليون دولار بمعدل نمو مقداره (3-%) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (5.19)% ومتوسط حسابي (948.33) وعلى الرغم من مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الا انه اقل القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم اقل القطاعات تأثير في النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لقطاع الخدمات الذي يأتي بالمرتبة الأولى من اذ التأثير والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي فقد حقق أدنى حد له عام 2000 وبقيمة بلغت (5,398.72) مليون دولار ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (63.94%) في حين حقق اعلى نسبة عام 2019 بنسبة (27,119.80) ومعدل نمو قدره (4%) ونسب مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (61.50) ومتوسط حسابي قدره (15970.47) وكانت الزيادة بشكل تدريجي وملحوظ وهذا يعكس على البنية التحتية للبلد ومدى تطوره.

كما نلاحظ ان جميع القطاعات الاقتصادية في الأردن قد انخفضت وبشكل ملحوظ عام 2020 وذلك لتردي الوضع الاقتصادي العالمي بسبب تفشي وباء كوفيد 19 .

جدول(4)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الاردني (مليون دولار)

السنة /الاردن	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	معدل نمو GDP	ناتج القطاع الصناعي (مليون دولار)	معدل نمو ناتج القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي / GDP(%)	ناتج القطاع الزراعي (مليون دولار)	معدل نمو القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي GDP / (%)	ناتج قطاع الخدمات (مليون دولار)	معدل نمو قطاع الخدمات	نسبة مساهمة قطاع الخدمات / GDP (%)
2000	8444	0	1,361.00	0	16.12	171.00	0	2.03	5,398.72	0	63.94
2001	8938	6	1,390.00	2	15.55	175.00	2	1.96	5,725.70	6	64.06
2002	9446	6	1,566.00	13	16.58	190.00	9	2.01	6,087.05	6	64.44
2003	9949	5	1,661.00	6	16.70	205.00	8	2.06	6,521.92	7	65.55
2004	11398	15	2,147.70	29	18.84	276.00	35	2.42	7,270.55	11	63.79
2005	12711	12	2,525.60	18	19.87	315.00	14	2.48	8,111.84	12	63.82
2006	14258	12	2,884.80	14	20.23	431.00	37	3.02	9,520.80	17	66.78
2007	17005	19	3,105.90	8	18.26	433.00	0	2.55	10,698.26	12	62.91
2008	21237	25	5,018.00	62	23.63	542.00	25	2.55	13,320.56	25	62.72
2009	23853	12	5,088.00	1	21.33	649.00	20	2.72	14,656.14	10	61.44
2010	26463	11	5,314.00	4	20.08	730.00	12	2.76	16,040.22	9	60.61
2011	28881	9	6,049.00	14	20.94	844.00	16	2.92	17,391.30	8	60.22
2012	30981	7	6,542.00	8	21.12	853.00	1	2.75	19,067.43	10	61.55
2013	33641	9	6,542.00	0	19.45	1007.00	18	2.99	20,815.42	9	61.88
2014	35877	7	6,955.00	6	19.39	1192.00	18	3.32	22,141.12	6	61.71
2015	37570	5	7,211.00	4	19.19	1382.00	16	3.68	23,206.52	5	61.77
2016	38709	3	7,117.00	-1	18.39	1466.00	6	3.79	24,212.28	4	62.55
2017	40754	5	7,381.00	4	18.11	2259.00	54	5.54	25,096.99	4	61.58
2018	42279	4	8,928.00	21	21.12	2379.00	5	5.63	26,066.07	4	61.65
2019	44566	5	9,002.00	1	20.20	2312.00	-3	5.19	27,119.80	4	60.85
2020	43759	-2	8,483.00	-6	19.39	2104.00	-9	4.81	26,912.47	-1	61.50
المتوسط الحسابي	25748.52	-	5,060.57	-	19.26	948.33	-	67.18	15970.53	-	62.63

-المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرق السنوات (2000-2020)

- بيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/

-احتساب معدل النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(القيمة(2)_ القيمة(1))÷القيمة(1) *100

-تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100%

الشكل (4)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الاردني

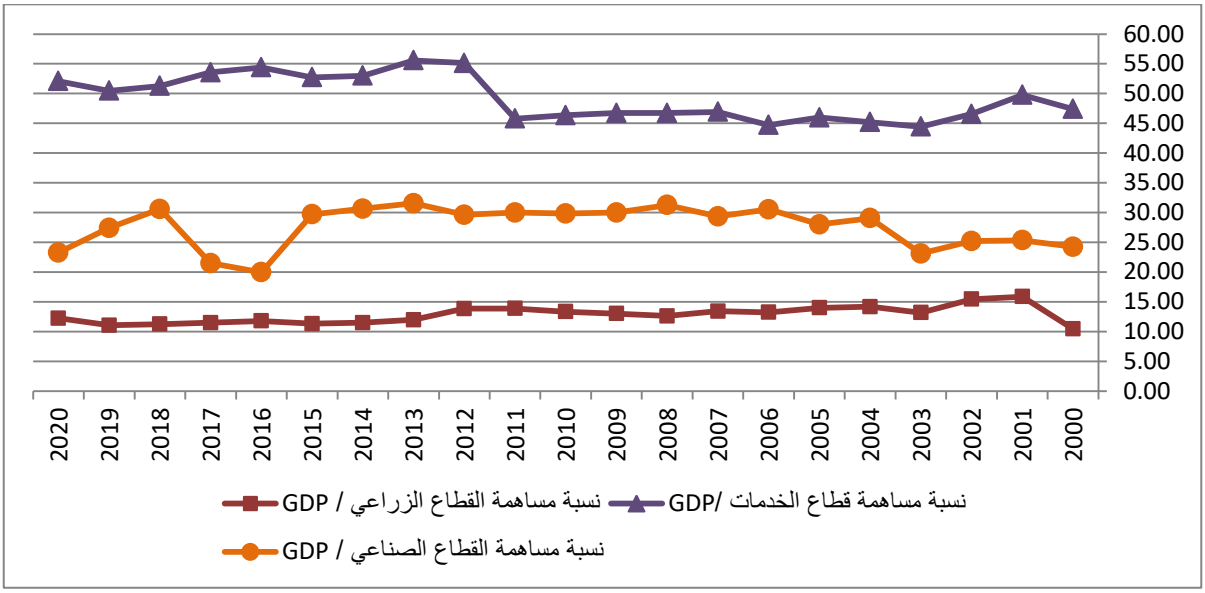

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4)

يبين الشكل (4) الذي يمثل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي, اذ نلاحظ ان قطاع الخدمات احتل اعلى نسبة مساهمة في GDP ولذلك أتخذ المؤشر اعلى المخطط البياني ويأتي بعده القطاع الصناعي في نسبة المساهمة في GDP واحتل القطاع الزراعي اقل نسبة مساهمة في GDP لذلك اتخذ المؤشر أدنى المخطط البياني

المطلب الثاني : انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية

أولا: الخلفية التاريخية لانضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية

لقد تأخر الاردن في تقديم طلب الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT, بسبب عدم فاعلية الجات قبل عقد التسعينات من القرن الماضي, ولكن مع خلو الساحة الدولية من توازنات سياسية واقتصادية على غرار تلك سائدة خلال فترة الحرب الباردة , اصبحت مؤسسات العولمة تعمل بوتيرة أسرع فما كان للدول النامية الى التقرب من الدول الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يدعم الدول النامية, ويوفر لها البديل عن اسواق الدول الرأسمالية المتقدمة.[1]

اذ سعت الاردن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية منذ عام (1996) عندما عقد الاردن جولة أولية للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ذكر فيها الوضع الاقتصادي والتجاري للأردن وتبعها بجولة رسمية عام(1997) ، وتم الاعلان رسميا عن انضمام الاردن في أواخر عام (1999) وتم التصديق

[1] سهيل الفتلاوي , منظمة التجارة العالمية, دار الثقافة,عمان,2009,ص25.

على انضمام الاردن عام (2000) لتصبح الاردن أحدى دول اعضاء منظمة التجارة العالمية وذلك بهدف الحصول على المكاسب الاقتصادية والتجارية المتوقعة من الانضمام الى هذه المنظمة.

في أطار عضوية الاردن في منظمة التجارة العالمية والتي دخلت حيز النفاذ في 11/4/2000، أدخل الاردن جملة من الاصلاحات على نظامه التجاري شملت تغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، اذ تم تعديل واستحداث عدد من القوانين خاصة في مجال الملكية الفكرية. كما تم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس و الزراعة و حماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير، الى جانب نظام استثمارات غير الاردنيين ومن جانب اخر، التزم الاردن بموجب انضمامه الى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يوفر حرية نفاذ موردي الخدمات والمستثمرين الاجانب من الدول الاعضاء في المنظمة الى السوق الاردني وبما ينسجم مع التشريعات الاردنية السارية. اما في مجال التجارة في السلع، فقد تضمنت الالتزامات الاردنية تجاه المنظمة تخفيض نسب التعرفة الجمركية لتكون بحدها الاعلى (30%) في عام 2000 ومن ثم تخفض الى (25%) في العام 2005 واخيرا ليستقر سقف التعرفة الجمركية الاردنية عند مستوى (20%) في العام 2010 ، مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض اذ تم ربط سقف التعرفة الجمركية لها.[1] وقد أوجب انضمام الاردن الى هذه المنظمة تحسين البيئة الاقتصادية عن طريق سياسة الانفتاح الاقتصادي وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمل على زيادة كفاءة القطاع الحكومي وهيكلة القطاع المالي وتحرير التجارة والاندماج في الاسواق العالمية وخصخصة الكثير من القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنى الاساسية وتدل النتائج الملموسة بان الدخول في المنظمة سيزيد من المنافسة في السوق المحلى ومن كفاءة وفاعلية قطاعات الإنتاج ومن انخفاض اسعار السلع الاستهلاكية وانتشار معايير الجودة والتنوع في السلع المستوردة وزيادة فرص العمل ودخل الفرد وزيادة الدخل من الضرائب المفروضة على الشركات الاجنبية العاملة في البلد، وسيمنح البلد العديد من المزايا التجارية والاستثمارية، ومنها فرص التصدير اصبحت متاحة الى 135 دولة، كما تتعهد المنظمة بحصول الشركات الاردنية على معاملة عادلة ومساوية لمنتجاتها وخدماتها داخل اسواق الدول الاعضاء.[2]

1-1: اسباب انضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية:

في ضوء التطورات الدولية اصبح بقاء أي دولة خارج أطار منظمة التجارة العالمية يعد من الامور الصعبة وان الانضمام للمنظمة اصبح امرا حتميا، ولا سيما أن آثارها سوف تؤثر على جميع دول العالم

[1] عبد السلام نجادات , احمد عارف الكفارنة , اثر انضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية على الامن الوطني, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد(9),2009,ص136.

[2] فيصل مهدي السميران, الآثار السياسية والاقتصادية لانضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية, رسالة ماجستير, جامعة آل البيت, الأردن,2006,ص37.

الاعضاء منهم وغير الاعضاء، وادراكا من المملكة الاردنية الهاشمية أنه في حالة عدم انضمامها لمنظمة التجارة عالمية ستكون الأردن الى ما يأتي:

أ- مضطرة لقبول توفير حماية طبقا للمستويات التي تحددها المنظمة أو ربما اعلى منها في أطار الاتفاقيات التي تدخل فيها مثل اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.

ب- قد تكون مجبرة على توفير شروط ومعايير الحماية في اتفاقية منظمة التجارة في أطار عقود التراخيص التي تبرمها مع الشركات الاجنبية ولا سيما في اطار براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا.

ج- سوف يتم تطبيق قيودا عليها من الاطراف المتعاقدة، والتي لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري والسوق الدولية. ومن ثم ستجد نفسها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض للمصاعب والعقبات لهذا اتجهت المملكة الاردنية، شأنها شأن الدول العربية والدول النامية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، على الرغم من الآثار السلبية والخسائر في بعض المجالات وذلك للأسباب التالية:

1- تتحكم الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية في نحو 95% من حجم التجارة العالمية وان 80% منها يخص الدول المتقدمة ومن ثم فأن عدم الانضمام سيؤدي الى فقدانها التعامل مع 95% من حجم التجارة العالمية.

2- لا يتمتع الاردن بالاكتفاء الذاتي، ويعد مستوردا صافيا للغذاء والتكنولوجيا ولاسيما غياب السوق العربية المشتركة ومن ثم ستكون مصالحة مرتبطة بالدول المتقدمة، ولا سيما وأن غالبية هذه الدول أعضاء في المنظمة وتتحكم بنسبة 80% من حجم التجارة العالمية.

3- شمول منظمة التجارة على جوانب لم تكن مشمولة في اتفاقيات الجات ولها من الأهمية الكبيرة في اثرها على الاردن فقد شملت قطاع الزراعة والملكية الفكرية والخدمات وبانضمام الاردن سوف يستفيد من المزايا الواردة في الاتفاقيات لهذه المجالات.

4- ازدياد الاهتمام بموضوعات التنمية في الاردن بكل اشكالها مع الأخذ بعين الاعتبار تحرك المنطقة منطقة الشرق الأوسط الى عملية السلام وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحاصلة فيها أثر واضح في أهمية عضوية الاردن في منظمة التجارة العالمية.[1]

[1] ليث محمود خطاطة, قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الاردن والدول العربية, بحث مقدم الى الجامعة الاردنية, 2011, ص33

2-1: الآثار الإيجابية جراء انضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية:

أن انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية يؤدي الى تأمين مظلة دولية تعمل على حماية مصالح الاردن الاقتصادية من أي آثار سلبية تنجم عن تطوير مفاهيم جديدة للتعاون الاقليمي بين الدول المنظمة. ومن أهم الآثار الإيجابية هي:

1- توجيه الاستثمار للإنتاج من أجل التصدير , اذ أن صغر السوق الاردني لا يشجع على الاستثمار في الصناعة لأغراض الاستهلاك المحلي , وكذلك يؤدي الانضمام ل(wto) الى توفير الاساسيات الضخمة للصادرات مع مراعاة عدم التفرقة في المعاملة وهذا يؤدي الى توفير فرص ضخمة للاستثمار مما يعمل على تقليل البطالة بتحريك العملية الإنتاجية.

2- تزيد من مصادقيه الاردن امام الاستثمار الاجنبي والعمل على خلق مناخ مناسب لجذب الاستمارات الاجنبية عن طريق دخول مؤسسات اجنبية تتمتع بكفاءة عالية وخلق فرص للاستفادة من رؤوس الاموال المهاجرة التي ستشعر بالمزيد من الاطمئنان في ظل مناخ الانفتاح.

3- إمكانية الزيادة في التجارة البينية العربية للدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية, وذلك يفسر المعوقات التي توجد امام التجارة العربية هي في الاساس معوقات ادارية, والتي اذا التزمت الدول بفتح حدودها وإزالة المعوقات امام التجارة , فأن ذلك سوف يؤدي الى نمو ملحوظا في التجارة الاردنية.

4- أن الانفتاح سوف يقوم بتشجيع المنافسة ومن ثم يؤدي ذلك الى اقبال الصناعات على تحسين وتطوير منتجاتها وبقائها في الاسواق.[1]

5-ربط الاقتصاد الاردني بالاقتصاد العالمي وتمكينه من الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتصديرية بعد أن انضم الاردن الى منظمة التجارة الدولية.

6- تعد اتفاقية التجارة الحرة مع منظمة التجارة العالمية تحديا للمنتج الاردني سواء في مجال إنتاج السلع أو الخدمات لأنها تفرض عليه أن يطور اتجاهه وسلعه من اذ الجودة والتسويق وإزالة كافة المعوقات وفتح الاسواق جديدة لتصدير منتجاتها.[(2)]

ثانيا: تجربة تنفيذ الاتفاقية الزراعية في الاردن

في سياق انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية (WTO) التي دخلت حيز التنفيذ في 11/4/2000 ، قام الاردن بعدة اصلاحات لجعل سياساته الاقتصادية ونظامه التجاري متماشيا مع شروط العضوية

[1] فيصل مهدي السميران, علي عواد الشرعة, الآثار السياسية والاقتصادية لانضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية, مصدر سابق,,ص45.
[2] عبد السلام نجادات , احمد عارف الكفارنة, مصدر سابق,ص142.

واتفاقيات منظمة التجارة العالمية , اذ تم تعديل التشريعات الخاصة بالمقاييس والزراعة وحماية الإنتاج الوطني والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير وكذلك انظمة الاستثمار لغير الاردنيين , اذ يتيح الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للسلع والخدمات الاردنية أمكانية الوصول الى الاسواق لأكثر من 150 دولة امام الصادرات الاردنية من السلع والخدمات, ضمن بيئة شفافة وواضحة من اجراءات وقوانين وانظمة تجارية وفقا لقواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية, كما يوفر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية فرضا جديدة للوصول الى الاسواق للسلع والخدمات الاردنية التي ستنجم مع أجندة التنمية (جولة المفاوضات التجارية متعددة الاطراف) التي تم اطلاقها في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عام 2001، اذ قامت الاردن بتحرير قطاعات خدماته مما وفر الوصول الى الاسواق للمستثمرين الاجانب ومقدمي الخدمات من اعضاء منظمة التجارة العالمية وفقا للقوانين والانظمة الأردنية, بينما في تجارة البضائع ألتزم الاردن بتخفيض التعريفات الجمركية لتصل الى(30 %) كحد اقصى في عام 2000، ليتم تخفيضها الى 25% في عام 2005، واخيرا ليستقر سقف التعرفة الجمركية عند مستوى (20 %) في عام 2010 مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض , اذ تم ربط سقف التعرفة الجمركية (30%) مثل المنتجات الزراعية ، بينما الحد الاقصى للتعريفة الجمركية على بعض المنتجات الزراعية (50%). [1]

ويمكن توضيح اتفاقيات المنتجات الزراعية بجوانبها الثلاث كالأتي :

2-1:النفاذ الى الاسواق

تعد الاردن أن الوصول الى الاسواق عنصر اساسي في عملية الاصلاح الزراعي, وفي الوقت نفسه يُعتقد إن الاصلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع المصالح المشروعة بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية, هذه المصالح المشروعة والاحتياجات الخاصة (في حالة الاردن) هي بشكل اساسي منع الآثار الجانبية السلبية للإصلاح على الزراعة والحماية من التدخلات غير العادلة في السوق من قبل البلدان التي لديها شروط عضوية أقل صرامة في منظمة التجارة العالمية. كما ينبغي أن تكون عملية الاصلاح والوصول الى الاسواق منصفة بما يتعلق بالفرق بمعدلات التعريفات المربوطة والمطبقة في مختلف البلدان , وادراكا للأهداف طويلة المدى لإنشاء نظام تجارة زراعي عادل وموجه نحو السوق ، يقترح الاردن أن يكون هناك فرق أكثر اتساقًا بين السعر المربوط والمطبق ليتم اعتماده في البلدان النامية. وينبغي صياغة واعتماد صيغة لتحقيق تقارب الاسعار المطبقة في نهاية الجولة ، والتي تضمن وصولا عادلا الى الاسواق للمنتجات الزراعية لكل من البلدان الاعضاء المتقدمة والنامية . كما تؤيد الاردن فكرة

[1] سامي العواد, انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية ,بحث في موسوعة حماة الحق , 2011, وذلك على الرابط التالي:
https://jordan-lawyer.com/2011/06/02/about-world-trade-organization

وجود آلية حماية منفصلة على غرار احكام الضمانات الخاصة (المادة 5 من اتفاقية الزراعة) الى جانب بند لفرض قيود كمية في ظل ظروف محددة, وذلك بغض النظر عن التعريفات الجمركية في حالة حدوث طفرة في الواردات أو انخفاض في الاسعار ولضمان الامن الغذائي والمعيشي لشعوبها. [1]

2-2:دعم الصادرات

تقترح الاردن على دول منظمة التجارة العالمية إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات , أي أن دعم الصادرات يكون مقيدا بمعدلات صفرية لأنه أكثر السياسات تشويها في التجارة, وينبغي تطوير ضوابط ائتمانات التصدير أو ضمان ائتمان الصادرات أو برامج التأمين, وينبغي أن يوفر تطوير هذه التخصصات مرونة كافية للبلدان النامية ومنها الاردن, التي تقترح حظر جميع قيود التصدير على المنتجات الزراعية وربط دعم الصادرات عند مستوى الصفر. [2]

2-3: الدعم المحلي

ترتبت على الاردن تخفيض الدعم الاجمالي المحلي, الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين المحليين وذلك بنسبة (13.3%) وعلى مدى (7) سنوات من تاريخ الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, اما فيما يخص الصندوق الاخضر في الدعم المحلي فعند مراجعة المعايير نجد أن هذا الدعم المحلي يفي بالمتطلبات الاساسية, لعدم وجود تأثيرات مشوهة للتجارة على الإنتاج أو اقل تقدير. اما بالنسبة للصندوق الازرق ففي أطار برامج الحد من الإنتاج فيما يخص الدعم المحلي والمستثناة من التزام الخفض, فيمكن الحفاظ عليها لأن ذلك يمكن أن يكون مفيدا في تحويل الدعم المشوه للتجارة الى دعم اقل تشويها مع الالتزام بالتخفيض التي تؤدي الى الغائها. [3]

المطلب الثالث: تطور المؤشرات الزراعية في ظل انضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية

أولا: مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج الزراعي واحدا من أهم المؤشرات في الاقتصاد الاردني, اذ يشكل مصدر دخل لنسبة عالية من القوى العاملة ومصدر للغذاء والامن الغذائي للبلد , وله أهمية خاصة لا تنحصر على المردود المادي أو نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي , بل يتعداه لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة , ويمكن توضيح ذلك عن الجدول:

[1] منظمة التجارة العالمية, مفاوضات الزراعة لمنظمة التجارة العالمية, 2001, وذلك على الرابط التالي:
https://www.iatp.org/sites/default/files/WTO_Agriculture_Negotiations_Proposal_by_Jorda.htm
[2] سامي العواد, انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية, مصدر سابق.
[3] منظمة التجارة العالمية, مفاوضات الزراعة لمنظمة التجارة العالمية, مصدر سابق.

يوضح الجدول (5) نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وباستعراض البيانات خلال المدة (2000 - 2020) تبين ان الناتج الزراعي في عام 2000 قد بلغ (171) مليون دولار ثم ازدادت بالتدريج في الاعوام التالية الى ان بلغت قيمته (2379) مليون دولار في عام 2018 ثم اتجهت نحو الانخفاض التدريجي الى أن بلغت قيمته (2104) مليون دولار عام 2020 وبمتوسط حسابي يبلغ قدره (948) وهذه الزيادة في الناتج الزراعي يؤشر بشكل إيجابي إن الدولة قد استفادت من اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية وانضمامها الى منظمة التجارة العالمية والى تطور ونمو القطاع الزراعي .

وبالنسبة لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت عام 2000 (2.03%) ثم أزداد عام (2006) اذ بلغت قيمته (3.02) وهذا يعني أن القطاع الزراعي قد أستفاد من اتفاقية الزراعة وانضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية اما عام 2008و2007 فقد انخفضت اذ وصلت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في GDP (2.55%) ويعزى هذ الانخفاض الى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي ,اذ بدأ مؤشر البيانات بالزيادة التدريجية الى ان بلغت قيمته (5.63%) عام 2018 وبذلك يتضح ازدياد نسبة مساهمة الناتج الزراعي من اجمالي الناتج المحلي عند مقارنتها بين بداية المدة ونهايتها. وهذا الازدياد في مؤشر البيانات قد انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الاردني وهذا يعني ان الدولة قد استفادت من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وكذلك من تطبيق اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية عليها .

جدول (5)

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الاردني (مليون دولار)

السنة /الاردن	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي / GDP%
2000	8444	171	2.03
2001	8938	175	1.96
2002	9446	190	2.01
2003	9949	205	2.06
2004	11398	276	2.42
2005	12711	315	2.48
2006	14258	431	3.02
2007	17005	433	2.55
2008	21237	542	2.55
2009	23853	649	2.72
2010	26463	730	2.76
2011	28881	844	2.92
2012	30981	853	2.75
2013	33641	1007	2.99
2014	35877	1192	3.32
2015	37570	1382	3.68
2016	38709	1466	3.79
2017	40754	2259	5.54
2018	42279	2379	5.63
2019	44566	2312	5.19
2020	43759	2104	4.81
المتوسط الحسابي	25748.52	948	3.20

-المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2000-2020)

-تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100

الشكل (5)

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الاردني

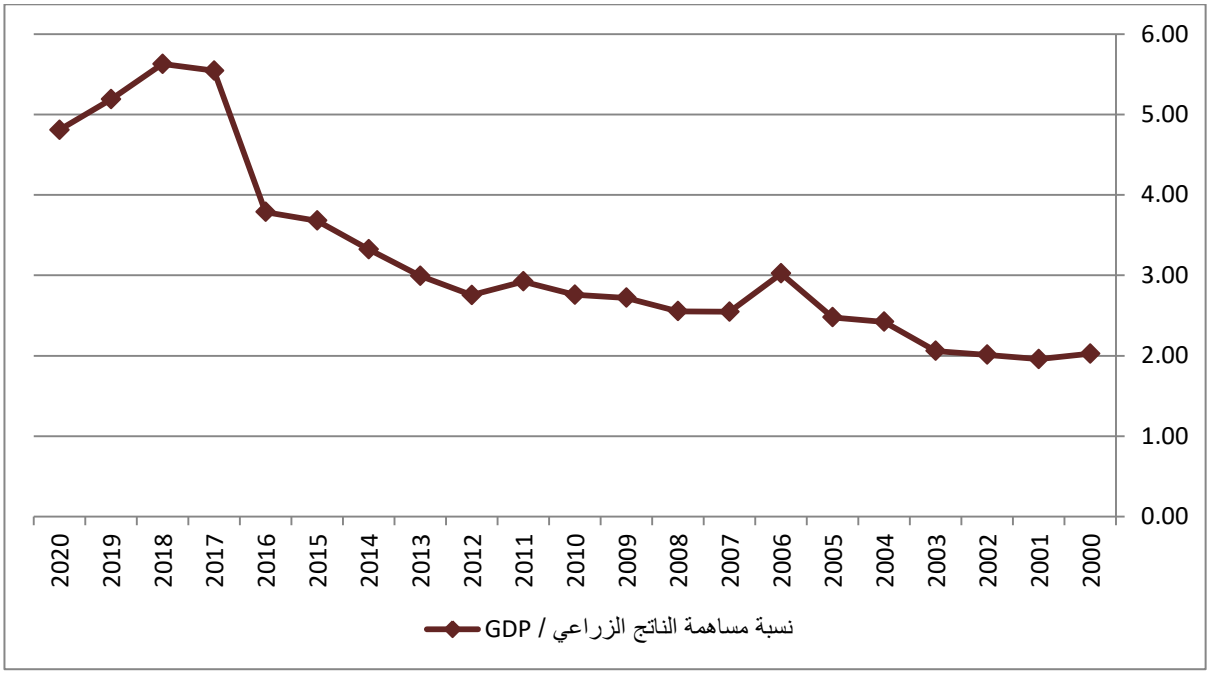

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5)

كما نلاحظ من الشكل (5) الذي يوضح نسبة مساهمة الناتج الزراعي في GDP اذ نلاحظ في عام 2000 كان أتجاه مؤشر البيانات في أدنى حد له ثم اتخذ مسار تصاعدي الى أن ارتفع بشكل طفيف في عام 2006 ثم انخفض في السنة التالية وبقي على مسار تدريجي بالارتفاع الطفيف لغاية عام 2016 ثم بلغ اعلى حد في عام (2016 2017)نتيجة لتحسن الظروف ولكن لم يستمر طويلا اذ بدأ بالانخفاض التدريجي وبقيت منخفضة لغاية عام 2020.

ثانيا: هيكل التجارة الخارجية لقطاع الزراعة

2-1: الصادرات الزراعية

تعد الصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الصادرات الكلية من المؤشرات المهمة لقياس حجم ومستوى التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فكلما ارتفعت نسبتها كان انعكاسها إيجابيا على الميزان التجاري , فهي تمثل ذلك الجزء من الناتج المحلي الاجمالي الذي لا يتم استعماله أو استهلاكه محليا.

وعن طريق الجدول (6) الذي يبين تطور قيمة الصادرات الزراعية ونسبة مساهمته في الصادرات الاجمالية والناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2000 - 2020) اذ يتبين لنا ان بيانات الصادرات الزراعية قد تراوحت بين حد أدنى (313) مليون دولار في سنة 2000 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي

الاجمالي بمعدل (3.71%) ونلاحظ ان قيمة الصادرات الزراعية قد ارتفعت خلال المدة الأولى ولغاية عام (2006) اذ بلغت (965) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل(6.77%) وهذا التحسن يؤشر لنا الى الوقع الإيجابي لتحرير التجارة الدولية عليها . وبعدها بدأت بالانخفاض عام 2007 وبقيمة (691)مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (15.39%) لغاية 2009 اذ ازدادت تدريجيا وبلغت (1,038) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP بمعدل (4.33%) وهذا يؤشرانه ليس هناك تطور وتوسع في حجم الصادرات الزراعية بسبب ضعف التطور في الإنتاجية وثباتها في القطاع الزراعي . وبعدها استمرت بالارتفاع لغاية سنة 2019 بمعدل (2,172) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP الى (4.87%) وانخفضت بشكل طفيف عام 2020 بمعدل (2,153) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP بمعدل (4.92%) .

اما نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية فنلاحظ منذ بداية عام 2000 قد حقق نسبة مساهمة (16.48%) وبدأ خلال المدة (2001-2004) بالتذبذب الى ان ارتفعت نسبة المساهمة عام 2004 وبلغت (28.65%) وبعدها اتخذت أتجاه تنازلي وصولا لعام 2008الذي حقق أدنى نسبة مساهمة خلال مدة البحث اذ بلغ (9.70%) وهذا يعكس على التأثير السلبي لاتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية على نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية خلال هذه المدة. ثم ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ عام 2009 بنسبة (20.56%) ولم يدوم الارتفاع طويلا اذ انخفضت النسبة ل(17.51%) عام 2011 ثم ارتفعت تدريجيا لغاية 2014 اذ بلغ نسبة المساهمة (21.35%) ثم بدأت بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع اذ حققت اعلى حد خلال مدة البحث عام 2016 بنسبة (34.33%) ثم انخفضت بشكل طفيف ولغاية 2020 بنسبة (30.26%). وعند المقارنة بين بداية المدة ونهايتها نجد ان النسبة قد ازدادت (13.78 %) الا ان هذه الزيادة لم تتمكن من تقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي ولا تزل الصادرات الزراعية اقل من الواردات الزراعية . وهذا يعني ان الدولة لم تستفد من الاتفاقية التجارية في الزراعة والانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

2-2: الواردات الزراعية

تحتل الواردات أهمية كبيرة في الانشطة الاقتصادية الاردنية, كون البلد صغير الحجم والقاعدة الإنتاجية لاقتصاده لا تحقق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع, فتلجا الى الاستيراد على نطاق واسع لسد احتياجاته من المواد الغذائية والسلع الزراعية. وسوف نوضح ذلك من الجدول (6) الذي يبين الواردات الزراعية ونسبته الى الواردات الاجمالية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2000-2020).

نلاحظ من الجدول ان الواردات الزراعية في عام 2000 قد بلغت (907)مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (10.74%) وخلال المدة (2001-2006) كانت النسب متذبذبة اذ بلغ أدنى حد عام 2001

بلغت (872) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (9.76%) وبلغت اعلى حد عام 2006 قدره (1,660) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (11.64%) ثم انخفضت انخفاض ملحوظ عام 2007 الى (1,375) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (8.09%) ويعود السبب بهذا الانخفاض الى زيادة الواردات الغير زراعية . اما خلال المدة (2008-2020) فقد سجلت ارتفاع بشكل ملحوظ وتدريجي من (1,581) مليون دولار وبنسبة مساهمة فيGDP (7.44%) عام 2008 ولغاية (4,397) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (10.05 %) عام 2020 ويرجع سبب هذا الارتفاع الى الغاء الاعانات الزراعية و انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية خلال هذه المدة .

اما نسبة مساهمة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية فقد حقق في بداية المدة نسبة مساهمة (19.73%) عام 2000 اما المدة (2001-2008) فقد انخفضت وبشكل ملحوظ من (17.90%)عام 2001 الى (9.29%) عام 2008 اذ سجل أدنى نسبة خلال مدة البحث ويعكس هذا الانخفاض بشكل إيجابي على الميزان التجاري وان الدولة قد استفادت من اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

اما المدة (2013-2020) فقد ارتفعت نسبة المساهمة في الواردات الاجمالية واتخذت أتجاه تصاعدي حتى بلغت اعلى حد لها (25.81%) عام 2020 ويعكس هذا الارتفاع في نسب البيانات بين بداية المدة ونهايتها بشكل سلبي على التجارة الخارجية ويعمل على زيادة العجز في الميزان التجاري مما يدل ان الدولة لم تستفد من اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

جدول (6)
تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية للاردن خلال المدة(2000-2020) (مليون دولار)

السنة\ الاردن	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الصادرات الزراعية (مليون دولار)	الصادرات الاجمالية	نسبة الصادرات الزراعية / الصادرات الاجمالية %	نسبة الصادرات / الزراعي GDP%	الواردات الزراعية	الواردات الاجمالية	نسبة الواردات الزراعية / الواردات الاجمالية %	نسبة الواردات الزراعية/ GDP %	الميزان التجاري الزراعي
2000	8444	313	1,899.3	16.48	3.71	907	4,597.2	19.73	10.74	-594
2001	8938	367	2,294.4	16.00	4.11	872	4,871.3	17.90	9.76	-505
2002	9446	456	2,770.0	16.46	4.83	890	5,019.7	17.73	9.42	-434
2003	9949	468	2,999.9	15.60	4.70	988	5,579.1	17.71	9.93	-520
2004	11398	932	3,253.4	28.65	8.18	1,611	8,179.5	19.70	14.13	-679
2005	12711	947	3,625.1	26.12	7.45	1,452	10,497.7	13.83	11.42	-505
2006	14258	965	4,131.6	23.36	6.77	1,660	11,548.3	14.37	11.64	-695
2007	17005	691	4,490.4	15.39	4.06	1,375	13,712.5	10.03	8.09	-684
2008	21237	606	6,249.8	9.70	2.85	1,581	17,011.1	9.29	7.44	-975
2009	23853	1,038	5,048.1	20.56	4.35	2,488	14,255.9	17.45	10.43	-1,450
2010	26463	1,113	5,947.6	18.71	4.21	2,425	15,423.4	15.72	9.16	-1,312
2011	28881	1,187	6,778.0	17.51	4.11	2,605	18,957.0	13.74	9.02	-1,418
2012	30981	1,267	6,700.0	18.91	4.09	2,829	20,781.0	13.61	9.13	-1,562
2013	33641	1,322	6,777.0	19.51	3.93	2,978	21,895.0	13.60	8.85	-1,656
2014	35877	1,555	7,283.0	21.35	4.33	4,281	22,773.0	18.80	11.93	-2,726
2015	37570	1,070	6,767.0	15.81	2.85	4,200	20,504.0	20.48	11.18	-3,130
2016	38709	2,129	6,201.0	34.33	5.50	4,379	19,352.0	22.63	11.31	-2,250
2017	40754	2,150	6,353.0	33.84	5.28	4,395	20,527.0	21.41	10.78	-2,245
2018	42279	2,161	6,584.0	32.82	5.11	4,401	20,244.0	21.74	10.41	-2,240
2019	44566	2,172	7,046.0	30.83	4.87	4,413	19,197.0	22.99	9.90	-2,241
2020	43759	2,153	7,115.0	30.26	4.92	4,397	17,035.0	25.81	10.05	-2,244
المتوسط الحسابي	25748.52	1193.43	5253.03	22.01	4.77	2625.10	14855.27	17.54	10.23	-1431.67

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2000-2020)

-تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100

- تم احتساب الميزان التجاري الزراعي بالقانون التالي: الصادرات الزراعية-الواردات الزراعية

الشكل (6)

نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالية للأردن

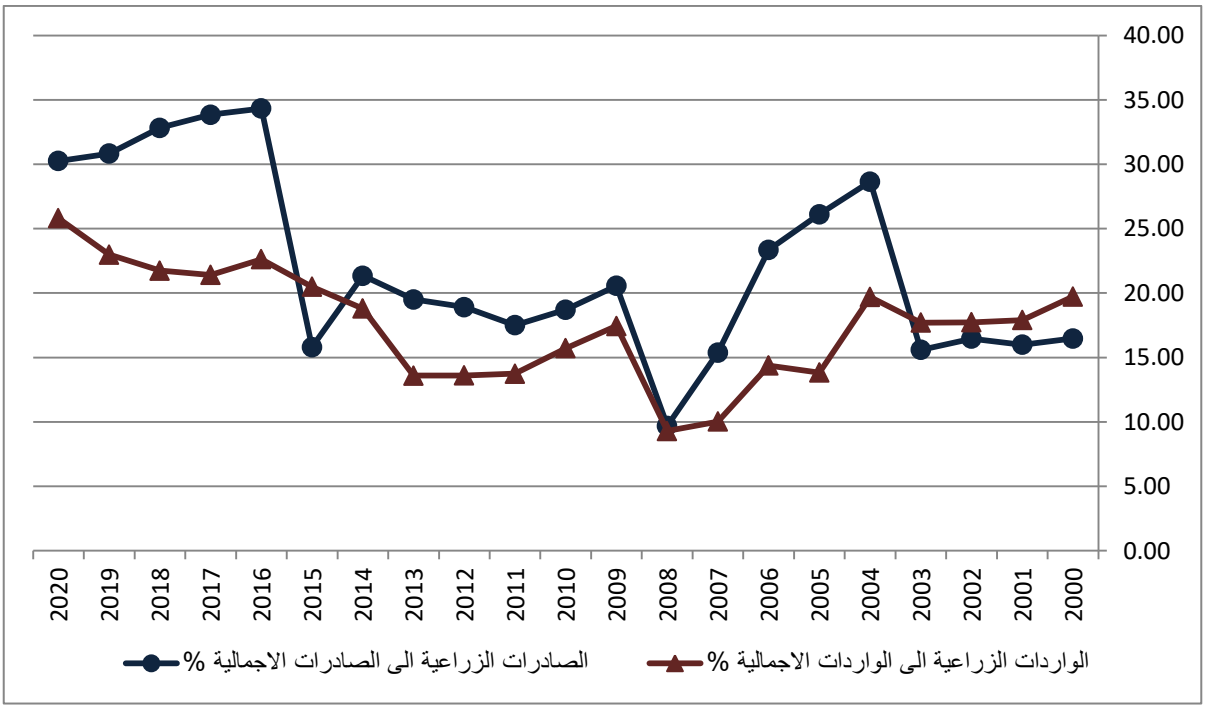

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (6)

نلاحظ من الشكل (6) نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالي اذ كانت النسب متقاربة خلال الاعوام(2000-2003) ولا يوجد عجز واضح في الميزان التجاري اما في عام 2004 فقد ارتفعت تصاعديا الصادرات الزراعية بشكل ملحوظ عن الواردات الزراعية وهذا يعكس بشكل إيجابي على التجارة الخارجية ثم انخفضت بشكل تنازلي الى ان وصلت الواردات الزراعية والصادرات الزراعية الى أدنى حد عام 2008 أي انخفاض التبادل التجاري بشكل كبير خلال هذا العام . ثم اتخذوا أتجاه تصاعدي على ان الصادرات الزراعية اعلى من الواردات الزراعية ولغاية عام 2015 قد انخفضت الصادرات الزراعية دون مستوى الواردات الزراعية وهذا يعكس العجز في الميزان التجاري خلال هذه العام ثم اتخذت الصادرات الزراعية تصاعديا لتعالج العجز الحاصل ولغاية سنة 2020 اذ سجل اعلى نسبة وبفرق واضح عن الواردات الزراعية.

المبحث الثالث

تجربة الهند في انفاذ اتفاق الزراعة متعدد الاطراف

المطلب الأول: نظرة عامة عن الاقتصاد الهندي

أولا: الخلفية التاريخية للاقتصاد الهندي

يعد الاقتصاد الهندي أحد اسرع الاقتصاديات نموا اذ يعد رابع اقتصاد في العالم من اذ الحجم, نظرا لأتساع نطاق القاعدة الإنتاجية وتنوعها مدفوعة بأثر الاصلاحات الاقتصادية القائمة على أفساح المجال للقطاع الخاص المحلي والاجنبي والاندماج في الاقتصاد العالمي, اذ تبلغ مساحة الهند 3.28 مليون كيلو متر مربع وتتألف من 28 ولاية وسبعة اقاليم اتحادية وأبرز سمة في الهند هي التنوع، اذ يقارب عدد سكانها 1.4286 مليار نسمة يتألفون من عدة مجموعات عرقية ويتكلمون في مجموعهم أكثر من 100لغة، وينقسمون الى أكثر من 5400 طائفة ويدينون في مجموعهم بست ديانات رئيسية، ويعيشون في مناطق بيئية زراعية مختلفة تماما نظرا لأن معدل نمو السكان السنوي في الهند يبلغ 1.4 في المائة، يتوقع ان تصبح الهند أكبر دولة من عدد السكان في العالم عام2035. [1]

وقد صنّف تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 2010 الهند في المرتبة 131 بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة البالغ عددها 189 دولة. لقد مرّ الاقتصاد الهندي بثلاث مراحل مهمة و يذكر باحثون اقتصاديون أن مسار التنمية الاقتصادية في الهند متمايز بين هذين المراحل هما:

1- المرحلة الأولى :مرحلة الانعزال عن العالم

اعتمدت الهند بعد استقلالها نموذجا اقتصاديا بقيادة رئيس الوزراء آنذاك "جواهر لإل نهرو"، وقد استمر هذا النموذج منذ بداية الخمسينات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين , وهي المدة الممتدة منذ استقلال الهند من الاحتلال البريطاني عام 1947م التي استمرت حتى أزمة الاقتصاد الهندي عام 1991, اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد علي سياسة الاكتفاء الذاتي ومركزية الدولة، والتوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير والاعتماد على القطاع العام مستندا على الأسس التالية: [2]

أ- مستويات عالية من التوفير والادخار من أجل تشجيع الاستثمار لمستويات عليا.

[1] وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية, الصندوق الدولي للتنمية الزراعية, المجلس التنفيذي ,الدورة السادسة والثمانون,2005, ص1.
[2] بيتراس أوستفريفيشوس ,جون بو مازن، "اقتصاد الهند: الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد،" في: الهند عوامل الصعود وتحديات النهوض(الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2010 ، ص. 70.

ب- الانحياز لصالح الصناعات الثقيلة للتنمية وبناء البنية التحتية.

ج- تبّني السياسات الاقتصادية الحمائية بهدف حماية المنتج المحلي والصناعات الناشئة.

كانت الفكرة الاساسية في عملية التنمية الهندية في مرحلة ما بعد الاستقلال هي مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي الى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية، ولتحقيق ذلك تم فرض ضوابط هائلة على الاقتصاد المحلي والوضعيات المالية، وهو ما ضمن تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنّت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتنموية. فالثغرة الاساسية في هذا النموذج أنه لم يكن مصمما على أساس التصدير للأسواق الخارجية، بينما ركّز على السوق الداخلية الهندية والوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات, فأنصبت بؤرة تركيزه على تحقيق طفرة إنتاجية كمية وليست نوعية عالية للصناعة الهندية، وهو ما أدى الى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. [1]

يمكننا قوله عن هذه المرحلة هو أن الاقتصاد الهندي كان قائم على مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي الى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية، وهذه المدة فرضت الدولة ضوابط هائلة على الاقتصاد المحلي والأوضاع المالية، ولكن في نفس الوقت ضمنت تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنّت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية.

2- المرحلة الثانية: مرحلة التحول الى الاقتصاد الحر والخصخصة

انتقلت الهند الى هذه المرحلة المتناقضة تماما عام 1991, ودخلت مرحلة التحول الى الاقتصاد الحر والخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص، واتسمت هذه المرحلة بالتحول الحذر نظرا للتوترات التي شهدتها والمخاوف من عملية التحول الى الاقتصاد الرأسمالي، وأجرت التحرير الكامل لسعر صرف العملة الهندية (الروبية) عام 1993، واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي وإلغاء القيود على الاستثمارات الاجنبية، ورأس المال الاجنبي وتملك الاجانب في العديد من القطاعات الاقتصادية، اذ تملك الاجانب 49% من قطاع الاتصالات و 51% من قطاع الادوية، وظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائدة ونما الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر، فضلا عن دخول الهند في الصناعات التكنولوجية ومجال النانو تكنولوجي.

وكان الفضل في هذا التحول الى خريج جامعة اكسفورد الرجل الليبرالي الرأسمالي البراغماتي (سينغ) في فترة رئيس الوزراء " ناراسيما راو" اذ بدأ المسار الثاني للهند والذي يعتمد على الاقتصاد المتحرر وسياسات الليبرالية والانفتاح نحو العالم والاستثمارات الاجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة،

[1] مناف قومان, التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير الى سابع أكبر اقتصاد في العالم, متاح على الرابط: تاريخ التصفح :2022/12/10
https://www.noonpost.com/content/18727

فسينغ كان سببا في تحرير الاقتصاد الهندي والتحول الى الاقتصاد الحر بشكل متدرج وحذر بعد جدل كبير في الأوساط الشعبية والسياسية عن التوظيف السياسي لهذه القضية. [1]

3-المرحلة الثالثة الرؤى المستقبلية الهندية:

وضعت الامة الهندية رؤيتها الأولى في ظل الاستعمار البريطاني وهي أن تكون أمة هندية حرة, فتجذّرت هذه الرؤيا في عقول وقلوب الشعب الهندي في نضاله ضد المستعمر ووحدت جهوده فحقق حريته , ولكن الهند وبعد عقدين أو أكثر من الاستقلال وبالرغم من الانجازات التي حققتها بقيت تعتمد بشكل كبير على مصادر اجنبية في التطور والاختراع، أو التكنولوجيا المستوردة، ولم ترتسم شعارات الاعتماد على الذات كحقائق على أرض الواقع، فقام الهنود بوضع الرؤيا الثانية وهي: أن تكون الهند متطورة ومتقدمة لجعل الاقتصاد الهندي أحد اضخم الاقتصادات في العالم، ما ينعكس أيجابيا على الوضع المعيشي والصحي والتعليمي والامني للشعب الهندي, وأدرك الهنود أن تحقيق هذه الرؤيا يحتاج الى حكومات وتنظيمات متفوقة في الحاضر والمستقبل لبلورة الجهود والامكانات ، مستفيدة من المعرفة والخبرة البشرية في سبيل تحقيق التطور الاقتصادي الإبداعي في ظل الظروف الملائمة. ولمواجهة هذا الواقع تم تفعيل مجلس نشر المعلومات التكنولوجية وتقييمها TIFAC الذي تأسس في عام 1988 وكانت مهمته الرئيسية هي: وضع رؤية مستقبلية للتكنولوجيات التي ينبغي تطويرها، في الوقت الذي بدأت فيه بالظهور على المستوى العالمي"، فربط المجلس جميع الاطراف التي تتولى زمام الامور، كالحكومة والصناعة والمؤسسات العلمية والتكنولوجية والمؤسسات المالية والمفكرين بفريق عمل وأحد. وفي تشرين الثاني من عام 1993 اجتمع المجلس بكامل اعضائه الذين جاؤوا من قطاعات صناعية مختلفة، ومن مؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات الاكاديمية ودوائر حكومية، ومؤسسات مالية لمناقشة الطريقة التي يمكن بها الانطلاق بالتطوير الوطني وتعزيزه في الحاضر والمستقبل، وكيف يمكن نقل الهند من بلد نام بعد مرور حوالي خمسين سنة على استقلاله الى بلد متقدم, وبعد عدة اجتماعات أكد المجلس أن التكنولوجيا هي اعلى مولد للثروة، وأفضلها خلال اقصر فترة زمنية اذا تم توجيهها بالاتجاه الصحيح، فالتكنولوجيا يمكنها الانتقال بقطاعات مختلفة من مثل التعليم والتدريب المهني، والزراعة والصناعات الغذائية والاستراتيجية والبنية التحتية الى الامام والى مستويات اعلى ، فالهند تمتلك قاعدتين اساسيتين هما الموارد الطبيعية العريضة والموارد البشرية، اذ تشكلان البنية التحتية الاساسية لانطلاق الهند نحو تحقيق رؤيتها, وقام المجلس بأعداد التقارير والسيناريوهات ومجموعات العمل وتحديد الخطوات والبرامج

[1] هدير عبد المنصف شحاتة ,تجارب التنمية.. الهند نموذجا, مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية, متاح على الرابط: https://www.shatharat.net/vb/showthread.php? t=45312

الزمنية والسياسات التي يجب اتباعها من قبل الحكومة, والصناعة ومؤسسات البحث والتطوير لأجل تحقيق الرؤية حتى حلول عام 2020. [1]

ثانيا: تطور الهيكل الاقتصادي للاقتصاد الهندي:

يعد الاقتصاد الهندي أحد اسرع الاقتصادات نموا في العالم, وذلك نظرا لأتساع نطاق القاعدة الإنتاجية وتنوعها ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الماضية الذي تجاوز 7% ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجدول (7) وباستعراض بيانات القطاعات الاقتصادية ومعدل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نسبة النمو للقطاعات وGDP خلال المدة (2000 - 2020):

أن الناتج المحلي الاجمالي قد نما بشكل تصاعدي خلال مدة البحث اذ سجلت الهند أحد اسرع معدلات نمو في العالم تراوحت بين (8%,7%) سنويا مستفيدا من القرارات الحكومية الإيجابية وانخفاض اسعار النفط العالمية .اذ سجلت في بداية المدة أدنى حد له عام (2000) بقيمة (468,394) مليون دولار وبدأ بعدها بالارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي ولغاية عام (2007) لتصل (1,216,735) مليون دولار ومعدل نمو (29%) الى ان التقلبات الحاصلة عام (2008) نتيجة الازمة المالية العالمية ادت الى تهاوى الناتج المحلي الاجمالي الى (1,198,895) مليون دولار ومعدل نمو سالب (1-%) ثم عاد للارتفاع بسرعة وبشكل تدريجي من عام (2009) ولغاية عام (2019) ليحقق اعلى حد له ليصل الى (2,831,552) مليون دولار ومعدل نمو (5%) وكانت هذه الزيادة بسبب التدابير التحفيزية الحكومية وزيادة الانفاق الحكومي بالإضافة دور السياسة النقدية .ثم تراجع بشكل ملحوظ عام (2020) ويصل الى (2,667,687) مليون دولار ومعدل نمو (6%) بسبب تأثر الاقتصاد العالمي بوباء كوفيد 19 وتراجع الاقتصاد العالمي بشكل عام.

اما القطاع الصناعي فقد سجل في بداية المدة وأدنى حد له عام (2000) بقيمة (127,992) مليون دولار وبنسبة مساهمة فيGDP (27.33%) ثم شهد من عام (2001 ولغاية 2006) تحسن ملحوظ في الناتج الصناعي وبمعدلات نمو إيجابية اذ سجل عام 2006 (290,796) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (30.93%) ثم شهد انخفاضا واضحا فتراجع الناتج الصناعي لغاية عام (2010) بلغ (514,834)مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (30.73%) ومعدل نمو (2.3%) .اما عام (2011) فقد ارتفع موقتا وبلغت (549,862)مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (30.16%) ومعدل نمو (6.8%) ثم تراجعت واستمرت في الانخفاض خلال العامين (2012و2013) . اما خلال المدة (2014 ولغاية 2019) فقد سجل ارتفاعا ملحوظا واتخذت أتجاه تصاعدي حتى بلغ اعلى حد له عام 2019 وبلغ

[1] أي .بي. جي. عبد الكلام, وواي. س. راجان, "الهند عام 2020 ,رؤية للألفية الجديدة", ترجمة غسان نصيف, الهيئة العامة السورية للكتاب, وزارة الثقافة,دمشق,2011,ص35.

(696,461) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (24.60%) ومعدل نمو سالب بمقدار (2.4%) وترجع سبب هذه الزيادة الى الحماية الكبيرة التي قامت بها الحكومة الهندية في أطار سياسة الاحلال محل الواردات وهذا بدوره حقق طفرات إنتاجية كبيرة .ثم انخفضت بسبب تأثير وباء كوفيد 19 على الاقتصاد الهندي عام 2020 لتبلغ (654,412) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (24.53%) ومعدل نمو سالب بلغ (-6%).

اما القطاع الزراعي فقد سجل خلال مدة البحث أدنى حد له عام (2002) وبلغ (100,590) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (19.53%) ومعدل نمو سالب (-4%) اما اعلى حد له فقد بلغت عام (2020) بمقدار (486,290) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (18.23) ومعدل نمو (3%) على الرغم من التقلبات الحاصلة في الناتج الزراعي صعودا ونزولا خلال المدة (2000-2020). ومن تحليل بيانات القطاع الزراعي تبين انه اقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتأثيرا في الاقتصاد الهندي.

اما بالنسبة لقطاع الخدمات فهو القطاع الرائد في الاقتصاد الهندي , اذ ان اقتصاد الهند يعتمد بالأساس على كثافة قطاع الخدمات, فقد انتقلت الهند في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من اقتصاد قائم على الزراعة الى اقتصاد قائم على الخدمات , فهو من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (7) فقد بلغت أدنى نسبه له في بداية المدة عام (2000) بمقدار (200,158) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (42.73%) ثم سجل معدلات نمو إيجابية واتخذ أتجاه تصاعدي وبشكل ملحوظ وبدون أي تذبذب ولغاية عام (2019) اذ بلغ اعلى نسبة له بمقدار (1,418,824) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (50.11%) ومعدل نمو (8%) ويعود سبب هذا الزيادة الى سياسات الاصلاح الاقتصادية التي لها آثار مزدوجة على نسبة مساهمة قطاع الخدمات.

اما عام 2020 فقد انخفضت قيمة الناتج ونسبة المساهمة في GDP ولجميع القطاعات الاقتصادية في الهند بسبب الازمة العالمية لوباء كوفيد 19.

جدول (7)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الهندي (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	معدل نمو GDP	ناتج القطاع الصناعي (مليون دولار)	معدل نمو القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي / GDP%	ناتج القطاع الزراعي (مليون دولار)	معدل نمو القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي / GDP%	ناتج قطاع الخدمات (مليون دولار)	معدل نمو قطاع الخدمات	نسبة مساهمة قطاع الخدمات /GDP%
2000	468,394	0	127,992	0	27.33	101,225	0	21.61	200,158	0	42.73
2001	485,441	4	128,582	1	26.49	104,946	3.68	21.62	212,666	6.25	43.81
2002	514,937	6	142,435	11	27.66	100,590	-4.15	19.53	230,325	8.30	44.73
2003	607,699	18	166,959	17	27.47	119,060	18.36	19.59	271,669	17.95	44.70
2004	709,148	17	207,206	24	29.22	126,332	6.11	17.81	312,839	15.15	44.11
2005	820,381	16	242,289	17	29.53	144,552	14.42	17.62	364,601	16.55	44.44
2006	940,259	15	290,796	20	30.93	158,052	9.34	16.81	414,120	13.58	44.04
2007	1,216,735	29	376,010	29	30.90	203,804	28.95	16.75	535,462	29.30	44.01
2008	1,198,895	-1	373,296	-1	31.14	201,305	-1.23	16.79	550,083	2.73	45.88
2009	1,341,886	12	417,613	12	31.12	224,689	11.62	16.74	617,064	12.18	45.98
2010	1,675,615	25	514,834	23	30.73	285,298	26.97	17.03	754,592	22.29	45.03
2011	1,823,049	9	549,862	7	30.16	313,418	9.86	17.19	828,432	9.79	45.44
2012	1,827,637	0	537,298	-2	29.40	307,872	-1.77	16.85	846,217	2.15	46.30
2013	1,856,722	2	527,400	-2	28.40	318,398	3.42	17.15	867,065	2.46	46.70
2014	2,039,127	10	563,949	7	27.66	342,408	7.54	16.79	975,159	12.47	47.82
2015	2,103,587	3	575,276	2	27.35	340,244	-0.63	16.17	1,005,173	3.08	47.78
2016	2,294,797	9	610,852	6	26.62	375,516	10.37	16.36	1,095,752	9.01	47.75
2017	2,651,472	16	702,640	15	26.50	439,039	16.92	16.56	1,263,980	15.35	47.67
2018	2,702,292	2	713,900	2	26.42	433,323	-1.30	16.04	1,309,071	3.57	48.44
2019	2,831,552	5	696,461	-2	24.60	473,696	9.32	16.73	1,418,824	8.38	50.11
2020	2,667,687	-6	654,412	-6	24.53	486,290	2.66	18.23	1,292,144	-8.93	48.44
المتوسط الحسابي	1,560,824		434288.67		28.29	266,669		17.62	731685.52		46.00

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/.

-تم احتساب معدل النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(القيمة(2)_ القيمة(1))÷القيمة(1)*100

-تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100

الشكل (7)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الهندي

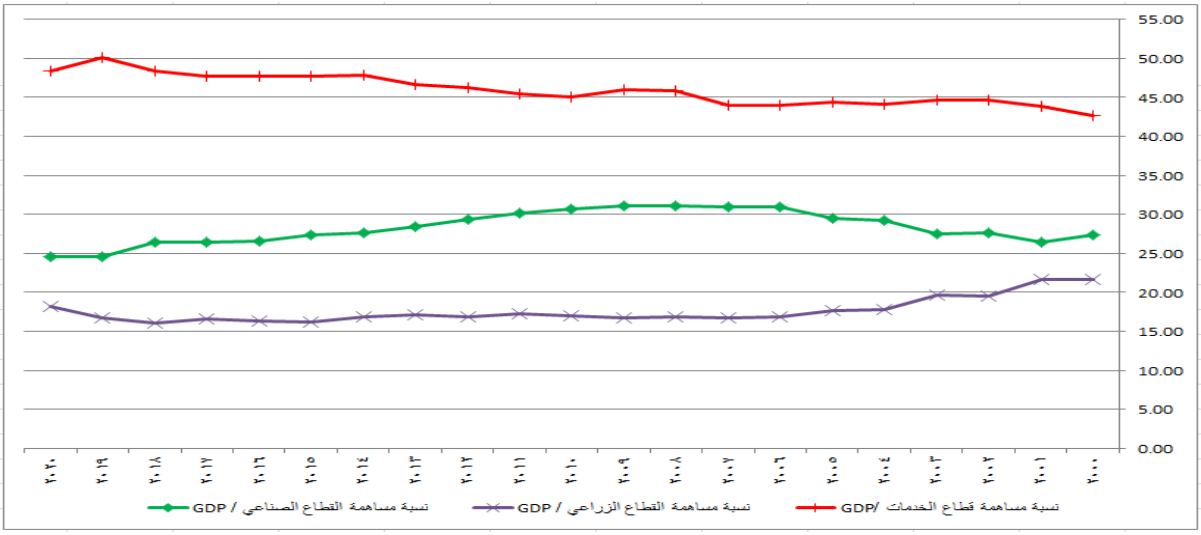

المصدر: من عمل الباحثة استنادا على بيانات جدول (7)

يبين الشكل (7) نسبة مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية الهندية (الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي, اذ تبين ان قطاع الخدمات هو القطاع الرائد في الاقتصاد الهندي واعلى نسبة مساهمة في GDP, اما القطاع الصناعي الذي أتخذ وسط الشكل البياني فأحتل المرتبة الثانية من اذ نسبة المساهمة في GDP, اما القطاع الزراعي فهو اقل نسبة مساهمة في GDP, لذا اتخذ أدنى الشكل البياني.

المطلب الثاني: انضمام الهند لمنظمة التجارة العالمية

أولا: نظرة تاريخية

لعبت الهند دورًا مهما في مفاوضات التجارة الدولية تحت رعاية الجات,اذ لعبت مرارًا وتكرارًا دور القائد والمتحدث باسم البلدان النامية في وقت مبكر من عام 1963 ، بدأت الهند برنامج عمل لتوسيع الصادرات من قبل البلدان الاقل نموا الى البلدان المتقدمة , دعا هذا البرنامج الى تجميد جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية الجديدة ، وإلغاء جميع القيود الكمية غير القانونية لاتفاقية الجات ، وإلغاء جميع الرسوم المفروضة على المنتجات الأولية ، ووضع جدول زمني لخفض وإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات شبه المعالجة والمنتجات المعالجة, ولكن في كثير من الاحيان لم تحقق هذه الجهود نجاحًا يُذكر, ومع ذلك كان نهج الهند العام أتجاه النظام التجاري متعدد الاطراف خلال فترة ما قبل جولة اوروغواي متناقضًا و حمائيا .كانت مدفوعة بأيديولوجية إحلال الواردات والصرف الاجنبي وقد تم دعمه عن طريق أيمانه بنظام اقتصادي دولي جديد, وكانت الهند من دعاة المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والامتيازات من جانب واحد من قبل البلدان المتقدمة, اذ كان هذا النهج الدفاعي واضحًا في المستويات

العالية المستمرة للحماية الجمركية وغير الجمركية في الهند . [1] على الرغم من الجولات المتعاقبة من مفاوضات الجات في عام 1990 ، بلغ متوسط معدل التعريفة الجمركية المرجح لواردات الهند 87 %، ومتوسط تعريفة غير مرجحة عند 128 %، واعلى معدل تعريفة عند 355 % ، وهو اعلى بكثير من المعدلات في البلدان النامية الأخرى, فضلا عن ذلك كانت 65 %من جميع وارداتها و 90% من وارداتها الصناعية تخضع لحواجز غير جمركية في عام 1990, علاوة على ذلك احتجت الهند مرارًا وتكرارًا بالمادة (19 ب) من اتفاقية الجات والتي سمحت بالحفاظ على قيود الاستجابة السريعة لأسباب ظلت الزراعة والمنسوجات خارج اتفاقيات الجات وهما قطاعان رئيسيان لهما أهمية تصديرية للهند, كانت الامتيازات الممنوحة بموجب ترتيبات المعاملة الخاصة والتفضيلية مثل نظام الأفضليات المعمم مؤهلا بشدة وتمييزية وغالبًا ما تكون غير جوهرية, بشكل عام نظرت الهند الى منظمة التجارة العالمية على أنها منتدى دولي لمعالجة عدم التناسق في ميزان القوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية ومنتدى لتحرير السياسات التجارية والاندماج مع التجارة العالمية. كانت الهند عضوًا في منظمة التجارة العالمية منذ يناير 1995 وكانت أيضا عضوًا في الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) منذ يوليو 1948 كدولة نامية، اذ لعبت دورًا مهما في اجراءات منظمة التجارة العالمية ، لاسيما بالتعبير عن مخاوفها وعن العالم النامي بأسره في مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة الذي عقد في عام 2001، برزت الهند كأكثر دعاة للكتلة النامية وتم الاعلان عن نجاح الاجتماع اذ اتفق مندوبو 142 دولة على جولة جديدة من المحادثات التجارية مثل مواضيع البيئة والمنافسة والاستثمار.[2]

ثانيا: تجربة تنفيذ الاتفاقية الزراعية في الهند

تم التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة وهي الاتفاقية الزراعية (AoA) كجزء من اتفاقية جولة اوروغواي في ابريل 1994. وعقدت جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف خلال المدة من 1986 الى 1993, دخلت اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة حيز التنفيذ اعتبارا من 1 يناير 1995 ، ولها فترة تنفيذ 10 سنوات من 1995 الى 2004 بالنسبة للبلدان النامية ومنها الهند. وبموجب اتفاقية الزراعة لا يمكن أن تكون هناك قيود على التجارة الزراعية الا عن طريق التعريفات الجمركية ، مثل الحواجز غير الجمركية والقيود الكمية على الواردات عن طريق حصص تراخيص الاستيراد وما الى ذلك ،لذلك يجب استبدالها بالتعريفات أو الرسوم على الواردات

[1] Bhattacharya, B., ed. Seattle and Beyond: The Unfinished Agenda. New Delhi: Indian Institute of Foreign Trade, 2000,p66

[2] Mohan Kumar, Negotiation dynamics of the WTO: An Insider's Account (Singapore: Palgrave Macmillan), 2018, pp. 61-64.

لتوفير نفس المستوى من حماية الزراعة المحلية وبعد ذلك سيتم تخفيض مستويات التعريفة بشكل تدريجي.[1]

ومن أبزر النقاط الرئيسية التي قامت الهند عند تنفيذ الاتفاقية الزراعية هي:

ا- أدى تنفيذ اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية منذ عام 1995 الى إبراز أوجه القصور الكامنة في اتفاقية الزراعة , وتمثلت المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية الزراعة فرصة لنا لتصحيح أوجه القصور وعدم المساواة هذه يجب استبدال تراخيص الاستيراد وما الى ذلك بالتعريفات أو الرسوم على الواردات, لتوفير نفس المستوى حماية الزراعة المحلية وبعد ذلك سيتم تخفيض مستويات التعريفة بشكل تدريجي.

ب- الهند ليست ملزمة بخفض الدعم المحلي أو الاعانات المقدمة حاليا للزراعة اذ أن الدعم المقدم أقل بكثير من المستوى المسموح به وهو 10٪ من قيمة إنتاجها الزراعي .

ج- اتخذت الحكومة الهندية سلسلة من التدابير لحماية قطاعها الزراعي في سياق التخلص التدريجي تم زيادة رسوم الاستيراد على عدد كبير من المنتجات الزراعية وغيرها بشكل كبير وتم اخضاع استيراد 131 منتجا للامتثال لمعايير الجودة الهندية كما تنطبق على السلع المحلية.

د- قدمت الهند مقترحاتها الى منظمة التجارة العالمية من أجل المفاوضات الحالية حول اتفاقية الزراعة في الولايات المتحدة مجالات الوصول الى الاسواق و الدعم المحلي والمنافسة التصديرية والامن الغذائي والمعيشي لشعبها ، وحماية مصالح المزارعين المحليين و تعظيم فرص التصدير للمنتجات الزراعية الهندية والمبادئ التوجيهية لمقترحات الهند في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة.[2]

وتتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان تدفق التجارة بأكبر قدر ممكن من السلاسة والتوقع والحرية, كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة (AoA) واحدة من الاتفاقيات الرئيسية التي تم التفاوض عليها في جولة اوروغواي, بشكل عام هناك ثلاث ركائز رئيسية لاتفاقية الزراعة عملت الهند على تطبيقها وهي :

[1] Shree Bhagwat, Ritesh Omre, Deepak Chand ",Development of Financial Derivatives Market in India and its Position in Global Financial Crisis International Journal of Scientific &Engineering Research ,2012, Vol3 , Issue12,pp229.

[2] Shree Bhagwat, Ritesh Omre, Deepak Chand, An Analysis of indian Financial Derivatives Market and its Position in Global Financial Derivatives Market, Journal of Business Management & Social Sciences Research,2012,vol1,pp45.

2-1:الوصول الى الاسواق:

ربطت الهند في جولة اوروغواي 81 % من جميع التعريفات الزراعية على مستويين: 34 % من جميع بنود التعريفة الجمركية في مستوى 150 %، و 47 % في مستوى 100 %، و 4 % في مستوى350 % ونسبة 15 % أخرى في مستوى اقل من 100 %، بما في ذلك 11 بندا كانت التعريفة الجمركية المربوطة عليها بنسبةَ الصفر، وكانت هذه البنود الأخيرة تشمل الارز والذرة والدخن والعنب الطازج واللبن المجفف منزوع الدسم, وهى السلع التي كانت الهند قد ربطت التعريفة الجمركية عليها في جولات سابقة من مفاوضات الجات, وبذلك كان المتوسط البسيط للتعريفات الجمركية المربوطة على نحو 600 بند من بنود التعريفة الجمركية هو 116 %. وكانت جميع التعريفات بحسب القيمة أي لم تكن هناك تعريفات نوعية. كذلك احتفظت الهند بقيود كمية في صورة فرض حظر على الاستيراد، أو اشتراط الحصول على اذون استيراد أو توجيه الواردات فيما يتعلق بنحو 43 %من بنود التعريفة الجمركية (606) بنود من مجموع بنود التعريفة الجمركية البالغ 1398 بندا, وكانت القيود المفروضة على 262 سلعة تستند الى دواعي الامن والاعتبارات البيئية، بينما استندت الى الاعتبارات المتصلة بميزان المدفوعات بموجب المادة(18: ب) من اتفاقية الجات في غير ذلك من الحالات.

ولم تتعهد الهند بأي التزامات أخرى فيما يتعلق بالنفاذ الى الاسواق (مثل حصص التعريفة الجمركية) لأنها اختارت تحديد سقوف للتعريفات المربوطة بدل من تطبيق نظام التعرفة. وبناء عليه لا تستطيع الهند الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة التي تنص عليها اتفاقية الزراعة, وبخلاف القيود الكمية التي احتفظت بها الهند على أساس ترتبط بميزان المدفوعات .لم تكن تواجه أي مشكلة لاسيما فيما يتعلق بالوفاء بالالتَزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية, وكان ذلك يرجع في جانب كبير منه، الى سلسلة من تدابير اصلاح السياسات التجارية التي شرعت الهند في اتخاذها من جانب وأحد في 1994 (كجزء من العملية التي بدأت في 1991).[1]

2-2: الدعم المحلي: الدعم المحلي هو الدعم النقدي السنوي للتحويلات الاجمالية الى الثقافة الزراعية من المستهلكين ودافعي الضرائب الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين اما لإنتاج منتجات زراعية معينة ، أو في اشكال أكثر عمومية مثل البنية التحتية و تخضع جميع اشكال الدعم المحلي للقواعد بغض النظر عن أهدافها وآثارها الاقتصادية. وفيما يتعلق بالهند كانت التزاماتها بموجب اتفاقية الزراعة في حدها الأدنى لان الهند كانت تقدم بالفعل قدرا ضئيلا للغاية من الاعانات السارية, ومن ثم لم تكن الهند بحاجة الى خفض مستوى الاعانات بموجب اتفاقية الزراعة , بدلا من ذلك يمكنها زيادتها من أجل جعل

[1] FAO. 2001. The state of food insecurity in the world. Rome .
https://www.fao.org/3/x8731a/x8731a08 .htm

مزارعيها ومنتجاتهم قادرة على المنافسة في السوق العالمية, ومع ذلك فقد قامت الهند في اظهارها لالتزامها الهائل باتفاقية الزراعة ، بتخفيض جميع أنواع الاعانات دون النظر الى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لسبل عيش غالبية السكان.[1]

2- 3:دعم الصادرات:

لم تبلغ الهند في جولة اوروغواي عن أي دعم مباشر للصادرات من المنتجات الزراعية في فترة الأساس, وقد الغى ما كان موجودا من اشكال هذا الدعم منذ 1991 على المنتجات الزراعية وغير الزراعية. ورغم انه ليس من حق الهند منع أي شكل من اشكال هذا الدعم في المستقبل، فبوسعها بموجب الاحكام الخاصة بالبلدان النامية في اتفاقية الزراعة، دعم تكاليف تسويق الصادرات والنقل الداخلي وكذلك تكاليف شحن الصادرات, ولم يتم استبعاد ممارسة هذا الحق ولاسيما بالنسبة للزهور والفواكه والخضر، ولكن الهند لم تبلغ منظمة التجارة العالمية بأي شكل من اشكال هذا الدعم.

ومع ذلك تقدم الحكومة بعض الحوافز للصادرات الزراعية، عن طريق تدابير مثل التدابير الواردة بالملحق(1)لاتفاقية الاعانات وتدابير الرسوم الجمركية المقابلة، ولاسيما استثناء ارباح بيع الصادرات من ضريبةَ الدخل ودعم أسعار الفائدة وقد اعلنت الحكومة في الميزانية السنوية التي تقدمت بها الى البرلمان في فبراير/ شباط 2000، عن عزمها الغاء الاستثناءات الخاصة بضريبة الدخل بالتدريج على مدى خمس سنوات ابتداءَ من ميزانية 2000/ 2001, والمقصود بدعم اسعار الفائدة تعويض ارتفاع تكاليف القروض في السوق المحلية وليس في السوق العالمية. ويرى البعض إنه ينبغي السماح للبلدان النامية بدعم اسعار الفائدة طالما أن الاسعار المدعومة لا تقل عن "سعر الفائدة فيما بين البنوك " المعلن في لندن .[2]

المطلب الثالث :تطور المؤشرات الزراعية بعد انفاذ الهند لاتفاق الزراعة

أولا: مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

حلت الهند في المرتبة الثانية عالميا في مجال الإنتاج الزراعي, اذ أولت اهتمام كبير بعملية التخطيط الزراعي وذلك بالتزامن مع التطور في التعليم الزراعي والمجال التقني والابحاث الزراعي , ويمكن توضيح ذلك عن طريق استعراض البيانات خلال المدة من(2000 ولغاية 2020)

[1]Indian Agriculture under Open Economic Regime: Implication for Livelihood and Food Security Journal of Asian and African Studies, 2020, Vol. 55(8),p1184

[2]Satpathy, "Subsidies and Countervailing Measures:Case for Review of WTO Agreement", Economic and .Political Weekly,1999,P34

يوضح الجدول (8) نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وباستعراض البيانات نلاحظ ان الناتج الزراعي وخلال المدة (2000-2002) قد حقق أدنى مستوياته وبشكل متذبذب (100,590, 104,946,101,225) على التوالي ,ثم بدأ بالارتفاع واتخاذ اتجاه تصاعدي خلال المدة(2003 - 2011) اذ بلغت اقصى حد لها خلال هذه المدة بمقدار (313,418) مليون دولار باستثناء عام 2008 التي انخفضت عن المدة التي سبقتها بسبب الازمة الاقتصادية وبلغت (201,305) مليون دولار. اما خلال المدة (2012 ولغاية 2020) فقد حققت نمو مطرد وازدادت بشكل واضح اذ وصلت للحد الا دنى في عام 2012 وبلغت حوالي(307,872) مليون دولار بينما وصلت للحد الاقصى بلغت في عام 2020 وبلغت حوالي (486,290) مليون دولار

اما بالنسبة لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وخلال المدة (2000 ولغاية 2020) فقد بلغت اعلى حد له خلال العام 2001 بنسبة (21.62%) ثم حقق في المدة (2002- 2019)انكماشا في حجم نشاط القطاع الزراعي بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (2.8 %) بين بداية المدة ونهايتها وذلك من نسبة (19.53%) عام 2002 حتى (16.73%) عام 2019 , ويرجع سبب تراجع القطاع الزراعي وحدوث هذا الانكماش متأثر ببعض القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها من قبل الاقتصاديين في الهند . وينعكس هذا الانكماش بشكل سلبي على الاقتصاد الهندي وانها لم تستفد من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وكذلك من تطبيق اتفاقية الزراعة عليها بالنسبة لمساهمة الناتج الزراعي في GDP.

جدول (8)

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الهندي (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي / %GDP
2000	468,394	101,225	21.61
2001	485,441	104,946	21.62
2002	514,937	100,590	19.53
2003	607,699	119,060	19.59
2004	709,148	126,332	17.81
2005	820,381	144,552	17.62
2006	940,259	158,052	16.81
2007	1,216,735	203,804	16.75
2008	1,198,895	201,305	16.79
2009	1,341,886	224,689	16.74
2010	1,675,615	285,298	17.03
2011	1,823,049	313,418	17.19
2012	1,827,637	307,872	16.85
2013	1,856,722	318,398	17.15
2014	2,039,127	342,408	16.79
2015	2,103,587	340,244	16.17
2016	2,294,797	375,516	16.36
2017	2,651,472	439,039	16.56
2018	2,702,292	433,323	16.04
2019	2,831,552	473,696	16.73
2020	2,667,687	486,290	18.23
المتوسط الحسابي	1,560,824	266,669	17.62

-المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

شكل (8)

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الهندي

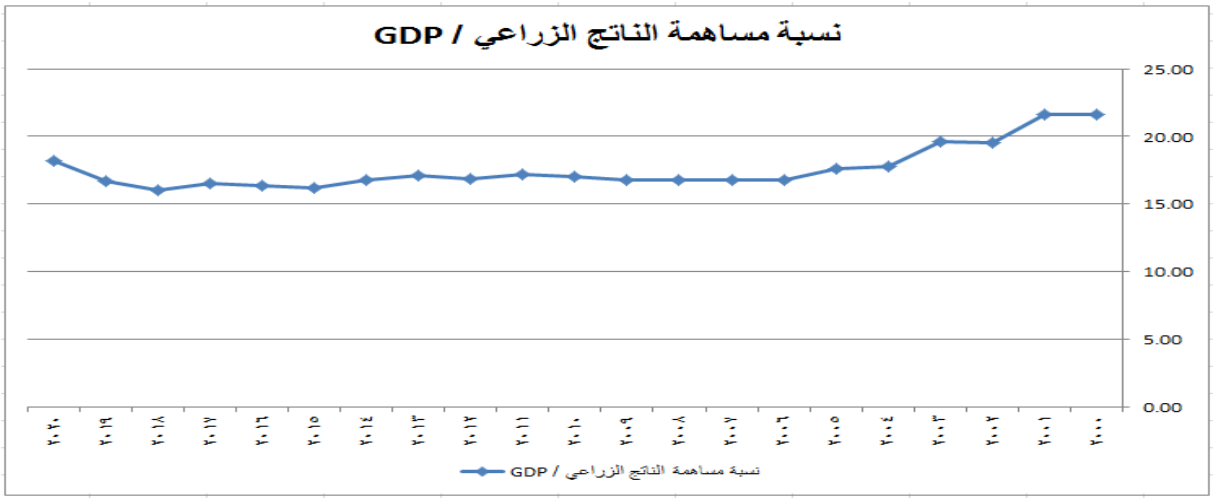

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على جدول (8)

يبين الشكل البياني نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي , اذ نلاحظ ان الناتج الزراعي في بداية المدة عام (2000) قد كان مرتفعا ليتجه بعدها نحو الانخفاض خلال المدة (2002 - 2018) اذ تكون خلال استقرار نسبي في النسب ثم تعاود الارتفاع ولغاية عام (2020) ويعكس هذا الأنخفاض في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى زيادة مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج الاقتصادي الهندي .

ثانيا: هيكل التجارة الخارجية للقطاع الزراعي الهندي

تعد التجارة الخارجية اداة اساسية لتحقيق تنمية اقتصادية الشاملة فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي, اذ تعد الهند من الدول المهمة والمؤثرة في حجم التجارة العالمية , وتشير البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ضمن تقرير التجارة العالمي 2015 ان الهند احتلت المرتبة 19 عالميا من اذ الصادرات العالمية بأجمالي قيمته (317) مليار دولار. ونسبة مساهمة في الصادرات العالمية بلغت (1.7 %). وجاءت في المرتبة 12 عالميا بالنسبة للواردات العالمية بأجمالي قيمته (460)مليار دولار وبنسبة مساهمة من واردات العالم بلغت (2.4%). [1]

[1] مصطفى عبد العظيم, الاقتصاد الهندي خامس أكبر اقتصاديات العالم بحلول 2020, 2017, عبر الرابط:
https://www.alittihad.ae/article/5374/2017

2-1: الصادرات الزراعية

عن الجدول (9) الذي يبين تطور قيمة الصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية والناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2000 - 2020) اذ تبين ان الصادرات الزراعية قد بدأت اتخاذ أتجاه تصاعدي من بداية مدة البحث وقد حققت أدنى قيمة لها عام 2000 بمقدار (5,951)مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP بنسبة (1.27%) ثم اخذت بالارتفاع خلال المدة (2001- 2008) اذ بلغت عندها (21,251) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (1.77%) وكانت هذه الزيادة قد انعكست على الميزان التجاري وتقليل العجز على حساب الواردات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي . اما عام 2009 فقد انخفضت الصادرات الزراعية بشكل مؤقت نتيجة الازمة الاقتصادية وبلغت (16,384)مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (1.22%) ثم عاودت بالارتفاع ولغاية عام 2013 اذ بلغت (46,954) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (2.32%). ثم تراجعت بشكل ملحوظ خلال المدة (2014-2016) لتصل قيمته عام 2016 (33,064) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (1.44%) ثم ارتفعت خلال المدة (2017ولغاية عام 2020) لتحقق الحد الاعلى لها عام 2018 وبلغت حوالي (38.927) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (1.44%)

اما بالنسبة لنسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية فنلاحظ خلال المدة (2000 ولغاية 2020) وعند المقارنة بين بداية المدة ونهايتها نجد ان نسب البيانات قد كانت بحالة غير مستقرة ومتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض. فقد بلغت عند عام 2000 بنسبة (13.50%) اما في الاعوام التي تليها فقد سجلت نسب منخفضة ودون مستوى المساهمة عن بداية المدة ولغاية عام 2020 الذي بلغ فيه نسبة المساهمة (13.32%) باستثناء الاعوام (2001 و2012 و2013) الذي ارتفعت فيها وبلغت (14.44%,14.11%, 14.93%) على التوالي . وهذا يعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الهندي وزيادة العجز في الميزان التجاري , يعني هذا أن القطاع الزراعي بالنسبة لمساهمة الصادرات الزراعية نسبة للصادرات الاجمالية لم يستفد من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية.

2-2: الواردات الزراعية

أن الواردات الزراعية هي أحدى الادوات الهامة للتنمية فهي وسيلة للحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، كما انها وسيلة لتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محليا ، فبالنسبة للواردات الزراعية الهندية فقد عرفت هي كذلك زيادة متتالية لكن بوتيرة اقل من زيادة الصادرات الزراعية.

ويمكن توضيح ذلك عن طريق جدول (9) الذي يبين قيمة الواردات الزراعية خلال المدة (2000 - 2020) وتبين النتائج ان قيمة الواردات الزراعية قد بلغت أدنى قيمة لها عام 2000 بحوالي (3,993) مليون دولار وبنسبة مساهمة في GDP (0.85%) ثم ازدادت واتخذت أتجاه تصاعدي لغاية عام 2017 الذي حقق فيه اعلى قيمة له وبلغت حوالي (32,991) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (1.24%) ثم تراجع وانخفضت بعدها حتى بلغت عام 2020 حوالي (26,188) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP(0.98%)

اما نسبة مساهمة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية وخلال المدة (2000-2020) فقد بلغ أدنى حد له عام 2008 بنسبة (3.95%) اما اعلى حد له عام 2001 بنسبة (8.78%) وبالمقارنة بين بداية المدة ونهايتها اذ بلغت عام (2000) بنسبة (7.99%) اما عام 2020 فقد بلغت (6.07%) وهذا يعني انخفاض في نسبة مساهمة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية, وهذا الانخفاض الذي يعكس بدوره على الاقتصاد الهندي بشكل إيجابي وتقليل العجز في الميزان التجاري, وان الدولة قد استفادت من اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

الجدول (9)

تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية للهند خلال المدة(2000-2020)

السنة/ الهند	الناتج المحلي الاجمالي (GDP))	الصادرات الزراعية (مليون دولار)	الصادرات الاجمالية	الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية %	الصادرات الزراعي / GDP%	الواردات الزراعية	الواردات الاجمالية	الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية %	الواردات الزراعية/GDP %	الميزان التجاري الزراعي
2000	468,394	5,951	44,076	13.50	1.27	3,993	49,975	7.99	0.84	1,958
2001	485,441	6,329	43,827	14.44	1.30	4,513	51,413	8.78	0.88	1,816
2002	514,937	6,911	52,719	13.11	1.34	4,954	61,412	8.07	0.83	1,957
2003	607,699	7,205	63,843	11.29	1.19	6,167	78,149	7.89	0.88	1,038
2004	709,148	8,799	83,536	10.53	1.24	6,822	111,517	6.12	0.83	1,977
2005	820,381	10,274	103,091	9.97	1.25	7,520	149,166	5.04	0.80	2,754
2006	940,259	12,452	126,414	9.85	1.32	7,976	185,735	4.29	0.67	4,476
2007	1,216,735	16,301	163,132	9.99	1.34	10,659	251,654	4.24	0.84	5,642
2008	1,198,895	21,251	185,295	11.47	1.77	12,005	303,696	3.95	0.95	9,246
2009	1,341,886	16,384	178,751	9.17	1.22	14,224	288,373	4.93	1.08	2,160
2010	1,675,615	23,106	249,816	9.25	1.38	17,864	369,769	4.83	1.07	5,242
2011	1,823,049	34,491	305,964	11.27	1.89	22,551	489,319	4.61	1.20	11,940
2012	1,827,637	42,395	300,401	14.11	2.32	25,668	490,737	5.23	1.38	16,727
2013	1,856,722	46,954	314,405	14.93	2.53	24,418	450,200	5.42	1.27	22,536
2014	2,039,127	42,897	310,338	13.82	2.10	27,316	448,033	6.10	1.34	15,581
2015	2,103,587	34,643	262,291	13.21	1.65	27,718	381,008	7.27	1.29	6,925
2016	2,294,797	33,064	275,852	11.99	1.44	29,029	384,357	7.55	1.27	4,035
2017	2,651,472	38,833	303,526	12.79	1.46	32,991	465,581	7.09	1.26	5,842
2018	2,702,292	38,927	330,078	11.79	1.44	28,246	514,078	5.49	1.02	10,681
2019	2,831,552	37,371	313,361	11.93	1.32	27,931	474,709	5.88	0.97	9,440
2020	2,667,687	38,872	291,808	13.32	1.46	26,188	394,436	6.64	0.98	12,684
المتوسط الحسابي	1,560,824	24924.29	204882.1	11.99	1.54	17559.67	304443.67	6.07	1.03	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/

- بيانات منظمة التجارة العالمية (wto) https://data.wto.org/en

- تم احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي(الجزء÷ الكل)*100

- تم احتساب الميزان التجاري الزراعي بالاعتماد على القانون التالي: صادرات زراعية – واردات زراعية

الشكل (9)

نسبة مساهمة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الاجمالية

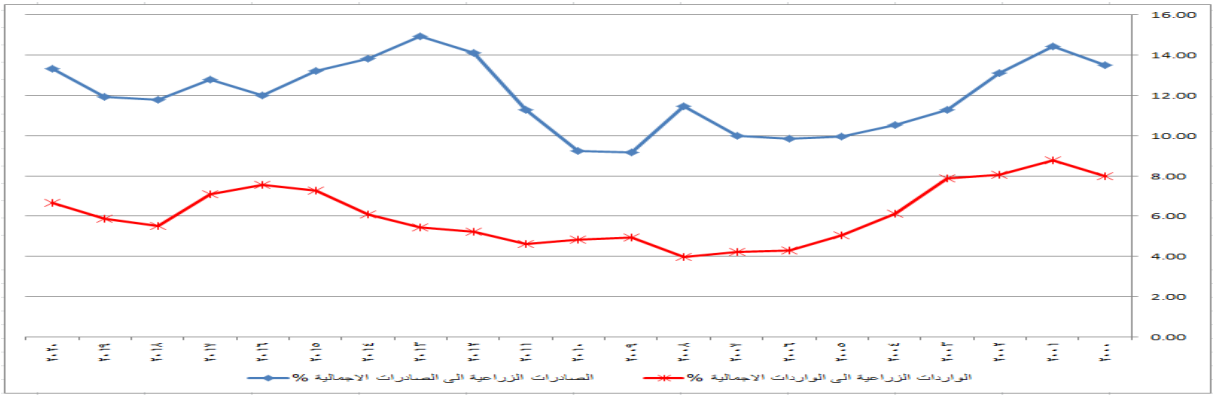

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد بيانات على جدول (9)

يوضح الشكل البياني هيكل الميزان التجاري من الصادرات والواردات الزراعية اذ تبين أن الصادرات الزراعية قد ارتفعت وبشكل ملحوظ عن الواردات الزراعية طوال مدة البحث وبلغت اعلى حد لها عام 2013 وحققت اعلى نسبة فائض في الميزان التجاري الزراعي. اما الواردات الزراعية قد كانت معدلاتها منخفضة حتى بلغت أدنى حد لها عام (2008) ويدل ذلك عدم وجود عجز في الميزان التجاري لمنتجات الزراعة وان الدولة قد استفادت من اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

خلاصة الفصل الثاني:

جدول (10)

خلاصة تجارب دول العينة (مصر, الأردن, الهند)

الفقرات	مصر	الاردن	الهند
تاريخ الانضمام	1995	2000	1995
التعريفة الجمركية	12.5 % مع استثناءات	20 % مع استثناءات	تعريفات مربوطة
الوصول الى الاسواق	تحويل القيود غير التعريفية على الواردات المصرية الى معدلات تعريفية مع تخفيض التعريفة (أ)على مدى 10سنوات(1995-2004)عدا استثناءات خاصة وإجراءات الوقاية.	عملية الإصلاح وعملية الوصول الى الأسواق يجب ان تكون منصفة بما يتعلق بالفرق بمعدلات التعريفات المربوطة والمطبقة في مختلف البلدان, مع وجود آلية حماية منفصلة على غرار احكام الضمانات الخاصة الى جانب بند لفرض قيود كمية في ظروف محددة.	لم تتعهد بأي التزامات بما يتعلق بالنفاذ الى الأسواق, لأنها اختارت تحديد سقوف للتعريفات المربوطة بدل من تطبيق نظام التعرفة.
الدعم المحلي	لم تتقدم مصر بأي تعهدات لتخفيض الدعم المحلي, مع سماح بتقديم دعم محلي يصل الى 10 % من اجمالي قيمة السلعة دون ان يخضع لتعهدات التخفيض	تخفيض الدعم المحلي بنسبة 13.3% وعلى مدى 7 سنوات من تاريخ الانضمام	تخفيض جميع أنواع الإعانات دون النظر الى أهمية القطاع الزراعي.
دعم الصادرات	لم تعلن عن أي دعم للصادرات. مع إمكانية استخدام المرونة والمزايا الممنوحة لها في مجال دعم الإنتاج ودعم التصدير	الغاء جميع اشكال دعم الصادرات أي ان دعم الصادرات يكون مقيدا بمعدلات صفرية	لم تبلغ عن أي دعم مباشر للصادرات من المنتجات الزراعية في فترة الأساس, مع إمكانية دعم تكاليف التسويق والنقل الداخلي وتكاليف شحن الصادرات.

الفصل الثالث

واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق في ظل انضمام اتفاق الزراعة متعدد الأطراف

تمهيد:

شهد العراق بعد عام 2003 تغيرات جذريه على الصعيد السياسي انعكست بدورها على الواقع الاقتصادي للبلد , اذ سعى العراق نتيجة لهذه التغيرات الى تحويل اقتصاده من الاقتصاد المركزي الى الاقتصاد المفتوح ومحاولة الاندماج والتأثر بالاقتصاد الدولي, وكان من مظاهر هذا السعي هو محاولة الدخول الى منظمة التجارة العالمية .وفي كانون الأول من عام 2004 اتخذ العراق خطوة جديه في محاولة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية اذ قدم طلب العضوية الى المنظمة, وقد تم على أثر ذلك منح العراق صفة عضو مراقب في المنظمة, والحقيقة أن الطريق الى المنظمة بالنسبة الى العراق ليس معبدا وسهل, فالعراق يجب أن يقدم جملة من التضحيات ويتجاوز بعض العقبات التي تتعلق بقوانينه ومن هذه العقبات, ما هو آني يجب أن يجتازها العراق في مرحلة ما قبل الانضمام وتهيئة البيئة القانونية الصالحة لذلك و التي تجعل من عملية الانضمام مثمرة وواعدة وهناك عقبات وتحديات ما يكون مستقبلي, أي إنه سوف يظهر بعد عملية الانضمام, تتمثل بمدى انسجام البيئة القانونية والاقتصادية العراقية مع أهداف وقواعد المنظمة القانونية والاقتصادية, وكيفية تجاوز العراق لهذه التحديات وإيجاد الحلول الناجحة لها. لذا فقد تناولنا في هذا الفصل دراسة واقع الاقتصاد العراقي في ظل انفاذ اتفاق الزراعة وقد قسم الى عدة مباحث : المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في العراق , اما المبحث الثاني: مسالة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية المبحث الثالث :مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ظل انفاذ اتفاق الزراعة.

المبحث الأول

واقع القطاع الزراعي في العراق

المطلب الأول: واقع الاقتصاد العراقي

أولا: نبذة تاريخية عن واقع الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ناميا يعتمد على النفط كمورد رئيسي لتكوين الدخل, فهو يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية لسد احتياجاته المحلية, مما أدى الى تراجع القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة ، وهذا يعود الى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وسوء التخطيط وادارة الاقتصاد العراقي كغيره من الاقتصاديات النامية, الذي يعاني من مشكلات موروثه عمقت ارتباطه بالأسواق العالمية, وذلك لكونه اقتصاد احادي الجانب ويعتمد على مورد واحد في تمويل الموازنة العامة للدولة، مما أدى الى تشوه الاقتصاد العراقي واصبح أكثر عرضه للصدمات الخارجية بسبب التغيرات التي تتعرض لها اسعار النفط العالمية, عن طريق متابعة ما مر به تاريخ العراق الاقتصادي والسياسي وتحديدا في عقد السبعينات من القرن العشرين، اذ نجد انه استطاع ان يحقق معدلات نمو مرتفعة ناجمة عن دور الدولة في تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل عمليات التنمية , لذلك عدّ العراق في هذه المدة من الدول المتوسطة الدخل، الا أن كان له آثار سلبية متمثلة بتحول الدولة الى دولة ريعية وتقليل اعتماد الدولة على الإيرادات الأخرى[1] اما في عقد الثمانينات فقد عاش العراق حرب الخليج الأولى التي استمرت (1980-1988) مما أدى الى استنزاف موارد الدولة و جميع الاحتياطات الاجنبية, فضلا عن الاضرار التي لحقت مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اما في عقد التسعينات فقد خاض العراق حرب الخليج الثانية التي ادت الى دمار اقتصادي و اجتماعي شامل وتعرض الشعب العراقي على اثرها الى خسائر بشرية وتدهور البنى التحتية وتراجعت مستويات المعيشة, اذ بلغت الخسائر التي تكبدها العراق على اثر فرض عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية حسب التقديرات بما يقارب 200 مليار دولار, وهذا أدى الى تعاظم الكتلة النقدية وتدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم بوتيرة متصاعدة، اما في عام 2003 فقد تعرض العراق الى الاحتلال الامريكي الذي أدى الى تدمير ما تبقى من البنى التحتية الا انها لم تكن بمنأى عن اختلالات وتشوهات متولدة من سياسات خاطئة تعود الى النظام السابق. لقد كانت مجمل الأحداث التي عاشها الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية والحروب, لها تأثير سلبي أدى الى ارتفاع معدلات البطالة والاسعار وتدني سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الاجنبية تشوه الهيكل المالي ولاسيما

[1] ثامر عبد العالي كاظم, واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه, مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة المثنى, المجلد 7,العدد1 ,2017,ص86.

الضرائب وانخفاض مستوى الادخارات وقد تفاقمت هذه المشاكل وبقوة بعد عام 2003، وكان للبنك المركزي دور واضح بصفته المسؤول عن السلطة النقدية بموجب الاستقلالية التي حصل عليها وفق القانون 56 لسنة 2004,التي اتخذ السياسة النقدية نمط جديد من اذ الادوات وكذلك الأهداف من أجل التخلص من بوادر التضخم والمحافظة على استقرار الاسعار وتكوين نظام مالي ونقدي سليم لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.[1]

ثانيا: أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003:

2-1:التضخم:

يعد التضخم من أبرز التحديات التي تعاني منها أغلب اقتصادات الدول النامية ولاسيما العراق, لما له من تأثير سلبي مباشر على المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، اذ يعد من اسباب تراجع الاستثمار في البلد وذلك بسبب تراجع القيمة الحقيقية للعملة المحلية،اذ ان العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات من الخارج , وبذلك فأن هذه الاستيرادات من البلدان التي تعاني من وجود التضخم حتى لو أن ميزان مدفعاتها كان متوازنا أو فيه فائض مصاحبا لارتفاع اسعار السلع المستوردة سيؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكلٍ عام في السوق الداخلي وهذا ينعكس على رفع اسعار السلع المنتجة محليا وتحقيق ارباح اضافية توازي الارباح التي سيحصل عليها قطاع التجارة الخارجية الذي يتعامل مع السلع المستوردة، وأن إلغاء القيود الجمركية على السلع المستوردة تصاحبه زيادة في معدلات التضخم وذلك نتيجة لزيادة الطلب المحلي على السلع المستوردة.وان التضخم يشكل اثر سلبي على الصادرات وذلك لأنه يؤدي الى زيادة في تكاليف الإنتاج في القطاعات المنتجة للسلع التصديرية وهذا يؤدي الى ضعف المنافسة للصادرات في الاسواق الخارجية وهذا يعني أن اقتصاد العراق لا تستطيع أن يستفاد من تحرير التجارة، وذلك لأنها ستؤدي الى حالة التضخم في الاقتصاد والتدني في المقدرة على التصدير ولا تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية,كما ان التضخم يقوم على تعطيل آليات الاسعار ويفقدها الميزة في التعبير عن الندرة النسبية في السلع والخدمات مما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، وقد شهد الاقتصاد العراقي ولاسيما بعد عام 2003 انفتاحا على العالم الخارجي وبعد تطبيق برامج تحرير التجارة، وهذ أدى الى الانخفاض في الاسعار للسلع والخدمات المستوردة مقارنة بالسلع والخدمات المحلية .[2]

[1] اديب قاسم شندي, حيدر كامل نعيم, تأثير السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة(1970-2008)مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة واسط, كلية الادارة والاقتصاد, المجلد1 ,العدد5, 2011,ص3.

[2] Jalal Kamal Ghain, Rawahel Ali Talei Kabbashi, Challenges facing Iraq's accretion to the World Trade Organization, Waist University, Iraq, 2022,p.42.

2-2:تحدي البطالة:

تعد البطالة من أهم التحديات التي تؤثر على برامج تحرير التجارة، اذ تؤدي الى قلق الحكومات باعتبار البطالة من المواضيع التي تؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلدان، اذ تعد من المشكلات الاقتصادية المستعصية في الدول النامية ولاسيما العراق, الذي يعاني من أوضاع شديدة التدهور بسبب الواقع المرير الذي يعانيه مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد شكلت البطالة أحد أبرز الأولويات في أجندة الحكومة العراقية الحالية ولاسيما البطالة في صفوف الشباب الذين يشكلون النسبة العظمى من اجمالي السكان فضلا عن اجمالي الناشطين اقتصاديا. كما يرافق البطالة عادة تبعات سلبية ضارة على المجتمعات اذ تهدد الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي ,وأن التغيرات الخارجية (الحروب والحصار) التي حصلت حولت الاقتصاد العراقي الى اقتصاد هش ومتداع وغير مولد لفرص العمل، كان من نتائجه بروز مشكلة البطالة منذ بداية عقد التسعينات ثم تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣ ومستمرة لغاية الان ويرجع ذلك اسباب منها :[1]

1- عدم كفاية رؤوس الاموال وضعف في المقدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية.

2- العجز لدى الحكومة عن اطلاق المبادرات الخاصة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وحتى المبادرات قليلة تكون وذلك بسبب الفساد المالي والاداري ليصبح بلا غطاء حقيقي تنموي.

3- عدم وجود التناسب والتنسيق بين نمو الفئات الشابة في العراق.

4- التدهور في الوضع الامني الذي أدى الى توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية المخططة.

5- ضعف في المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الامية وكذلك تدني المستوى الصحي وضعف مهارة العاملين في برنامج التدريب والتأهيل. وقد تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد غير مولد لفرص العمل وذلك لانعدام التخطيط التنموي الاقتصادي للاستفادة من الطاقات البشرية وكذلك سوء توزيع المشاريع الاستثمارية في المدن، وأيضا عدم تنوع الإيرادات والاعتماد بصورة كلية على مورد النفط الذي يتميز بكثافته لعنصر لرأس المال وانخفاض عنصر العمل.[2]

[1] نبيل جعفر عبد الرضا, الاقتصاد العراقي-في مرحلة ما بعد السقوط, الطبعة الأولى ,مؤسسة وارث الثقافية, ,البصرة, 2008, ص 83.
[2] Jalal Kamal Ghain, Rawahel Ali Talei Kabbashi, op.cit ,p.42

2-3:تحدي الفساد:

تُعد مشكلة الفساد المالي والاداري من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه البلدان النفطية في الوقت الحاضر والتي تزايدت وبشكل كبير مع تزايد حجم العائدات النفطية لتلك البلدان.[1]

تعود ظاهرة الفساد في العراق الى مرحلة ما قبل التغيير السياسي ٢٠٠٣، بسبب الواقع المتردي الذي ازداد سوءا وبشكل كبير وملحوظ بعد عام 1990 , اذ أصبحت ظاهرة الفساد مرض متفشي في جميع مؤسسات الدولة, والسبب في ذلك ضعف مدخولات الفرد بشكل عام والموظف بشكل خاص وانخفاض قيمة الدينار العراقي امام العملات الأخرى, مما أدى الى استهلاك جميع المدخرات التي يدخرها في سبيل سد احتياجاته المعيشية.[2] ولكنها تفشت بشكل كبير بعد ذلك وخصوصا الفساد المالي والاداري التي تمثل بوضع اشخاص لا يمتلكون القدرة أو الخبرة والمؤهلات العلمية بمواقع قيادية في الجهاز الحكومي التنفيذي والتشريعي, مما نجم عن فشل في الاداء الحكومي من تحقيق نتائج موازية للمقدرات البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفاتها.[3]

2-4: هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي:

أن هيمنة قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي, كان سببًا في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي, كون الدولة هي المتصرف الوحيد بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى, الا أن الاجراءات التي اعتمدتها الدولة في تنمية قطاعاتها بائت بالفشل نتيجة السياسات الشمولية المتبعة في عملية ادارة الموارد الاقتصادية, واصبحت الدولة هي القطاع المهيمن والمتصرف بمجمل الفعاّليات الاقتصادية, اما بقية القطاعات الأخرى فلم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة وفعاليتها. اذ ان القطاع الخاص قد حجم دوره مما ينتج عنه اختلال في التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي وضعف القطاعات الإنتاجية, واقتصر دور القطاع الخاص وتأثيره في الانشطة الاقتصادية الصغيرة, والتي غالبا ما تكون هذه الانشطة تحت رقابة الدولة واشرافها. اما القطاع المختلط والتعاوني فأنشطته تكون مستندة الى ايدلوجية الدولة وسياستها, التي تمثلت في الاشراف المركزي على هذين القطاعين. اما سياسات الدولة بعد 2003 في هذا المجال فلم تحقق الشيء الملموس اذ لم يزل القطاع العام المسيطر أو المهيمن على معظم النشاط الاقتصادي, وعلى الرغم من تحول فلسفة ادارة الاقتصاد باتجاه اقتصاد السوق فأن القطاع الخاص لم يحظى بالدعم الكافي, كما ان طبيعة الأوضاع السياسية والامنية غير المستقرة التي

---

[1] احمد جاسم جبار الياسري, النفط ومستقبل التنمية في العراق, الطبعة الثالثة, المعارف للمطبوعات, بيروت ,2010, ص98

[2] محمد سلمان محمود وهيفاء مزهر الساعدي, الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات, المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون, جامعة اهل البيت, كربلاء,2017, ص 17.

[3] محمد عبد صالح ,واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,جامعة المستنصرية, 2012,ص47.

اعقبت عام 2003. لم تكن تشجع القطاع الخاص على الاستثمار والمبادرة في ادارة جزء من النشاط الاقتصادي أو تأخذ دور مهم في تعزيز المشاركة في النشاط الاقتصادي , وبخاصة في قطاعات الاقتصاد الحيوية كالزراعة والسياحة والصناعة.[1]

ثالثا: تطور الهيكل الاقتصادي للاقتصاد العراقي

أن معرفة هيكل نسب مساهمة الانشطة الاقتصادية ذات الصلة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP مهم جدا في معرفة العناصر التي تحفز عملية النمو الاقتصادي، اذ أن نسبة مساهمة النشاط السلعي (الإنتاجي) ذات فاعلية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لأنه يعكس نمط الإنتاج الريعي للاقتصاد العراقي عن طريق اعتماده على إنتاج النفط، وقد استحوذ النشاط الإنتاجي على أكثر من النصف في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالأنشطة الأخرى لا سيما النشاط الخدمي والتوزيعي. ويمكن توضيح ذلك عن جدول (11) الذي يبين تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد العراقي خلال المدة (2000-2020). وكما يلي:

من الجدول (11) الذي يبين تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة (2000-2020) وبدراسة البيانات من بداية المدة (2000- 2008) نلاحظ ان هناك تطور ملحوظ في مستوى الناتج المحلي الاجمالي وبمعدلات نمو سالبة محققة أدنى حد لها عام 2003 بمقدار (19,900) مليون دولار ومعدل نمو سالب (-25.75) وذلك بسبب تردي الظروف الامنية والاحتلال الامريكي للعراق اما اعلى حد له لتلك المدة عام 2008 وبمقدار (107,672) مليون دولار ومعدل نمو(45.04) ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة العائدات النفطية وارتفاع اسعار النفط على حساب تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى, اما عام 2009 فقد تشير البيانات الى انخفاض في معدل الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت (94,291) مليون دولار ومعدل نمو سالب(12.43-) وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط , ثم تعاود بالارتفاع خلال المدة (2010-2013) اذ بلغت اعلى حد لها عام 2013 بمقدار(234,638) مليون دولار ومعدل نمو (26.19) وهي بذلك محققة اعلى مقدار لها خلال مدة الدراسة, ثم أخذت بالتراجع محققة انخفاضا في مستوى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2014-2015) اذ سجل تدني في مستوى الناتج المحلي وبلغ عام 2015 بمقدار(171,136) مليون دولار ومعدل نمو سالب (25.20-) ويعود سبب هذا التراجع الى التدهور الامني وزيادة النفقات العسكرية بسبب سيطرة العصابات الارهابية على أغلب المحافظات وتدهور البنى التحتية فضلا عن انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية , اما خلال المدة (2016-2019) نلاحظ ان هناك ارتفاع ملحوظ وتدريجي في مستوى الناتج المحلي الاجمالي حتى بلغ عام 2019 بمقدار (215,268) مليون دولار ومعدل نمو

[1] احمد عمر الراوي, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, دار الدكتور للنشر, بغداد,2010, ص235.

(1.95) ويعود هذا الارتفاع بسبب تحسن الوضع الامني في العراق وارتفاع النفط الخام عالميا, ثم عاود بالانخفاض عام 2020 وبلغ (175,134) مليون دولار ونسبة نمو سالبة (18.64-) ويعزى سبب الانخفاض الى الازمة العالمية وانتشار وباء كوفيد 19 وتعطل الحركة التجارية العالمية.

اما بالنسبة للقطاع الصناعي ومن دراسة البيانات خلال المدة (2000-2020) نلاحظ ان اعلى حد له عام 2013 يبلغ (114,955) مليون دولار وبمعدل نمو (0.017%) ونسبة مساهمة في GDP (48.99%) اما أدنى حد له كان عام 2003 وبمقدار (2,899) مليون دولار ومعدل نمو سالب (71.443-) ونسبة مساهمة في GDP (14.56%) وكان القطاع الصناعي قد اتخذ مسار متذبذب طوال مدة الدراسة ولغاية عام 2020 وبلغ مقداره (57,493) مليون دولار ومعدل نمو سالب (43.714-) ونسبة مساهمة في GDP (32.83%) ويعد مقداره منخفض نسبة للأعوام التي سبقته بسبب الركود الاقتصادي وعدم توفير الدعم اللازم للقطاع بالإضافة الى الازمة العالمية.

اما قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يحتل المركز الأول في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ببقية القطاعات, وهذا يبين ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد في تمويله على القطاع النفطي , ويمكن بيان ذلك عن طريق دراسة البيانات فقد حقق أدنى نسبة مساهمة له عام 2003 وبمعدل (1,099) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (5.52%) ومعدل نمو سالب بمقدار(73.143-) وبعدها بدأ بالتزايد التدريجي حتى بلغ اعلى حد له عام 2012 بمقدار (109,089) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (58.67%) ومعدل نمو (9. 855) يرجع سبب هذه الزيادة بسبب الارتفاع الذي حصل في اسواق النفط العالمية . ثم بدأ بعدها بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى بلغ عام 2020 بقيمة (53,230) مليون دولار ومعدل نمو سالب (45.208-) ونسبة مساهمة في GDP (30.39%) والتي تعد اقل نسبة مساهمة خلال مدة البحث, ويعزى سبب هذا الانخفاض الى الازمة الاقتصادية وانخفاض اسعار النفط عالميا.

اما قطاع الصناعات التحويلية فهو يعد اقل القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ اقل حد له عام 2006 بمقدار (597) مليون دولار ومعدل نمو سالب (8.29-) ونسبة مساهمة في GDP (1.79%) اما اعلى حد بلغ عنده عام 2014 وبلغ حوالي (6,525) مليون دولار ومعدل نمو (4.40) ونسبة مساهمة في GDP (2.85 %) ويرجع سبب تدهور هذا القطاع بسبب اعتماد الدولة على القطاع النفطي وعدم إنشاء أي منشأة أو مصانع تخص هذا القطاع وخاصة بعد عام 2003 .

اما القطاع الزراعي فقد سجل معدل منخفض طوال مدة الدراسة وبلغ أدنى حد له عام 2003 بمقدار (1,842) مليون دولار ومعدل نمو سالب (34.66-) ونسبة مساهمة في GDP (9.26%) ثم ارتفعت

واتخذ أتجاه تصاعدي ولغاية عام 2020 الذي بلغ اعلى حد له بمقدار (11,014) مليون دولار ومعدل نمو (25.05) ونسبة مساهمة في GDP (6.29%) ويرجع سبب تردي الوضع الاقتصادي للقطاع الزراعي بسبب عدم وجود دعم محلي حقيقي للقطاع من قبل الحكومة وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة بالنسبة للمكننة الزراعية وغيرها من الادوات الزراعية بالإضافة الى تردي الظروف البيئية من قلة مياه الامطار والاتربة وزيادة نسبة التصحر في الاراضي الزراعية.

اما قطاع الخدمات فقد بلغ أدنى حد له عام 2004 وبلغ (4,764) مليون دولار ومعدل نمو سالب (51.52) ونسبة مساهمة في GDP (14.14%) ثم ارتفعت وحققت زيادة ملحوظة حتى بلغت اعلى حد له عام 2019 وبلغ مقداره (42,071) مليون دولار ومعدل نمو (4.68) ونسبة مساهمة في GDP (19.54%) الى ان انخفضت انخفاض طفيف في عام 2020 وبلغ مقداره (37,325) مليون دولار ومعدل نمو سالب (11.28-) ونسبة مساهمة في GDP (21.31%)

جدول (11)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي

السنة / العراق	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	معدل نمو GDP	ناتج القطاع الصناعي (مليون دولار)	معدل نمو القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي / GDP%	قطاع الصناعات الاستخراجية	معدل النمو الصناعات الاستخراجية	نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية/ GDP%	قطاع الصناعات التحويلية	معدل نمو الصناعات التحويلية	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية/ GDP%	ناتج القطاع الزراعي (مليون دولار)	معدل نمو القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي / GDP%	ناتج قطاع الخدمات	معدل نمو قطاع الخدمات	نسبة مساهمة قطاع الخدمات /GDP%
2000	33,600	0	11,757	0	-8.778	5,470	0.000	16.28	6,287	0.00	18.71	2,241	0	6.67	5,370	0	15.98
2001	29,300	-12.80	10,725	-8.778	36.60	4,568	-16.490	15.59	6,157	-2.07	21.01	2,507	11.87	8.56	5,613	4.53	19.16
2002	26,800	-8.53	10,148	-5.380	37.87	4,092	-10.420	15.27	6,056	-1.64	22.60	2,819	12.45	10.52	10,097	79.89	37.68
2003	19,900	-25.75	2,898	-71.443	14.56	1,099	-73.143	5.52	1,799	-70.29	9.04	1,842	-34.66	9.26	9,827	-2.67	49.38
2004	33,700	69.35	31,969	1,003.140	94.86	31,318	2,749.682	92.93	651	-63.81	1.93	2,541	37.95	7.54	4,764	-51.52	14.14
2005	33,327	-1.11	26,497	-17.117	79.51	25,900	-17.300	77.71	597	-8.29	1.79	2,833	11.49	8.50	5,907	23.99	17.72
2006	36,804	10.43	33,013	24.591	89.70	32,189	24.282	87.46	824	38.02	2.24	3,796	33.99	10.31	7,567	28.10	20.56
2007	74,235	101.70	47,984	45.349	64.64	46,535	44.568	62.69	1,449	75.85	1.95	4,335	14.20	5.84	11,764	55.46	15.85
2008	107,672	45.04	73,962	54.139	68.69	72,029	54.785	66.90	1,933	33.40	1.80	4,477	3.28	4.16	25,159	113.86	23.37
2009	94,291	-12.43	50,738	-31.400	53.81	47,890	-33.513	50.79	2,848	47.34	3.02	5,839	30.42	6.19	23,007	-8.55	24.40
2010	110,129	16.80	65,934	29.950	59.87	62,634	30.787	56.87	3,300	15.87	3.00	7,114	21.84	6.46	30,725	33.55	27.90
2011	153,032	38.96	102,619	55.639	67.06	99,303	58.545	64.89	3,316	0.48	2.17	7,529	5.83	4.92	22,307	-27.40	14.58
2012	185,945	21.51	114,936	12.003	61.81	109,089	9.855	58.67	5,847	76.33	3.14	8,992	19.43	4.84	24,387	9.32	13.12
2013	234,638	26.19	114,955	0.017	48.99	108,705	-0.352	46.33	6,250	6.89	2.66	11,189	24.43	4.77	31,240	28.10	13.31
2014	228,781	-2.50	111,212	-3.256	48.61	104,687	-3.696	45.76	6,525	4.40	2.85	9,350	-16.44	4.09	32,963	5.52	14.41
2015	171,136	-25.20	60,401	-45.688	35.29	54,882	-47.575	32.07	5,519	-15.42	3.22	7,809	-16.48	4.56	32,552	-1.25	19.02
2016	172,479	0.78	55,398	-8.283	32.12	51,914	-5.408	30.10	3,484	-36.87	2.02	8,639	10.63	5.01	33,934	4.25	19.67
2017	190,874	10.67	77,184	39.326	40.44	72,736	40.109	38.11	4,448	27.67	2.33	6,268	-27.45	3.28	37,996	11.97	19.91
2018	211,146	10.62	103,810	34.497	49.17	99,995	37.477	47.36	3,815	-14.23	1.81	6,406	2.20	3.03	40,189	5.77	19.03
2019	215,268	1.95	102,144	-1.605	47.45	97,150	-2.845	45.13	4,994	30.90	2.32	8,808	37.50	4.09	42,071	4.68	19.54
2020	175,134	-18.64	57,493	-43.714	32.83	53,230	-45.208	30.39	4,263	-14.64	2.43	11,014	25.05	6.29	37,325	-11.28	21.31
المتوسط الحسابي	120866.24		60275.10						3,826.76			6016.57			22607.81		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2000-2020)

الشكل (10)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للعراق

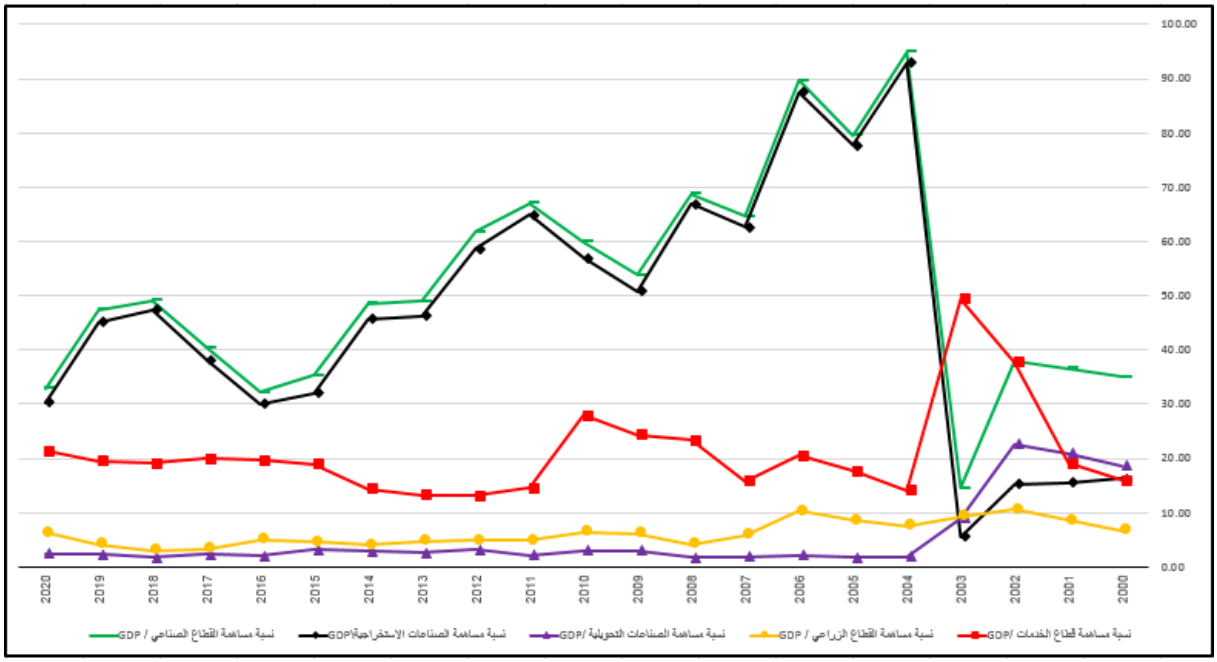

المصدر: من عمل الباحثة استنادا على بيانات جدول (11)

يبين الشكل (10) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي, اذ نلاحظ ان القطاع الصناعي قد حقق اعلى نسبة مساهمة في GDP , اذ اتخذ اعلى المخطط البياني بينما كان قطاع الصناعات التحويلية اقل نسبة مساهمة في GDP واتخذ أدنى المخطط البياني .

المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي في العراق

أولا: خلفية تاريخية عن القطاع الزراعي في العراق

عانى القطاع الزراعي من مشكلات معقدة منذ الثمانينات في القرن العشرين تمثلت في انخفاض الإنتاج والإنتاجية وتزايد ظاهرة التصحر و انحسار كميات مياه الري و تراجع اعداد القوى العاملة في الزراعة بسبب الهجرة من الريف الى المدينة و العمل في الاعمال الهامشية لقطاع الخدمات فضلا عن عسكرة الأيدي العاملة في الزراعة نتيجة تزايد امتيازات دخول الافراد الى القوات المسلحة الامر الذي يؤشر تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في هذه المدة وازدياد التخلف والفقر و بعد أحداث 9/4/2003 و غياب الامن في الإنتاج والتسويق وتراجع الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج والانفتاح الكامل للسوق العراقية امام منافسة السلع الزراعية المثيلة المستوردة أدى هذا الانكشاف الى طرد الكثير من الإنتاج المحلي من المساحة التي كان يحتلها في السوق العراقية متحصنا خلف اسوار الحماية

الجمركية و الدعم الحكومي وبذلك يكون هذا القطاع قد تحمل كثيرا من اعباء المدة الانتقالية التي لابد منها للاتجاه الى اقتصاد السوق والأخذ ببرنامج الاصلاح الاقتصادي.[1]

أن القطاع الزراعي تعرض الى الكثير من الإهمال واللامبالاة في أغلب هياكله المهمة طيلة العقود السابقة, ولم تحصل تحولات ملموسة على وضعه بعد تغيير الخارطة السياسية ودخول القوات الامريكية العراق وسقوط النظام في عام 2003، اذ تفاقمت المشاكل أكثر من السابق بعد مرحلة التغيير واصبحت الحلول المقترحة والمبالغ المخصصة للقطاع الزراعي ضمن ميزانية العراق للسنوات الماضية غير كافية لمعالجة الواقع المتردي والدمار الذي اصاب هذا القطاع في العراق، الامر الذي تسبب في عدم العمل بقوانين حماية الإنتاج المحلي والغاء انظمة منع الاستيراد لجميع المحاصيل الزراعية الاجنبية، فضلا الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد المنتجات الغذائية والزراعية، الامر الذي تسبب في قيام القطاع التجاري الخاص بفتح ابواب التجارة الخارجية والقيام بالاستيراد العشوائي و اغراق الاسواق العراقية بشتى المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية والحيوانية ومن مختلف المناشئ, وهذا تسبب باختفاء المحاصيل الزراعية المحلية بشكل تدريجي من الاسواق المحلية ,وأحداث ضرر كبير بالقطاع الزراعي . كما يجب تقديم الدعم المادي والمعنوي من قبل الحكومة والعمل على تنشيط الزراعة بالشكل الصحيح لما يملكه هذا القطاع من قدرة على تشغيل اليد العاملة ولأهميته في توفير الامن الغذائي للمجتمع العراقي، وان إعادة فاعلية هذا القطاع يتطلب جهدا عاليا وزخما مستمرا لا يتوقف ولا يرتبط بظرف سياسي معين، فالمسالة تبدأ في معالجة مشكلة الاراضي وشحة المياه وطريقة استخدامها وغير ذلك.[2]

ثانيا: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي

1- مشكلة ملوحة الأرض

تعد مشكلة ملوحة الاراضي الزراعية من التحديات الرئيسة التي واجهت القطاع الزراعي في العراق ، وادت الى تدهور وانخفاض الإنتاجية فيه ، وان تشبع التربة بالماء واتباع طرق ارواء تقليدية وغير منتظمة مع غياب نظام فعال لتصريف المياه ، الامر الذي أدى الى زيادة ملوحة التربة عند السطح مما قلل من إنتاجها ثم تركها ، فضلا عن الطبيعة الجغرافية لمناطق وسط وجنوب العراق المتمثلة بارتفاع شديد في درجات الحرارة وبشكل خاص في موسم الصيف، وكذلك قلة مشاريع الري والبزل اذ بلغت نسبة المساحة المنجزة بمشاريع الري والبزل في جميع المحافظات 35 % ، وهي نسبة قليلة لا تتناسب مع ما يتدهور من اراضي صالحة للزراعة التي تقدرها وزارة الزراعة بنحو (100) الف دونم سنويا

[1] المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي, الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية في العراق,2010,ص2.
[2] اخلاص قاسم, همسة قصي, مستقبل الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي رؤية تحليلية, جامعة النهرين ,مركز دراسات النهرين, 2012,ص 9.

بسبب ارتفاع المياه الجوفية والملوحة والتصحر الناتجة عن سوء الادارة واستخدام نمط تقليدي جائر في الري دون اعتماد التكنولوجيا والاساليب الحديثة.

2-مشكلة التكنولوجيا الزراعية

تعد التكنولوجيا الزراعية من العناصر الاساسية والمهمة لأحداث عملية التنمية الزراعية ، وأن النقص في استخدامه في العراق يعد من التحديات الكبيرة التي يواجها القطاع الزراعي، وهنا ليس المقصود بالتكنولوجيا هو الآلات والمعدات فقط وإنما التكنولوجيا المتعلقة بابتكار الأصناف الجديدة والبذور المحسنة وعمليات التهجين واستخدام الاسمدة والري واستصلاح الأراضي والإدارة الزراعية. [1]

3- ضعف التنمية الادارية البشرية وانخفاض القدرات : ذلك عن طريق ما يأتي:-

ا- الوضع الاداري السائد، اذ يعاني الجهاز الاداري من ترهل في حجم موظفيه وحلقاته الادارية مما ينعكس على حركته، ونشاطه وادائه.

ب- لازالت القدرات الفنية والادارية للعاملين في هذا النشاط بحاجة الى الدعم والتطوير وتعزيز العمل الارشادي ورفع مستوى الوعي وقيادة المفاوضات للوصول الى اتفاقيات مقبولة لتحسين كمية ونوعية المياه وضمان حصة عادلة ومقبولة للعراق.

ج- ضعف التنسيق بين الجهات البحثية والجهات التنفيذية ونقص حاد في مستلزمات البحث الميداني الحقلي وضرورة توأمته مع الارشاد الزراعي لتفعيل النتائج التي يتوصل إليها البحث وإيصالها الى الفلاحين، ومعالجة النقص في الاعلام الزراعي.[2]

د- الحاجة الى الوسائل التقنية لتحويل الطاقات الإنتاجية الى طاقات إنتاجية فعلية لتلافي الفجوة الحاصلة بين الحاجة الفعلية والإنتاج المتحقق ولو جزئيا، اذ ان معدلات الغلة المتحققة لمختلف المحاصيل لازالت بسيطة ويمكن تحقيق مستويات عالية فيها.

4-ضآلة وانخفاض الاستثمارات في القطاع الزراعي:

أن حصة القطاع الزراعي من اجمالي الاستثمارات في العراق ضئيلة ومنخفضة مقارنة بالاستثمارات النفطية، وكذلك عجز مؤسسات الاقراض الزراعي عن القيام بواجباتها, فالزراعة الحديثة لكي تحقق إنتاجية عالية فأنها تحتاج الى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة ، الا أن تمويل القطاع الزراعي العراقي ظل يعاني من جملة من المعوقات والمشاكل والتي منها : سوء ادارة مؤسسات الاقراض الزراعي وغياب خطة شاملة للسياسات الاقراضية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين فضلا عن

[1] اسعد حمدي محمد ماهر, التنمية الزراعية المستدامة في العراق –الواقع والتحديات, مجلة جامعة التنمية البشرية, المجلد (3),العدد (4),2017 , ص15.

[2] اثمار منصور حمزة المعيني, تحليل اقتصادي لبعض محددات الاستثمار الخاص للقطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2011), رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة (جامعة بغداد), 2016,ص68.

عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة، كذلك انعدام الدور الرقابي من قبل الجهات المختصة في صرف القروض الممنوحة للمزارعين في المجالات الزراعية.[1]

5-اقتصاد احادي الجانب: اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بوصفه مصدرا وحيدا للثروة وهو خيار آني وليس استراتيجي وإهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي وهذا ما يسمى بالاقتصاد احادي الجانب , فيما يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية قوية حالت دون حدوث تغيرات في التنمية الاقتصادية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي .[2]

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التجاري الزراعي في العراق

أن أهمية التجارة الخارجية الزراعية تأتي من إن الزراعة هي القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات الدول النامية ولاسيما غير النفطية ومنها العراق, وإن ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الاقتصاد العراقي الى الانفتاح على الاقتصاد العالمي من جهة اخرى هي عوامل تدعو الى إعادة توزيع عوامل الإنتاج المحلي القابل للتجارة وغير القابل للتجارة ضمن القطاع الزراعي ويمكن توضيح ذلك عن طريق تحليل بيانات الصادرات والواردات الزراعية في العراق للمدة (2000-2020) :

3-1:الصادرات الزراعية:

تعد الصادرات الزراعية من المؤشرات المهمة على مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني , وقد اصبح الاهتمام به خاصة بعد ان ادخل البنك الدولي في تصنيفه للدول التي تقع ما بين الدول النامية والدول المتقدمة , وهي تسير باتجاه الدول المتقدمة لما تمتلكه من موارد للطاقة ومنه العراق, ويمكن ملاحظة التطور في الصادرات الزراعية عن الجدول (12) اذ نجد ان الصادرات الزراعي خلال المدة(2000-2008) قد سجلت انخفاضا واضحا اذ بلغت أدنى حد له خلال تلك الاعوام وبمقدار (7) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP بين عام (2000 ولغاية 2008) ويتراوح ذلك بين(0.03 % الى 0.02%) ,وان الميزان التجاري الزراعي في حالة عجز طيلة هذه المدة وان المنتجات الزراعية يتم استيرادها لعدم كفاية الإنتاج المحلي, ويرجع سبب هذا الانخفاض الى القصور الكبير في السياسات الزراعية التي يتبعها العراق من اذ التخطيط والتنفيذ وعدم وجود اسواق معتمدة لتصدير المنتجات الزراعية وذلك لأسباب متعلقة بانخفاض إنتاجها وعدم وضوح واستقرار اسواقها التصديرية. اما خلال المدة (2009 ولغاية 2019) فقد شهدت تطور في الصادرات الزراعية اذ ارتفعت عام 2009 وبلغت

[1] سلام منعم الشمري, دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, العدد (18) , 2015,ص 19.

[2] نغم رحمن محمد عبد الله المكتومي, تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي العراقي للمدة (1990- 2010),رسالة ماجستير في العلوم الزراعية, جامعة بغداد, كلية الزراعة,2014,ص105

(63) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (0.07 %) الى (80) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP عام 2019 بلغت (0.04%) وعلى الرغم من التذبذب الحاصل خلال تلك المدة بين التصاعد والانخفاض بسبب عدم استقرار الوضع الامني والظروف الجوية من شحة المياه والتصحر وقلة الامطار التي تؤثر بشكل سلبي على عدم كفاية الناتج الزراعي المحلي ومن ثم على الصادرات الزراعية واما عام 2020 فقد انخفضت الصادرات الزراعية وبلغت (65) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (0.04%) وذلك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وظهور وباء كوفيد19 . اما نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية فقد حققت انخفاض واضح وملحوظ خلال المدة من (2000-2020) وتدني نسبة المساهمة فيها بنسبة اقل من (1%) من الصادرات الاجمالية ولا يوجد أي تأثير لها يذكر على الميزان التجاري بسبب تدني نسبته وظهور العجز التام فيه.

3-2: الواردات الزراعية:

تعطي الواردات الزراعية مؤشرا واضحا على مدى عجز الدولة على تلبية حاجة المستهلك من السلع الزراعية وهذا يدعوها للاعتماد على الاستيراد. ويمكن توضيح ذلك من الجدول (12) اذ نجد خلال المدة(2000- 2020) اذ نلاحظ هناك تذبذب في مسار الواردات خلال مدة البحث, اذ شهدت خلال المدة (2000-2003) انخفاض ملحوظ في قيمة الواردات بسبب الحصار الذي كان مفروض ع العراق خلال تلك المدة وحرب الخليج الثانية التي قامت على العراق عام 2003, ثم سجلت تحسن ملحوظ عام 2004 وبلغت قيمته (3,042) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (9.03%), ثم أخذ بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة (2005-2012)اذ سجلت أدنى قيمة له عام 2009 وبلغ (1,354) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (1.44%) اما اعلى حد له خلال تلك المدة عام 2012 وبلغت (7,018) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP(3.77%) ويرجع سبب هذه الزيادة الى رفع الحظر عن التجارة في العراق وهذا بدوره أدى الى زيادة الطلب الكلي على الواردات وبدون تعرفة جمركية, ثم انخفضت الواردات الزراعية وبشكل ملحوظ خلال المدة (2013 ولغاية 2020) وسجلت خلال تلك المدة أدنى مستوياته , اذ بلغت عام 2014 أدنى حد له بمقدار (1,310) مليون دولار ونسبة مساهمة في GDP (0.57%) ويرجع السبب في هذا الانخفاض الى تدهور الوضع الامني والركود الاقتصادي الذي يشهده العراق وكذلك فرض الحكومة حظر على الكثير من المواد الزراعية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي المحلي. اما نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية فقد سجل نسب مرتفعة بداية مدة البحث وبلغ اعلى نسبة مساهمة له عام (2002) وبلغ (66.09%) ثم أخذت بعدها بالانخفاض الى ان بلغ أدنى نسبة مساهمة له عام 2013 وبلغ (2.24%) وبقيت نسبة المساهمة منخفضة حتى نهاية المدة عام 2020 اذ بلغت عندها (3.05).

جدول (12)

تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية نسبة للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الى الصادرات والواردات الاجمالية للعراق خلال المدة(2000-2020) مليون دولار

السنة/ العراق	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الصادرات الزراعية (مليون دولار)	الصادرات الاجمالية	نسبة الصادرات الزراعية / الصادرات الاجمالية %	نسبة الصادرات الزراعي / GDP %	الواردات الزراعية	الواردات الاجمالية	نسبة الواردات الزراعية / الواردات الاجمالية %	نسبة الواردات الزراعية/GDP %	الميزان التجاري الزراعي
2000	33,600	7	9,672.3	0.07	0.02	1,720	2,746.0	62.64	5.12	-1713.00
2001	29,300	7	14,289.3	0.05	0.02	1,583	2,526.8	62.65	5.40	-1576.00
2002	26,800	7	11,034.5	0.06	0.03	1,720	2,602.6	66.09	6.42	-1713.00
2003	19,900	7	9,711.1	0.07	0.04	1,720	9,541.2	18.03	8.64	-1713.00
2004	33,700	7	17,810.0	0.04	0.02	3,042	20,460.9	14.87	9.03	-3035.00
2005	33,327	7	23,697.4	0.03	0.02	1,875	22,652.5	8.28	5.63	-1868.00
2006	36,804	8	30,529.5	0.03	0.02	1,997	21,140.0	9.45	5.43	-1989.00
2007	74,235	10	37,992.3	0.03	0.01	5,305	18,784.0	28.24	7.15	-5295.00
2008	107,672	18	61,929.1	0.03	0.02	4,396	35,422.6	12.41	4.08	-4378.00
2009	94,291	63	39,302.70	0.16	0.07	1,354	41,377.1	3.27	1.44	-1291.00
2010	110,129	66	51,499.5	0.13	0.06	6,081	43,691.2	13.92	5.52	-6015.00
2011	153,032	43	79,680.5	0.05	0.03	6,729	47,802.9	14.08	4.40	-6686.00
2012	185,945	73	94,209.0	0.08	0.04	7,018	59,006.0	11.89	3.77	-6945.00
2013	234,638	82	89,768.0	0.09	0.03	1,332	59,349	2.24	0.57	-1250.00
2014	228,781	79	81,679.0	0.10	0.03	1,310	50,437.0	2.60	0.57	-1231.00
2015	171,136	70	49,320.0	0.14	0.04	1,315	39,045.0	3.37	0.77	-1245.00
2016	172,479	81	28,360.0	0.29	0.05	1,374	23,029.0	5.97	0.80	-1293.00
2017	190,874	79	57,559.0	0.14	0.04	1,424	38,766.0	3.67	0.75	-1345.00
2018	211,146	77	86,360.0	0.09	0.04	1,449	45,736.0	3.17	0.69	-1372.00
2019	215,268	80	81,829.0	0.10	0.04	1,475	58,138.0	2.54	0.69	-1395.00
2020	175,134	65	46,829.0	0.14	0.04	1,468	48,150.0	3.05	0.84	-1403.00
المتوسط الحسابي	110055.52	41.48	45534.87	0.08	0.04	2581.86	30583.51	16.64	3.66	-2540.38

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد متفرقة السنوات (2000-2020)

الشكل (11)

نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الاجمالية في العراق

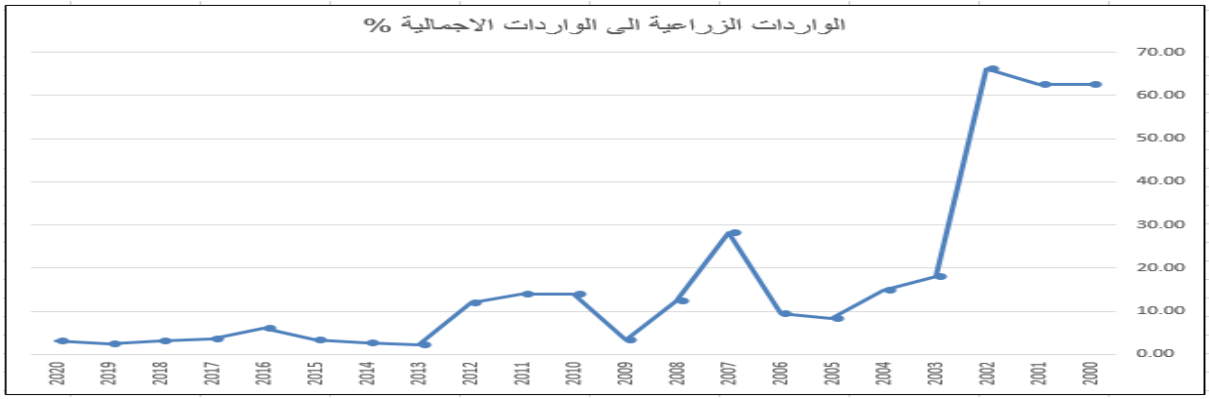

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12)

يبين الشكل (11) نسبة الواردات الزراعية ومساهمتها في الواردات الاجمالية , اذ تبين ان نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الاجمالية قد بدأت بشكل مرتفع واتخذت اعلى المخطط البياني ثم اتجهت تنازليا وأخذت بالانخفاض بشكل واضح حتى بلغت اسفل المخطط البياني عام 2020 .

الشكل (12)

نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية في العراق

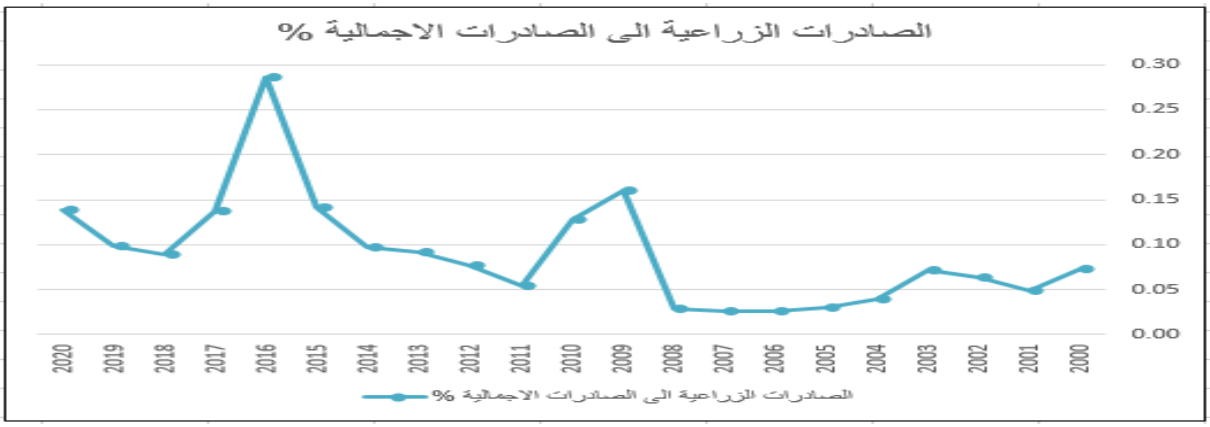

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (12)

يبين الشكل (12) نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية, اذ تبين ان نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية قد بدأت بشكل منخفض أغلب مدة البحث الى ان ارتفعت عام 2016 ثم انخفضت مرة أخرى ولغاية عام 2020 وبشكل عام أن المخطط يوضح تدني نسبة المساهمة ولا توجد أي مساهمة فعلية في الصادرات الزراعية.

المبحث الثاني

العراق ومسالة الانضمام الى WTO

المطلب الأول: محاولات العراق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

أولا: تحديات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

تواجه الحكومة العراقية الجديدة التي تشكلت في اعقاب الانتخابات في تشرين الأول (اكتوبر) 2021 عقبات عديدة امام انعاش الاقتصاد وجذب التجارة والاستثمار الى البلاد ، بما في ذلك الافتقار الى تفويضات واضحة ونقص القدرات الفنية في الوزارات الرئيسية ، وتاريخ من الفساد المستشري في الدولة والبنية التحتية المعطلة والنظم القانونية / التنظيمية المحلية المختلة ، والاعمال المصرفية وعدم استقرار العملة والمشاكل الامنية العالقة ، والافتقار الى اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية أو المتعددة الاطراف مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. وتشكل هذه القضايا نفسها أيضا عقبات امام التفاوض بشأن شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, على الرغم من هذه التحديات فأن العراق ينبغي ان يستفاد من الفرص المتاحة ضمن الاطار التجاري الدولي لاسيما فيما يتعلق باستثناءات الدول النامية كجزء من استراتيجية أكبر لتقوية مؤسساتها وزيادة التجارة والاستثمار ، والتي بدورها ضرورية لإعادة بناء البنية التحتية وتسهيل النمو الاقتصادي ، وتبسيط القطاع الخاص من غير الاعتماد على النفط ، وخلق وظائف تمس حاجة المواطن لدعم الطبقة الوسطى.[1] هناك العديد من التحديات التي تقف حائلا في طريق انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ومن بين هذه التحديات ما يلي:

1-1: النفاذ الى السوق العراقية و العالمية:

يشترط على كل البلدان الاعضاء فتح اسواقها المحلية امام صادرات البلدان الاعضاء في المنظمة على ضوء مبادئ وشروط اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، من غير وجود أي عوائق أتجاه ذلك سوى التعريفة الجمركية وشروط الجودة والبيئة والصحة، وان فتح الاسواق العراقية امام المنتجات والسلع الاجنبية سيؤدي الى الحاق الضرر بالمنتجات المحلية لعدة اسباب منها عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة السلع والمنتجات المستوردة نتيجة انقلاب هرم القدرات التنافسية للسلع والمنتجات المحلية بالصورة التي تجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات المستوردة، لأن المنتجات المحلية تتميز بارتفاع كبير من اذ الكلفة والسعر مقابل الانخفاض في الجودة والكمية على عكس السلع المستوردة، كونها ذي كلفة واسعار منخفضة وجودة عالية وكمية كبيرة جدًا.

---

[1] Accession Working Parties Established for Afghanistan, Iraq, WTO (Dec. 13,2021), http://www.wto.org/english/news_e/news04_e/gc_afghanistan_iraq_13dec04_e.htm , (last visited on Jan. 24, 2023) [https://perma.cc/R4LJ -YE3T].

اما النفاذ الى الاسواق العالمية فأنه يفسح المجال امام السلع العراقية للدخول الى الاسواق الخارجية, ولكن يبقى السؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا المجال, ما هي السلع والمنتجات التي يمكن ان تدخل بها الاسواق العالمية وهل تمتلك هذه السلع والمنتجات القدرة التنافسية التي تؤهلها ان يختزل العراق الفجوة التكنولوجية و لابد من تضييقها بغية تعزيز القدرات التنافسية الى جانب الدخول تلك الاسواق وفرض نفسها في أطار منافسة عالمية حادة ؟ والجواب المنطقي هو لابد من الدول المتقدمة فضلا عن السياسة التسويقية والتعبئة والتأمين والتغليف وغيرها من أساليب الجودة والبيئة والتعريفة الجمركية وكل ما من شأنه تقيد حدة العوامل التي تمنع البضائع العراقية من دخول اسواق البلدان المتقدمة. [1]

2-1: التغير المستمر في النظام القانوني العراقي والاصلاحات الاقتصادية الرئيسية

أعادت الحكومات العراقية الانتقالية والحالية في السلطة منذ المدة (2003 – 2004) التأكيد على الكثير من التشريعات التي أقرتها سلطة التحالف المؤقتة مع اجراء بعض التعديلات الهامة. على الرغم من مواجهة عقبات هائلة تقريبًا ، فقد قطع العراق خطوات كبيرة في المصادقة على دستور جديد وانتخاب حكومة وطنية جديدة في السنوات التي اعقبت فترة 14 شهرًا من سيطرة سلطة التحالف المؤقتة. كما هو مبين في المواد التي قدمها العراق الى فريق العمل في منظمة التجارة العالمية حتى الان ، تم أحراز تقدم كبير في تمرير وتنفيذ التشريعات الخاصة بقانون الاستثمار ، والاعانات والاصلاحات الزراعية والحواجز الفنية امام التجارة اتفاقية الحواجز التقنية واتفاقية المعايير الصحية والصحة النباتية (SPS ,TBT) ، وحماية الملكية الفكرية. [2]

على الرغم من التقدم المحرز في الاصلاحات في العراق ، فمن المرجح ان تسعى مجموعة العمل والمفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين خلال عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الى اصلاحات اضافية. كما ان التنفيذ لا يزال يمثل مشكلة وقد يستغرق الامر سنوات قبل ان يؤدي تنفيذ الاصلاحات وانفاذها الى احداث فرق جوهري في سهولة التجارة وممارسة الاعمال التجارية مع العراق, على سبيل المثال يواصل البنك الدولي منح العراق درجات منخفضة في تصنيفاته السنوية لسهولة

[1] بلاسم جميل خلف الدليمي, أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها, جامعة بغداد, مجلة العلوم الادارية والاقتصادية, العدد(62) , 2011, ص 163

1. WBG, MAKING A DIFFERENCE FOR ENTREPRENEURS 2,(2011), https://web.archive.org/web/20110704132157/http://www.doingbusiness .org/~/media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/Profiles/Country/DB11/IRQ.pdf

ممارسة الاعمال التجارية في 183 اقتصادًا حول العالم ، كما ان التوترات السياسية تجعل تمرير وتنفيذ التشريعات الجديدة امرا بالغ الصعوبة [1]

1-3: سياسة الاغراق

ويقصد بالإغراق هو أن يقوم البلد بتصدير منتج بسعر اقل من قيمته الاعتيادية في السوق(أي اقل من تكاليف إنتاجه أو اقل من سعر بيعها المحلي) أو يقل عن السعر المقابل لمنتج مماثل يباع في دولة التصدير. ورغم اهتمام منظمة التجارة العالمية بموضوع الاغراق فقد شرعت الكثير من القوانين التي تسعى الى منع حالات الاغراق الا اننا نلاحظ بعض من بلدان الاعضاء قد اعتمدت هذه السياسة، من أجل تحقيق مصالحها على حساب الاضرار بمصالح الاخرين .

اما بعد عام 2003 فقد انكشفت السوق العراقية على الاسواق العالمية وتم اغراقها بمختلف السلع والمنتجات الاجنبية ولاسيما السلع الزراعية التي كان بعضها ذو نوعية غير جيدة وتباع بأسعار منخفضة، مما تسبب في توجه المستهلك نحوها لضعف معرفته بآثارها السلبية على المجتمع والصحة والاقتصاد، وهذا ما أنعكس سلبًا على الإنتاج المحلي لعدم مقدرة المنتجات المحلية من المنافسة أمام المنتجات المستوردة لان رفع الدعم الزراعي يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، وعليه فأن سياسة الاغراق اثرت سلبًا على الإنتاج الزراعي ومن المتوقع عند انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية سيستمر هذا الاثر السلبي لأسباب عديدة منها ضعف الرقابة الصحية وضعف فاعلية التعريفة الجمركية وكذلك ضعف التشريعات والقوانين المختصة بالجودة فضلا عن ذلك إن السوق العراقية لم تزل بحاجة الى المحاصيل الزراعية بسبب قلة الإنتاج المحلي.[2]

1-4:الاستقرار السياسي والامني

يعد الاستقرار السياسي والأمني مفتاحا لحل جميع العقد والمشاكل في البلاد ,فالانتعاش الاقتصادي العراقي مرهون بحجم الاستثمار الاجنبي، فالاستقرار الامني يعني انتعاشا اقتصاديا أكبر ومستثمرين أكثر، اما اذا ساء الوضع الامني فهذا يعني ان الشأن الاقتصادي سيتدهور بشكل كامل، والحال نفسه ينطبق على الشأن السياسي ، فتأثيراته وتداعياته يدخل الخوف لدى المستثمرين ما يدفعهم للهروب باستثماراتهم خارج البلد بحثا عن بيئة امنة ومستقرة . وهنا نذكر ما قاله الخبير العسكري والامني الامريكي (انطوني كردستان) في تقرير عن التحديات الامنية في العراق : "انه على الرغم من الاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة وقوات التحالف ، لا يزال العراق يكافح ضد الفقر والبطالة في

[1] Ahmed Rasheed & John Davison, Exclusive: Iraq to increase oil output and exports, waits on Iran sanctions – minister, REUTERS (Nov. 6, 2018), https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-sanctions-iraq-exclusive/exclusive-iraq-to-increase-oil-output-and-exports-waits-on-iran-sanctions-minister-idUSKCN1NB1Q0, (last visited on Apr. 2, 2023) [https://perma.cc/8HFM-4KTS].

[2] بلاسم جميل خلف الدليمي, أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها, مصدر سابق, ص164.

الوقت الذي مازال فيه نصيب الفرد من الدخل يحتل المرتبة 159 من العالم " بعدم وجود استراتيجية اقتصادية مدروسة وواضحة . [1]

1-5: الفساد المستشري في العراق

أن انتشار الفساد وانعدام الشفافية في الحكومة يشكلان عقبات اضافية امام آفاق منظمة التجارة العالمية في العراق ، وأيضا تحد من قدرة البلاد على جذب الاستثمار الاجنبي. اذ احتل العراق المرتبة الخامسة من اسفل قائمة منظمة الشفافية الدولية في تصنيف الفساد لعام 2010 . اذ ان مشكلة الفساد موجودة منذ عقود في العراق و منذ عقد النظام السابق كان الفساد حقيقة من حقائق الحياة ، اذ كان يلامس فعليا كل المعاملات الاقتصادية الكبرى بطريقة ما.

اذ تتضمن العديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية احكاما خاصة بالشفافية ، مثل الزام الافصاح الواضح عن المعايير واللوائح والضرائب والرسوم أو غيرها من المتطلبات التجارية المطبقة على المستوى الوطني والمتعدد الاطراف (على سبيل المثال النشر في المجلات الحكومية الرسمية أو عن طريق الاخطارات الرسمية الى منظمة التجارة العالمية) ، مما يجعل من الصعب على الوكالات أو المسؤولين المطالبة بمدفوعات فاسدة اضافية غير مشار إليها في الوثائق المفصح عنها. [2]

منذ عام 2003 ، حقق العراق تقدما كبيرا في السعي لمكافحة الفساد المستشري, اذ تم إنشاء هيئة نزاهة(4" COI) لأول مرة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 55 باعتبارها وكالة حكومية عراقية مستقلة ومسؤولة عن مكافحة الفساد وانفاذ القانون ومنع الجريمة على المستوى الاتحادي للحكومة الوطنية العراقية ، قدمت لجنة التحقيق التزامات اضافية للحد من الفساد.

ثانيا: المعايير المتبعة في سبيل انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

1-2: اجراءات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

إن العراق من الدول الموقعة على اتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية(الجات),الا أن الحكومة العراقية في تلك المرحلة كانت ترى أن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي, وبسبب التغيرات الكبيرة الحاصلة على الساحة الاقتصادية الدولية بشكل عام, وما شهد من تغيرات

[1] حامد عبيد حداد, التحديات الاقتصادية بعد الانسحاب الامريكي, جامعة بغداد, دراسات أولية, العدد(52), 2012,ص19.

[2] Zdenek Drabek & Marc Bacchetta, Tracing the Effects of WTO Accession on Policymaking in Sovereign States: Preliminary Lessons from the Recent Experience of Transition Countries, 27 THE WORLD ECON. (2004) 1083, 1096-103.

بصورة خاصة وانسجاما مع التوجه الاقتصادي الدولي نحو الدخول في تكتلات دولية والتحول الى اقتصاد السوق.[1]

منح العراق "صفة مراقب" من قبل منظمة التجارة العالمية في فبراير 2004 ، ثم قدم طلبه الأول للانضمام الى منظمة التجارة العالمية في 30 سبتمبر 2004 ، وانشأ المجلس العام لمنظمة التجارة الحكومة العراقية الانتقالية المنتخبة, السيطرة على عملية منظمة التجارة العالمية حتى يمكن فريق عمل بشأن انضمام العراق في 13 ديسمبر / كانون الأول 2004.بدأت الأحداث الاساسية لانضمام العراق تحت حكم سلطة الائتلاف المؤقتة ، ثم تولت الحكومة العراقية المؤقتة المعترف بها من قبل الامم المتحدة عملية منظمة التجارة العالمية خلال المدة من 28 يونيو / حزيران 2004 حتى اجراء الانتخابات في 30/2005 يناير / كانون الثاني. بعد ذلك تولت صياغة دستور جديد والتصديق عليه في عام 2005 ، ويمكن لمجلس النواب المنتخب دستوريا ان يتولى منصبه.[2]

وبحلول 28 / تشرين الثاني 2006 ، كان العراق قد تبادل الاسئلة والردود الرسمية بشأن نظام التجارة الخارجية مع اعضاء منظمة التجارة العالمية في مجموعة العمل. العراق.خلال الاعوام اللاحقة من عام 2007 حتى عام 2010 ، عقد فريق العمل المعني بانضمام العراق اجتماعين (في 25 مايو / أيار 2007 و2 ابريل / نيسان 2008) لمراجعة النظام التجاري للعراق ومطالبة العراق بتقديم معلومات اضافية تتعلق بمجالات اهتمام محددة في الاجتماع الأول لفريق العمل ، سعى العراق الى الحصول على مساعدة فنية في احراز مزيد من التقدم نحو الانضمام, في الوقت نفسه بدأ العراق مفاوضات ثنائية منفصلة للوصول الى الاسواق مع الاعضاء الرئيسيين في مجموعة العمل المجموعة ، قدم العراق وثائق اضافية الى منظمة التجارة العالمية في 8 فبراير 2008 استجابة لخطة العمل من الاجتماع الأول لفريق العمل بما في ذلك:[3]

(1) معلومات عن الدعم الزراعي (بناءً على متطلبات وثيقة منظمة التجارة العالمية " WT / ACC / 4").

(2) معلومات عن تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية امام التجارة (وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في وثيقة منظمة التجارة العالمية "WT / ACC / 8") .

(3) معلومات عن نظام الملكية الفكرية (تربس)، وفقًا ل "WT / ACC / 9"

[1] جعفر بهلول جابر, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الطريق الى بناء اقتصاد عراقي ناهض, مجلة التجارة العراقية الالكترونية, العدد (2) 2017, ص7.

[2] WTO Starts Negotiations with Iraq for Membership, WTO (May 25, 2007), http://www.wto.org/english/news_e/news07_e/acc_irak_25may07_e.htm , (last visited on Feb. 12, 2023) [https://perma.cc/T83D-9PJG]

[3] Working Party Reviews Iraq's Trade Legis., WTO (Apr. 2, 2008), http://www.wto.org/english/news_e/news08_e/acc_iraq_april08_e.htm [https://perma.cc/Y9S3-99TD].

(4) خطة عمل تشريعية تحدد وضع الاصلاحات القانونية والسوقية المقترحة اللازمة لتلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية.[1]

ومما تقدم يرى الفريق العراقي المفاوض أن انضمام العراق واكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية , تُعد خير سبيل للتخلص من العزلة الاقتصادية التي يمر بها البلد نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسة التي مر بها والتي تسبب الى تخلف وتدهور مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك الاستفادة من الاستثناءات والمزايا التفضيلية التي تمنحها المنظمة ولاسيما في مجالات الدعم والحماية، كما تأكد أيضا على احقية العراق في منحه وحصوله على الامتيازات التي حصلت عليها الدول النامية الأخرى عند اكتسابها عضوية منظمة التجارة العالمية.

2-2: خطة التنفيذ التشريعية لانضمام للعراق

يتطلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية العمل على موائمة القوانين والتشريعات العراقية اذ قام العراق منذ عام 2004 بإصدار عدد من التشريعات والقوانين التجارية الجديدة التي تتلاءم مع لوائح وقوانين منظمة التجارة العالمية، كما لابد من الاشارة الى ان هناك قوانينا وتشريعات أخرى قيد التنفيذ بهدف تهيئة المناخ المناسب للانضمام عند اكتساب العضوية الكاملة، وعن طريق الجدول (12) ويمكن بيان القوانين والانظمة التي قام العراق بتشريعها وكذلك القوانين الأخرى التي مازالت قيد الانجاز:

[1] U.S. DEP'T OF STATE, IRAQ BACKGROUND NOTE (2011), https://2009, 2017.state.gov /outofdate/bgn/Iraq /183823.htm (last visited on Jan. 6, 2023) [https://perma.cc/4SSM-WL CB

الجدول (13)
القوانين والتعليمات التي يقوم العراق في انجازها للملائمة مع منظمة التجارة العالمية

ت	القانون أو التعليمات	اتفاقيات منظمة التجارة العالمية	الموقف
1	قانون تنظيم اعمال التأمين	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	تم تشريع القانون بالرقم (10) في عام 2005
2	قانون الغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوي	يتعلق بجميع اتفاقيات (wto)	تم تشريع القانون بالرقم (17) لعام 2005
3	تعليمات حول كيفية منح اجازة ممارسة اعمال التأمين وإعادة التأمين	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	صدرت بالعدد (8) لعام 2006عن رئيس ديوان التأمين
4	تعليمات تحديد فروع اعمال التأمين	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	صدرت بالعدد (9) لعام 2006 عن رئيس ديوان التأمين
5	تعليمات اجازة وسيط التأمين	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	صدرت بالعدد (10) لعام 2006 عن رئيس ديوان التأمين
6	قانون الاستثمار	اتفاقية اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة	تم تشريع القانون بالرقم (13) في عام 2006
7	قانون ضريبة اعمار العراق (5%)	تجارة السلع	تم تشريع القانون بالرقم (24) لعام 2007
8	تعليمات تنفيذ العقود الحكومية	اتفاقية المشتريات الحكومية	صدرت بالعدد (1) لعام 2007 عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي
9	قانون جرائم الحاسوب وشبكة المعلومات	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
10	قانون حماية المنتجات الوطنية (سياسة الاغراق)	الاتفاق بشأن الاغراق والدعم والرسوم التعويضية والوقاية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
11	قانون المنافسة	احكام الاستثمار وسياسة المنافسة (wto)	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
12	قانون حماية المستهلك	اتفاقية الوقاية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
13	قانون الملكية الفكرية	الاتفاقية العامة لحقوق الملكية الفكرية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
14	قانون العوائق الفنية امام التجارة	اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة	لا يزال القانون قيد الانجاز
15	قانون صحة الحيوان والنبات	اتفاقية اجراءات الصحة والصحة النباتية	لا يزال القانون قيد الانجاز
16	قانون التعريفة الجمركية	الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة	لا يزال القانون قيد الانجاز
17	قانون التحكيم التجاري	تسوية المنازعات التجارية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
18	قانون التوريدات الحكومية	اتفاقية6 المشتريات الحكومية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
19	قانون انضمام العراق الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتوفير بيئة استثمارية لجذب الاستثمار ورفع مستوى التنمية	اتفاقية اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة	تم تشريع القانون رقم (29) في عام 2007
20	قانون انضمام العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004	مبادئ الشفافية ل(wto)	تم تشريع القانون رقم (25) لعام 2007

المصدر: فاضل جواد دهش, الآثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي، مطبعة العزة, بغداد، 2010 ,ص33

المطلب الثاني: الفرص والآثار الممكنة لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

أولا: دوافع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

هناك عدة أسباب دفعت العراق الى تقديم طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يمكن اجمالها ما يأتي:

ا- سعى العراق الى اعتماد آليات السوق كنهج اقتصادي جديد بعد عام (٢٠٠٢م)، على خلفية ما لوحظ من اخفاقات كبيرة للقطاع العام .

2- تتمتع منظمة التجارة العالمية بموقع متميز على مستوى المؤسسات الدولية وتقوم بدور محوري على الصعيد الدولي لاتساع نطاقها، اذ لم يقتصر دورها على ازالة وتخفيض الحواجز الجمركية للتجارة الدولية فقط ، بل شملت أيضا الحواجز والمعوقات غير الجمركية، وتنظيم تجارة الخدمات، وإيجاد الية خاصة لتسوية المنازعات التجارية بطريقة فعالة، هذا العامل شكل دافعا للعراق من أجل الانضمام الى المنظمة. [1]

3- يتصف اداء السوق العالمي بوقتنا الحاضر بحدة المنافسة بين المنتجين ، ويوفر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ميزة تنافسية أكبر للدول الاعضاء في المنظمة من أجل مواجهة الدول التي تقع خارج نطاق المنظمة.

4- الانضمام الى منظمة التجارة العالمية اصبح امرا حتميا ، وذلك لتحكم الدول الاعضاء في المنظمة بنسبة (٨٥%) من حجم التجارة العالمية، ما يجعل الدول غير الاعضاء في عزلة تجارية.

5- مخاوف العزلة الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية ومنها العراق ، لكون هذه البلدان تفتقد للاكتفاء الذاتي ولاسيما مع غياب السوق العربية المشتركة.

6- يُعد انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الى توجيه اهتمامات المنظمة لقضاياه بالشكل الذي ينسجم مع ثقله الاقتصادي ووزنه التجاري الدولي.

[1] Adil Issa Kadhim Wazni, Ammar Mahmood Hameed, The Role of Social Market Economy Mechanisms in Promoting Iraq's Accession to the World Trade Organization International Journal of Psychosocial Rehabilitation, Vol. 24 Issue 07 London 2020,P10724.

7- يرى بعض الخبراء الاقتصاديين بأن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية سيفتح آفاقا جديدة للعراق مثل : فتح الاسواق العالمية امام العراق ، جذب الاستثمار الاجنبي, الاندماج في الاقتصاد العالمي, والانفتاح امام رؤوس الاموال والاندماج مع الاسواق المالية العالمية. [1]

ثانيا: شروط انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

بعد أن قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في عام (2004) هذا يتطلب القدرة على اجراء العديد من الاصلاحات الاقتصادية والادارية بشكل جذري، أن عملية الانضمام مسالة تحتوي على نوع من التعقيد بسبب تشعب وشمول اتفاقية الانضمام وحتى يتأهل العراق للدخول يجب ان تقوم الحكومة العراقية بجملة من اجراءات شروط الانضمام من شأنها الإيفاء بشروط اكتساب العضوية وعلى النحو الأتي:

1- استقلالية الدولة وتمتعها بالسيادة: اذ يشترط من الدول الطالبة للعضوية الى منظمة التجارة العالمية أن تكون مستقلة وذات سيادة, ويقصد باستقلال الدول ان يكون استقلال قانوني وليس استقلال حقيقي, وتتوفر به ثلاث عناصر رئيسية هي: الحكومة والاقليم والشعب, وهذا يعني النظر الى طبيعة النظام القانوني والسياسي السائد بغض النظر عن خضوعه لأي هيمنة اجنبية أو أي مسمى اخر.

2- دفع الاشتراكات: تعد مسالة دفع الاشتراكات في المنظمات الدولية أحد المسائل البديهية , اذ تحتاج المنظمات الدولية الى مصدر مالي من أجل تسيير اعمالها وتحقيق غاياتها التي انشأت من أجلها, وفي حالة عدم التزام الاعضاء على دفع الاشتراكات , من الممكن أن تعلق عضويتهم أو أن تصل الى الحد للفصل من المنظمة, وأن منظمة التجارة العالمية من المنظمات الدولية التي تشترط على الدول المنظمة إليها بدفع الاشتراكات وكذلك المساهمة في دفع المصروفات وذلك طبقا للجداول التي تعدتها اللجنة الميزانية والمالية, كذلك هناك اجراءات تتخذ في حق الاعضاء, الذين يتأخرون عن تسديد الاشتراكات.

3- رفع جميع أنواع القيود الجمركية التي تفرض على الاستيرادات ووضع تعرفة جمركية بدل عنها، وهذا يعني مراجعة شاملة لقوانين الجمارك العراقية ولاسيما قانون الجمارك رقم23لسنة1984، فضلا عن القوانين المتعلقة بالقضايا الفنية منها المواصفات الفنية للسلع من اتفاقية الجات والتي تعطي حق السماح للبلدان اجراءات حمائية مناسبة للصحة العامة على ان لا تكون تلك الاجراءات مستترة . [2]

4- تقديم التزامات في الخدمات: تشترط منظمة التجارة العالمية للدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول تنازلات, تحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات عديدة لا يمكن رفعها من ناحية المبدأ الا في حالات خاصة.

[1] همسة قصي ,العراق ومنظمة التجارة العالمية بعد عام 2003,مجلة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بابل, العدد(1), المجلد(10),2018,ص416.
[2] سهيل حسين الفتلاوي , منظمة التجارة العالمية, الطبعة الأولى ,دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان,2009ص89 .

5- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: اذ تتعهد الدول الراغبة في الانضمام لWTO بالتوقيع على "بروتوكول" انضمام , يشمل الموافقة على الالتزام وتطبيق كافة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فأنهما من الاتفاقيات الاختيارية) أي إنه عليها أن تقوم بالموافقة على جميع اتفاقيات جولة الاورغواي, ولا سبيل امام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائد في وقت اتفاقية الجات. [1]

ثالثا: الآثار الإيجابية المترتبة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي

يمكن أيجاز من أهم الآثار الإيجابية التي تعود على العراق بالنمو والازدهار كما يراها مؤيدو انضمام العراق الى WTO:

١- من المتوقع أن ترتفع اسعار السلع الزراعية المستوردة نتيجة لتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض دعم إنتاج وتصدير هذه السلع وهذا الارتفاع في الاسعار يدفع بالبعض الى توقع حدوث آثار إيجابية على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع والقمح بصفة خاصة, وذلك أن ارتفاع الاسعار سوف يشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحات الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي فضلا عن دخول منتجين جدد بهدف الاستفادة من ارتفاع الأسعار, وأن الارتفاع المتوقع سوف يجعل استيراداته أكثر كلفة ومن ثم فأن الاستيرادات الزراعية ستنخفض الى الحد الذي يمكن معه أن يعود الميزان التجاري للسلع الى وضعه المتوازن.

2- تتعرض العديد من الصناعات الوطنية العراقية الى منافسة شديدة في أسواقها المحلية من الصناعات الاجنبية المماثلة ولاسيما التي تحصل على دعم من بلدانها والتي تباع بأسعار تقل عن اسعارها في بلد المنشأ (عمليات اغراق) لذا فأن رفع هذا الدعم ومكافحة الاغراق على وفق مبادئ (WTO) سيؤدي الى منح الصناعات الوطنية العراقية فرصة للنهوض والمنافسة داخليا وخارجيا, وسيؤدي تحفيز الصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع مستويات في الاسواق المعيشة في العراق. [2].

3- جذب الاستثمارات الاجنبية: تأثرت البنية الاساسية للاقتصاد العراقي كثيرا بسلسلة الحرب وسنوات العقوبات الاقتصادية التي استمرت عقود عدة وما نتج عنها من دمار باذ اصبح العراق بحاجة الى الاستثمار في جميع مجالات في الوقت الذي يعجز فيه الاستثمار المحلي عن تلبية هذه الاحتياجات ويحتاج الاستثمار الاجنبي الى بيئة مستقرة وتوفر التشريعات الملائمة الممارسة انشطته وفي حال تلبية العراق لشروط الانضمام للمنظمة فأنه سوف يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية وهذا سوف ينتج عنه

[1] علي عبد الرحيم العبودي, جدلية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية **wto**,مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2021,ص4

[2] جعفر بهلول جابر, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الطريق الى بناء اقتصاد عراقي ناهض , مجلة التجارة العراقية الالكترونية, العدد (2) ,2017, ص2.

زيادة في حجم التجارة الخارجية, كما ان زيادة الاستثمارات سوف تساعد في تنويع اقتصاد العراق وان لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل.[1]

4- الاقتصاد العراقي هو اقتصاد قائم على عوائد النفط وتطوير أي بدائل سوف يتطلب الاعتماد على قدرة المؤسسات الاقتصادية على الانفتاح والمنافسة، ومن ثم سيكون هناك ضغط لتطوير عجلة الاقتصاد ولن يتمكن العراق من تحقيق التغييرات السياسية والمؤسسية الضرورية بدون الضغط لتنفيذ الالتزامات من جهة والمنافسة داخل الاسواق العراقية من جهة أخرى .

5- أن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سيسهم في تحسين الاستثمار ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى اليه حكومة العراق, وذلك لأنها ملزمة في تطبيق مبادئ المنظمة ولاسيما مبدأ الشفافية من جهة , ومن جهة أخرى ان الانفتاح على الأسواق العراقية سوف يعجُل عملية الخصخصة وتعزيز المنافسة عن طريق توسيع الخيارات من السلع والخدمات وبأسعار تنافسية وتفضيلية, والتقليل من الفساد المالي والإداري في البلد.[2]

6- الانضمام يُسمح ببعض اعضاء المنظمة من الاستثناءات ولقطاعات معينة عن طريق تقديم المعونة الاجتماعية في شكل تحويلات نقدية بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية، وسيظل تقنين المعونة السلعية ساريا حتى تتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتيح المجال للبدائل المناسبة.

7- ينبغي الاعتراف هنا الى أن الآثار السلبية للانضمام لا يمكن التقليل من شأنها، ولكن الرسالة الإيجابية أن الآثار ستكون مؤثرة على المدى القصير ولكنها مفيدة للعراق على المدى الطويل, و بعبارة أخرى فأنه من غير الواقعي أن نتوقع أن تتحقق هذه الفوائد على الفور، وأن العراق يحتاج الى التدرج في الاصلاحات وليس تحرير التجارة الفورية, لتحقيق التقدم من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الاحتكارات المملوكة للدولة والاعانات نحو اقتصاد قادر على المنافسة والحديثة مفتوحة على التجارة العالمية.[3]

رابعا: الآثار السلبية من الانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

1- أن مجرد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو ازالة الحواجز امام السلع ورأس المال لا يحقق سوى ضم البلاد ككتلة واحدة خاملة أو مجرد سوق الى المشروع العالمي دون أن يحسن بالضرورة المصلحة الاقتصادية الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

2- سيؤدي تنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية أيضا الى ارتفاع تكلفة برامج التنمية بشكل عام لاسيما ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا الحديثة وحقوق الملكية الفكرية وإيرادات الاختراع واستخدام العلامات التجارية والامتيازات الصناعية واستقرار الاسواق المالية العراقية.

---

[1] نيفين سعيد رضا, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (الفرص والتحديات), , بغداد, 2010,ص13.

[2] نزار كاظم صباح الخيكاني, تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, المجلد (5),العدد (15), 2010,ص17.

[3] نظام جبار طالب, سنان عبد حمزة تأيه ,التحديات امام انضمام الى منظمة التجارة العالمية: دراسة قانونية تحليلية, مصدر سابق, ص 7.

3- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات , سوف تفتح فيها اسواق العراق كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية من جراء المناسبة غير المتكافئة التي سوف تتعرض لها من المصادر الاجنبية ، وكذلك الاثر السلبي في النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج من إساءة الدول الصناعية استخدام قواعد الاجراءات الوقائية ومواجهة الاغراق والقيود من أجل عرقلة دخول بعض صادرات العراق الى أسواقها .[1]

4-عدم اليقين من فوائد الانضمام يضع عقبة أخرى تتمثل بمتطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, والتي تعد امرا معقد للغاية وذلك بسبب تشعبات اتفاقية العضوية, وهذه المسالة تشتمل مجموعة من الاجراءات المتعلقة بخلق الظروف الملائمة لبيئة الاستثمار القائمة على اقتصاد السوق ومنح دور للقطاع الخاص قائم على قدم المساواة مع القطاع العام فضلا عن حزمة من الاصلاحات القانونية والضريبية والمتعلقة بالرسوم، وكذلك الوفاء ببعض الاجراءات لتطوير السياسة الخاصة بالحماية الجمركية، أي ينبغي ازالة القيود المفروضة على الواردات وهذه المسالة تتطلب مراجعة شاملة لقانون الجمارك العراقي رقم 23 لعام 1984 المعدل, وتتطلب اتفاقية العضوية وضع مشروع قانون الاجراءات الوقائية ومكافحة الاغراق.

5- يجب أن يلتزم العراق بالسياسات الاقتصادية الاصلاحية الشاملة لتمكين الاقتصاد العراقي من السماح بتحركات رأس المال الحرة والاستثمارات الأجنبية, وينبغي كذلك رفع الدعم عن الصادرات وبذل الجهود لتطبيق سياسة زراعية تتصدى لجميع القضايا المتعلقة بالدعم الزراعي. وتشمل المتطلبات الأخرى تحرير قطاع الخدمات لفتحه امام العالم الخارجي، اذ تصر منظمة التجارة العالمية على تنفيذ مبدأ عدم التمييز في هذا القطاع, وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية فأن قدرة الحكومة العراقية على فرض الحماية لحقوق الملكية الفكرية وتنفيذ القوانين ذات الصلة ضعيف جداء وهي تفتقر أيضا الى التدابير الاجرائية بشأن تعامل ادارة الجمارك مع السلع التي يشتبه في انتهاكها لحقوق الملكية عند الحدود من احكام و قوانين. [2]

6-أن عملية فتح الاسواق العراقية امام المنافسة الخارجية, سوف يسبب خطرا كبيرا على القطاع الخدمي والسلعي على حد سواء, اذ أنها لا تتمتع بالقدرة التنافسية الكاملة مع الشركات الكبيرة التي تتمتع بالخبرات الكثيرة وهذا قد يتسبب بإزاحتها نهائيا. [3]

[1] حسين عباس حسين الشمري, كريم عبيس حسان, تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة, بحث مقدم الى جامعة بابل, كلية الادارة والاقتصاد,2018,ص27.

[2] جعفر بهلول جابر, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الطريق الى بناء اقتصاد عراقي ناهض, مصدر سابق,ص9.

[3] نظام جبار طالب, سنان عبد حمزة تايه ,التحديات امام انضمام الى منظمة التجارة العالمية: دراسة قانونية تحليلية, بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون, جامعة البصرة,2018,ص 5.

المبحث الثالث

مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ظل انفاذ اتفاق الزراعة

المطلب الأول: استشراف لواقع القطاع الزراعي العراقي في ظل الانضمام الى wto

أولا: مستقبل العراق في ظل اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية

1-1: الوصول الى الاسواق

أن الدول النامية عامة ومن ضمنها العراق لاسيما المصدرة لبعض السلع الزراعية التقليدية, والتي تمتلك مزايا نسبية لاسيما سوف تستفيد من زيادة القدرة على التصدير الى الاسواق العالمية, وبما فيها اسواق الدول المتقدمة في الامد القصير والمتوسط والطويل، ويتحقق هذا النفاذ الى تلك الاسواق وذلك عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية، وإلغاء الحصص والقيود والادارية والكمية ، مما يقوي من الكفاءة التنافسية للسلع الزراعية التصديرية، وسوف تستفيد الدول النامية ولاسيما من التخفيضات التي تلتزم بها الدول المتقدمة التي تمثل سوق رئيسي لصادرات الدول النامية وخاصة الدول العربية من السلع الزراعية، ولا تنطبق هذه الميزة الإيجابية على الدول النامية التي تستورد السلع الزراعية والغذائية بالكامل وخاصة في الامد القصير وربما الطويل. اذ نصت اتفاقية الزراعة في مجال النفاذ الى الاسواق الى أمكانية لجوء الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية الى العمل باتخاذ تدابير وإجراءات من أجل حماية منتجاتها الزراعية المحلية، من خطر المنافسة الشديدة الغير المتكافئة التي قد يحدثها اندفاع الواردات الزراعية بكمية كبيرة و مفاجأة, أو عند الانخفاض الكبير في اسعارها وذلك بفرض رسوم جمركية اضافية، فضلا عن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، وطبقا لذلك يمكن للعراق اتخاذ هذه الاجراءات في حالة تعرض منتجاته الزراعية الى تلك المنافسة للحد الذي تسمح به قواعد الحماية, والتدابير الوقائية لاتفاقية الزراعة .[1]

وهذا يتطلب أتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة الآتية :

ا- تحديد السلع المنتجات الزراعية التي لها أهمية الخاصة ، والمتمثلة بمحاصيل الرزنامة الزراعية للعراق والمنتجات المهمة الأخرى مثل (القمح) والتي تكون عرضة لمثل هذه الحالات , والموجودة مسبقا

[1] رعد سليمان ذنون المولى, القيود والممكنات امام جمهورية العراق للانتماء الى منظمة التجارة العالمية, رسالة ماجستير في الاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل,2012,ص105.

في جداول الالتزامات وذلك لأجل اتخاذ اجراءات وقائية لحمايتها وكذلك اعلام (WTO) عند حصول تلك الحالات والاجراءات المتخذة بصدده ومدة سريانها[1]

ب - قانون المنافسة ومنع الاحتكار ، لحماية المنتجات الزراعية المحلية وكذلك حماية المستهلك وضمان حرية المنافسة والنفاذ الى الاسواق بالوقت نفسه ، عن طريق خلق اسواق تكون ظروف المنافسة فيها متجانسة ، لتشجيع وتنمية المنتجات الزراعية لما للمنافسة ومنع الاحتكار من أهمية في خلق حافز لخفض الكلفة والسعر وتحسين الجودة للمنتجات المحلية، بما يسمح لها من منافسة المنتجات الاجنبية والتأثير في السوق. ولا يوجد في العراق قانونا للمنافسة سابقا, لكون النظام الاقتصادي قد كان قائم على المركزية والحماية الشديدة والتخطيط الشامل في ادارة شؤون الاقتصاد والتجارة.

2-1: : دعم الصادرات

أن الغاء القيود الجمركية بالنسبة المنتجات الزراعية وتحويلها الى تعريفات مكافئة, سوف يؤدي الى فتح الاسواق العالمية امام الصادرات العراقية من المنتجات الزراعية, وخاصة المنتجات التي يتمتع العراق بميزة نسبية في إنتاجها ومنها الفواكه والخضراوات والتمور ، وذلك نظرا لأن عملية التعرفة تستهدف ضمان حد أدنى للنفاذ الى الاسواق بالنسبة للصادرات من المنتجات الزراعية التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية شديدة قد تصل الى حد خطر الاستيراد . وبموجب اتفاقية التجارة في السلع الزراعية سوف تنخفض بنسبة (36%) من قيمة الدعم الاجمالي للصادرات , وبنسبة 21% من كمية الصادرات التي تخضع للدعم, وذلك خلال 6سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و10 سنوات بالنسبة للدول النامية, اما الدول الاقل نموا فليس مطلوب منها اجراء أي خفض, ومن ثم فأن ما يهم الدول النامية انه سوف يكون الزاما على الدول المتقدمة تخفيض دعمها للصادرات الزراعية, مما يوفر فرصة أكبر امام التصدير للدول النامية طالما ان الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في القطاع الزراعي. [2]

أنَ التخفيض على الصادرات العراقية من السلع الزراعية له اثر واضح على مدى تطور الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية، وكذلك على مدى الاصلاحات في مجال السياسة الزراعية وتنمية الصادرات, مع ملاحظة أن فرض تخفيض القيود امام الصادرات الزراعية العراقية, سوف يؤدي في الوقت ذاته الى زيادة مصادر المنافسة, وذلك بإزالة نفس القيود امام الواردات الزراعية المشابهة من دول أخرى قد تكون أكثر تنافسية في مجال هذه الصادرات من العراق، وعلى هذا الاساس فأن زيادة نفاذ الصادرات الزراعية للخارج وقدرتها على المنافسة يرتبط بمدى جودة ومواصفات هذه الصادرات والجهود

[1] فاضل جواد دهش, الآثار المحتملة من انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية, اطروحة دكتوراه الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد,2008,ص155.

[2] عمار محمود حميد, نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المعرفية في ظل تحديات اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مع اشارة خاصة الى العراق, اطروحة دكتوراه ,كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد,2016 ,ص89.

التسويقية وبتوافر المنتج في الأوقات المطلوبة بالكميات والاسعار المنافسة. [1] وبأسعار محددة مركزيا وتكون في معظم الاحيان اقل من كلفة استيرادها وذلك عن طريق اعتماد سعر الصرف الرسمي اساسا في تحديد السعر وتحميله بعض المصاريف الادارية، اما بالنسبة للتجهيزات المنتجة محليا فأنها تباع باقل من سعر تكلفة الإنتاج

3-1: الدعم المحلي

أن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية يعني التزام العراق بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تدفق المنتجات الزراعية الى السوق العراقية والتنافس مع المنتج المحلي, أن القطاع الزراعي بوضعه الحالي والذي يعاني من انخفاض في الإنتاجية وعدم استخدام التكنولوجية الحديثة وضعف الادارة المزرعية، فضلا عن المعوقات الطبيعية مثل مشكلة الملوحة وانجراف التربة والاعتماد على الزراعية غير المضمونة الزراعة الديمية وندرة الموارد المائية, كل هذه المعوقات تشير الى عدم قدرة المنتج المحلي الزراعي من منافسة المنتجات الزراعية الاجنبية على الاقل في الامد القصير. ان تجربة اقتصاد السوق الحر جعلت من العراق دولة قائمة على الاستيراد بشكل لم يسبق له مثيل، اذ شهد اعلى نسبة من البطالة والتضخم النقدي والفساد المالي والاداري وتدهور الطاقة الإنتاجية للقطاع الزراعي والصناعي، مما عمق من ظاهرة التخلف واغراق السوق العراقية بالمنتجات الأجنبية, لقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ أثرا سيئا على الاقتصاد العراقي، ولم يخضع الاستيراد لأي قيود سوى ضريبة (5%) قبل ان يصبح (10%) في موازنة 2006 فترتب على ذلك اغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الاجنبية وبأسعار تنافسية تجاه المنتج الزراعي المحلي، مما ترك آثارا سلبية على القطاع الزراعي.[2]

ومن اجراءات تخفيض الدعم:

ا- يتعهد العراق بالتخفيض التدريجي للدعم المحلي المشوه للتجارة الزراعية, والإنتاج الزراعي والمسمى بتدابير الصندوق الاصفر, ويتضمن الدعم المباشر للإنتاج (الدعم السعري) ودعم مستلزمات الإنتاج الذي يقدمه لقطاعه الزراعي وبنسبة (13,3%) خلال مدة التنفيذ عن متوسط الدعم الزراعي , واذا كانت نسبة الدعم الزراعي اعلى من نسبة الحد الأدنى وهي (10%) من متوسط قيمة الإنتاج الزراعي الاجمالي, ويعفى من التخفيض اذا كان نسبة الدعم دون ذلك أي دعم منخفض جدا ويسمح له بتقديم الدعم الاصفر.

[1] الويس عبوش يونور, شهاب احمد اسماعيل, آثار انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, المجلد (9), العدد(30),2011,ص17.
[2] الويس عبوش يونو و شهاب احمد اسماعيل, , مصدر سابق, ص18.

ب- تحديد وثيقة الدعم الزراعي المحلي دوريا, وأخطار (WTO) بالتغيرات التي تحدث عليها وعلى أي وسائل دعم جديدة.

ج- أخطار(WTO) بأنواع الدعم المحلي الزراعي الأخرى أن وجدت, ويسمح له بتقديم هذه الأنواع من الدعم ضمن ضوابط نصت عليها الاتفاقية الزراعية, كونها لا تؤدي الى تشويه الإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية, فهي لا تخضع لالتزامات خفض الدعم وتحظى بالإعفاء من تحديات (WTO) وفق نظام مراقبة لهذا النوع من الدعم الزراعي. [1]

ثانيا: التحديات والكلف المحتملة للاتفاقية الزراعية على القطاع الزراعي في العراق

يؤدي تطبيق العراق للاتفاقية الزراعية ضمن WTO الى حدوث مجموعة من التحديات والتي يمكن بيانها وفقا لما يأتي :

1- يواجه العراق تحديات كبيرة في حماية منتجاته الزراعية المحلية وتنميتها ،لاسيما في المدى القصير عند تخفيض رسومه بنسبة (24%) من قيمة الواردات الزراعية طبقا لأحكام اتفاقية الزراعة ، اذ تتفوق هذه الواردات على المنتجات المحلية من ناحية (السعر والنوع) .[2]

2 -ان تخفيض الدعم الزراعي من الدول الصناعية الكبرى سيؤدي الى ارتفاع الاسعار للمنتجات الزراعية ومزيد من إختلال الميزان التجاري للمنتجات الزراعية المستوردة في العراق ؛ لأنه وفق اتفاقية الزراعة فأن الدول النامية مطالبة بتخفيض التعريفة الجمركية وحجم الدعم المقدم للصادرات وفتح الاسواق امام الاستيراد, ولا يقتصر التحرير على المنتجات التجارية فقط بل يشمل أيضا إزالة القيود الكمية والادارية وتكون الدول الاعضاء ملزمة بفتح اسواقها امام كميات تصل الى 3% من استهلاكها المحلى وتحويل الحواجز التعريفية كافة الى حواجز تعريفية واضحة ، ولكن المشكلة التي تواجه الصادرات العراقية من سلع زراعية أن معظم المنتجات لا تسد الاحتياج المحلي بسبب ما يعاني من عجز في الميزان التجاري المحلى.

3- المنافسة الشديدة التي تتعرض لها المنتجات المحلية العراقية من الواردات الاجنبية والتي باتت في ظل تطبيق نظام التعرفة الجمركية من أهم التحديات التي تحيط بالزراعة العراقية ، ولا بد من تأكيد الأهمية القصوى لرفع كفاءة الإنتاج والتسويق للمنتجات المحلية وتقليل تكاليف الإنتاج المحلى لمواجهة الواردات الرخيصة، وهذه المشكلة قد تبقى سائدة لمدة تطول أو تقصر تبعا لجهود الدولة في الاسراع في اصدار

[1] فاضل جواد دهش, مصدر سابق,ص160.
[2] الويس عبوش يونو و شهاب احمد اسماعيل،ص17.

قانون التعريفة الجمركية وقانون حماية الإنتاج الزراعي المحلي ضد سياسات الاغراق من البلدان المصدرة للعراق.

4- يمكن ان يؤدي عملية الانضمام الى الاضرار بالأمن الغذائي للبلد عن طريق دخول السلع الزراعية بأسعار تنافسية تحد من الإنتاج المحلي الذي يعاني اصلا من مشاكل كثيرة جعلت من العراق بلدا مستوردا وبشكل كبير للسلع الغذائية.

5- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وبضمنها المواد الغذائية, سيؤدي الى زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية وما ينجم عنها من تفاقم حدة العجز المزمن في الميزان التجاري الزراعي.[1]

ثالثا: الآثار المتوقعة لاتفاقيات تحرير التجارة الدولية على القطاع الزراعي في العراق:-

أن رغبة انضمام العراق الى (WTO) تعني تطبيق قواعد واحكام الاتفاقيات التجارية المنظمة ، والتي تؤثر بصفة مباشرة في السياسات والممارسات التجارية للدولة الراغبة في الانضمام ، ومن أهم الآثار المتوقعة على القطاع الزراعي العراق وتجارته الزراعية الخارجية ما يأتي:

3-1:الآثار الإيجابية:

1- أن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية له جوانب متعددة لجميع القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي, فعلى سبيل المثال سيتم فتح الاسواق العالمية امام السلع العراقية الزراعية محليا ، وبالمقابل سوف يتم فتح السوق المحلية أمام المنتجات الزراعية الواردة وهذا يعني المنافسة الا أن العمل على العناية بجودة المنتوجات الزراعية والمحلية وجعلها مطابقة للمواصفات الزراعية العالمية عن طريق تنظيم الجيد للإنتاج الزراعي وتطوير المحاصيل الزراعية ذات الميزة التنافسية والعناية بجودة المنتوجات الزراعية التخصصية مثل الزراعة العضوية والزراعة المحمية سيصب في صالح المحاصيل المنتجة محلياً ويسهل تسويقها محليا ودوليا.[2]

2- من المتوقع أن ترتفع اسعار السلع المستوردة بسبب تطبيق احكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض الدعم و إنتاج السلع، وهذا الارتفاع في الاسعار يدفع بعض الباحثين الى توقع حدوث آثار إيجابية على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات، القمح بصفة خاصة وذلك أن ارتفاع السعر سيشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحة المزروعة, فضلا عن دخول منتجين جدد بهدف الاستفادة من

[1] أياد علي سلمان الشمري, رضا عبد الجبار، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة إليها، مجلة اداب الكوفة ، العدد(10),السنة الرابعة، 2012 م، ص20.

[2] لهيب توما ميخا، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الواقع والطموح، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة ٩، العدد (30),٢٠١١ م، ص ١45

ارتفاع الاسعار كما أن الارتفاع المتوقع سيرفع استيرادات العراق أكثر تكلفة, ومن ثم فأن الاستيرادات الزراعية ستنخفض الى الحد الذي يمكن معه أن يعود الميزان التجاري للسلع الزراعية الى وضع التوازن.

3- نجح العراق أثناء المفاوضات التمهيدية بتحديد سقوف جمركية جديدة لأهم السلع الزراعية الرئيسية في البلد التي يتم فيها الاستثمار فيها مثل التمور والقمح والرز ولحوم الدجاج وبعض اصناف الخضروات والفواكه، وهذا من شأنه ان يضمن الحد الأدنى من الحماية لتلك المنتجات من منافسة السلع الزراعية المماثلة المستوردة، وقد قدم العراق سقوف جمركية جديدة بلغ توسطها (20 %)، لافتا القول في المفاوضات الأخيرة مع العديد من المجموعات الدولية ولاسيما الأمريكية والدولية والصينية هذا المتوسط في حد ذاته مكون إيجابيا بالنسبة للقطاع الزراعي العراقي، وكذلك بالنسبة لأصحاب المشاريع الزراعية المتخصصة على الاقل لعدة سنوات بعد الانضمام لإتاحة المجال امام الزراعة والصناعة الزراعية للنهوض والتطور في المرحلة التمهيدية.[1]

4- إن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية لا يعني إلغاء الدعم الحكومي بشكل كامل و احكام المنظمة تطالب بتخفيض الدعم الزراعي الذي يشوه التجارة الدولية للسلع الزراعية (الصندوق الازرق، والصندوق الاصفر) ، فضلا عن خفض الصادرات الزراعية بنسبة كبيرة يؤدي الى إغراق السوق الدولية بالمنتجات الزراعية لأي دولة كانت, الا إن احكام ولوائح المنظمة تسمح باستمرار الدعم الزراعي الذي يقع تحت اجراءات ما يسمى بالصندوق الاخضر، وهذا الدعم الزراعي يشمل مجالات كثيرة مثل إنشاء البني التحتية للمشاريع الزراعية والسدود والمنازل ودعم الخدمات للأبحاث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي, وهذا سيضمن استمرار الدعم الحكومي في كل الاتجاهات مما يؤدي الى تطور القطاع الزراعي من اذ الكم والنوع.

3-2:الآثار السلبية:

1- على الرغم من أنه يمكن أن يحقق إلغاء التعريفة الجمركية فائدة للعراق عن طريق توفر المنتجات الزراعية والغذائية الاساسية وبعض المنتجات الحيوانية لسد الاحتياجات المحلية منها ، الا أنه بالنسبة الى المنتجات الزراعية الأخرى التي يمكن لإنتاجها المحلي أن يسد نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي مثل الفواكه والخضر والتمور فأنه يتوقع ان تتعرض الى خسائر في الامد القصير لمنافسة الواردات الاجنبية والتي تتفوق عليها من ناحية السعر والنوعية ، مما يؤدي الى تراجع الإنتاج المحلى من هذه المنتجات.

[1] مناف الصائغ, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة ديالى,2015, ص2.

2-استمرار انكشاف اقتصاد العراق بدرجة عالية على الخارج استيرادا وتصديرا واستنزاف جزء متزايد سنة بعد أخرى من دخله القومي عبر التجارة الخارجية.

3-إغراق العراق بالسلع ورؤوس الاموال من الاحتكارات الدولية التي ستوظف رؤوس اموالها في المجالات والقطاعات التي يرغب فيها رأس المال الدولي دون أي اعتبار الحاجات وضرورات التنمية الاقتصادية العراقية .[1]

4- يتوقع حصول ارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي في ظل حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية لمنتجات تسري عليها الحقوق مثل البذور المحسنة وافراخ الدواجن، اذ يتطلب الحصول عليها جراء اتفاقات مع الاطراف المالكة لحقوق الملكية الفكرية فيها، وقد يترتب على ذلك نقص في الحصول على هذه المستلزمات وارتفاع التكاليف وتدهور الإنتاجية الزراعية.

5- أن المنتجات الزراعية المحلية لا تستطيع منافسة المنتجات الزراعية الاجنبية المماثلة لها من ناحية الاسعار والجودة وما قد ينجم عن ذلك من تردي الأوضاع الزراعية وزيادة معدل البطالة.[2]

6- أن خفض التعريفات الجمركية المتفق عليها فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية , هو حصول تخفيض في صادرات العراق العامة وهذا بدوره يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة للعراق, وقد ينتج عن ذلك بضرورة البحث عن موارد أخرى لتعويض ذلك, مثل فرض الضرائب أو العمل على زيادتها على الافراد والمشاريع الزراعية وهذا يؤدي الى توليد آثار سلبية على تكاليف الإنتاج الزراعي.[3]

رابعا: مقومات نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي الزراعي في العراق

أن متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق لا تقتصر على اصلاح الهياكل السعرية وتوفير شروط المنافسة في الاسواق بل تتعدى ذلك في العمل على ارساء مقومات النجاح المطلوبة العملية الاصلاح والتي تكمن فيما يأتي :

4-1: الاصلاح القانوني : ويتم ذلك عن طريق وضع التشريعات القانونية الخاصة في ادارة المياه وحصر الحيازة للأراضي الزراعية بنوعين اساسين ، الملك الصرف للأشخاص أو الجماعات والاراضي المملوكة للدولة، وإعادة النظر بكافة القوانين التي تحكم العلاقات الزراعية بقانون شامل وأحد ينسجم مع الواقع الجديد ، الاهتمام بموضوع الملكية وازالة الشيوع وإعادة النظر بقانون الارث وتمليك الاراضي

[1] هدى مهدي علي البياتي, ظاهرة الاغراق وتأثيرها على إنتاج القطاع الزراعي في العراق, رسالة ماجستير ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلا,2018,ص68.
[2] عمار محمود حميد, ثائر محمود رشيد, نقل التكنولوجيا في العراق في ظل اتفاق **trips** وعضوية منظمة التجارة العالمية, مجلة الادارة والاقتصاد, المجلد(4) , العدد(16),2015, ص190
[3] رعد سليمان ذنون , مصدر سابق,ص209.

لأصحاب الحيازات من مستشريها الفعليين تعديل قانون الاصلاح الزراعي 117 لسنة 1970 بما يسمح فيه لحق التنازل الى الغير من هم أكثر قدرة وارتباط بالقطاع الزراعي تطبيق القانون 35 لسنة 1983 على المساحات الكبيرة فقط .[1]

2-4: الاصلاح الاجتماعي : تهيئة ذهنية القائمين على الاصلاح الاقتصادي ,وبقية المواطنين عن طريق حملة اعلامية ودورات تدريبية وتنافسية في المدارس والجامعات, لإزالة الافكار الخاطئة التي ترسخت عبر عقود طويلة خلقت حالة من الاعتماد الكلي للمواطن العراقي على الدولة, بالشكل الذي يدفع بالرفض القاطع لأي عملية تغيير اقتصادي جذري نحو اقتصاد السوق, وربما يشكل الخوف على المستقبل جزءا كبيرا منه ,في الوقت الذي يشكل فيه الحاضر تهديدا كبيرا للمستقبل في زمن يتغير فيه العالم بسرعة وتكون موجة عارمة من العولمة والمنافسة الدولية, ومن ثم تكوين مجتمع سائد فيه عمليات الاصلاح الاقتصادي .[2]

المطلب الثاني: كيفية الاستفادة من التجارب الدولية فيما يخص الأخذ باتفاق الزراعة خاصة والانضمام الى منظمة التجارة العامة بشكل عام

أولا: الاستفادة من مبادئ منظمة التجارة العالمية

يمكن للعراق في حالة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية الاستفادة من المبادئ الاساسية لهذه المنظمة والحصول على مميزات التي تتمتع بها الدول المنظمة لمنظمة التجارة العالمية ويمكن أيجازها كالأتي:

1-1: مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية

ا- يمكن العراق الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عن طريق عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية المتعلقة بالصادرات والواردات الزراعية و لاسيما ما يتعلق بالتخفيضات الجمركية و التي تمنحها دولة عضو في الاتفاقية الى دولة أخرى سواء كانت عضو في الاتفاقية ام لا وهذا يعني أن العراق يستفاد من المزايا التجارية الممنوحة للدول المتقدمة المنظمة الى WTO.

ب- كما يمكن للعراق الافادة كذلك من هذا المبدأ وذلك أن جميع المنتجات التي يستوردها أي طرف متعاقد من طرف اخر متعاقد في الاتفاقية لا تخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى ضرائب محلية أو أي مصاريف أو اجراءات أخرى من أي نوع في ما لا يزيد عن تلك المطبقة على المنتجات محلية المنشأ المشابهة، كما لا يجوز لأي طرف أن يفرض ضرائب أو مصاريف أخرى على السلع الزراعية المحلية

[1] المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي, الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية في العراق,2010,ص4.
[2] عبد الستار عبد الجبار موسى, واقع الاقتصاد العراقي آليات التحول نحو اقتصاد السوق,2010,ص18.

أو السلع المستوردة بطريقة تتعارض مع المبادئ الموضوعة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية.

ويمكن للعراق الافادة من الاستثناءات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية فيما يخص مبدأ حق الدولة بالرعاية للدول النامية ومن هذه الاستثناءات ما يلي : [1]

1- يمكن للعراق الافادة من التسهيلات لتحرير التجارية والعلاقات التفضيلية بينه وبين الدول المتجاورة له , فوفق المادة الأولى من نص الاتفاقية والذي يعني عدم الغاء أي تفضيلات جمركية لا تتعدى المستويات السارية بين الدول المتجاورة و التي ترتبط معا بعلاقة تجارية ذات مزايا تفضيلية معينة أو علاقات سياسية ذات طبيعة حمائية اذ يمكن وضع الشروط ومميزات تخدم الطرفين وهذا مستثناة من مبادئ الاساسية للدولة الأولى بالرعاية.

2- يمكن العراق حماية صناعاتها الناشئة وتقوية اقتصادها , فقد اصدرت منظمة التجارة العالمية قرارا في الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 1995 يقضي بإمكانية التمييز في المعاملات التجارية لصالح الدول النامية فقط فيمكنها ان تتبادل مزايا تفضيلية فيما بينها فقط ولا تنطبق هذه المزايا على الدول المتقدمة أو الدول المصنعة، كما لا يجوز للدول المتقدمة في الاتفاقية ان تطالب بذلك.

2-1: مبدأ المعاملة الوطنية

يمكن للعراق الافادة من مبدأ المعاملة الوطنية عن طريق المميزات التي تمنح للسلع المستوردة دون السلع المحلية ويمكن أن تتمتع بنفس هذه المزايا على السلع التي تصدرها للدول الأخرى. اذ نصت المادة الثالثة من منظمة التجارة العالمية على عدم فرض قيود تعريفية مثل الضرائب والرسوم المختلفة أو اللجوء لسن قوانين أو اجراءات تنظيمية ضد السلع المستوردة، أو منح ميزات تفضيلية للمنتجات المحلية أو وسائل أخرى بهدف حماية المنتوج المحلي أو دعمه وتمييزه عن المنتوج المستورد، كما لا يجوز لأي طرف عضو في الاتفاقية أن يكبل السلع المستوردة بقيود تقلل من حركة تداولها في السوق المحلي ,بل عليه أن يعاملها نفس المعاملة التي يحظى بها المنتوج الوطني المنشأ و الا يدعم هذا الاخير بإعانات توفر له زيادة في فرص تسويقه.[2]

[1] ينظر الى مبادئ الدولة الأولى بالرعاية والاستثناءات المتعلقة به, الفصل الأول, المبحث الثاني
[2] ينظر الى مبدأ المعاملة الوطنية, الفصل الأول ,المبحث الثاني.

3-1: مبدأ الشفافية

ا- يمكن للعراق أن يستفاد من مبدأ الشفافية في صالح التعريفة الجمركية, اذ أن جميع المعلومات والتوضيحات حول مدى تنفيذ الاتفاقات المبرمة معلنة و ذلك حفاظا على المصداقية المطلوبة من كل الاعضاء تجاه التزاماتهم, وهذا ما يدفع في أتجاه تحقيق قدر كبير من الاستقرار والقابلية للتنبؤ بالالتزامات المحددة في جداول التخفيضات الجمركية.

ب- كما يمكن للعراق الافادة من آلية نشر جميع الوثائق الرسمية بالنسبة للنشاطات التجارية, بشكل عام والزراعة بشكل خاص اذ تشير المادة العاشرة من الاتفاقية العامة للجات الى أن أي قوانين أو تنظيمات أو لوائح، أو قواعد ادارية ذات تأثير على عمليات البيع، أو الشراء أو النقل، أو التأمين أو التخزين، أو الفحص، أو العرض، أو الاستخدام، أو الخلط بالنسبة الى أي طرف من الاطراف المتعاقدة، سواء تعلقت بالتصنيف أو التقييم للأغراض الجمركية، أو معدلات الضريبة الجمركية، أو الضرائب و الرسوم الأخرى على الواردات، أو الصادرات أو المدفوعات يجب نشرها بصورة فورية. [1]

4-1:مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية

ا-يمكن للعراق الافادة من مبدأ المعاملة التفضيلية التجارية بشكل عام والزراعة بشكل خاص ، بالنسبة للتجارة الدولية ورفع نمو الاقتصاد العراقي والرفاه الاجتماعي للأفراد, فقد نصت المادة 36 على اعتراف جميع الاطراف المتعاقدة بأهمية التجارة الدولية للدول النامية و ضرورة مراعاة وضعها الاقتصادي و رغبتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و رفع مستوى المعيشة بها خاصة وأن هذه الأهداف لا تتعارض مع الأهداف المنشأة الى WTO.

ب- الافادة من المساعدات التي تقدم للدول النامية ومنها العراق في تطوير الهيكل التجاري بشكل عام ومنه الزراعي وتقليل العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ,اذ نصت المادة 36على مساعدة الدول النامية على زيادة حصيلة صادراتها وتنويع هيكل الصادرات مع السماح لها بمزايا اضافية تساعدها على الولوج الى اسواق الدول المتقدمة.

ج- يمكن افادة العراق من إلغاء الحواجز الجمركية على السلع المستوردة من البلدان الأخرى , حسب المادة 37 فأكدت على ضرورة منح الدول المتقدمة و المصنعة أولوية كبيرة لتخفيض و إلغاء الحواجز الحالية، أو المحتملة امام المنتجات الخاصة بالدول النامية ومنها الزراعية وتتضمن هذه الحواجز الضرائب الجمركية و القيود التي تفرق بين المنتجات في شكلها الأولي و شكلها المصنع امام صادرات

[1] ينظر الى مبدأ الشفافية, الفصل الأول ,المبحث الثاني.

الدول النامية و منع اعاقة نمو الاستهلاك المحلي من المنتجات الأولية في شكلها الخام أو المصنع و التي يكون مصدرها الدول النامية.

د- يمكن للعراق حماية صناعته الناشئة , وذلك عن طريق المادة 78 من اتفاقية WTO , التي منحت الدول النامية حماية الصناعات الناشئة لديها عن طريق تمتعها بإجراءات اضافية توفر مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفة الجمركية بما يضمن الحماية اللازمة لضمان قيام هذه الصناعة الناشئة في الدول النامية. [1]

ثانيا: امكانية افادة العراق من تجارب عينة الدراسة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والأخذ بالاتفاقية الزراعية

يمكن للعراق الافادة من التجارب الدولية لدول عينة الدراسة عن طريق ما يأتي :

2-1: الانضمام

يستطيع العراق وعن طريق التجربة الاردنية والهندية والمصرية في انضمامهم لمنظمة التجارة العالمية عن طريق إدخال بعض الاصلاحات في النظام التجاري وتعديل القوانين بما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية وذلك عن طريق ما يلي:

ا- يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الاردنية بإدخال جملة من الاصلاحات على نظامه التجاري, اذ شملت تغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، و تم تعديل واستحداث عدد من القوانين خاصة في مجال الملكية الفكرية. كما تم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس و الزراعة و حماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك والاستيراد والتصدير، الى جانب نظام استثمارات غير الاردنيين ومن جانب اخر، كما التزمت بموجب انضمامها الى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يوفر حرية نفاذ موردي الخدمات والمستثمرين الاجانب من الدول الاعضاء في المنظمة الى السوق الاردني وبما ينسجم مع التشريعات الاردنية السارية و تحسين البيئة الاقتصادية عن طريق سياسة الانفتاح الاقتصادي وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمل على زيادة كفاءة القطاع الحكومي وهيكلة القطاع المالي وتحرير التجارة والاندماج في الاسواق العالمية وخصخصة الكثير من القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنى الاساسية .وتدل النتائج الملموسة بان الدخول في المنظمة سيزيد من المنافسة في السوق المحلى ومن كفاءة وفاعلية قطاعات الإنتاج ومن انخفاض اسعار السلع الاستهلاكية وانتشار معايير الجودة والتنوع في السلع المستوردة وزيادة فرص العمل ودخل الفرد وزيادة

[1] ينظر الى مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية, الفصل الأول, المبحث الثاني.

الدخل من الضرائب المفروضة على الشركات الاجنبية العاملة في البلد، وسيمنح البلد العديد من المزايا التجارية والاستثمارية، ومنها أن فرص التصدير اصبحت متاحة الى 135 دولة، كما تتعهد المنظمة بحصول الشركات على معاملة عادلة ومساوية لمنتجاتها وخدماتها داخل اسواق الدول الاعضاء. [1]

ب- يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الاردنية الهندية وذلك بتجميد جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية الجديدة ، وإلغاء جميع القيود الكمية غير القانونية لاتفاقية الجات ، بالإضافة الى إلغاء جميع الرسوم المفروضة على المنتجات الأولية الاستوائية ، ووضع جدول زمني لخفض وإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات شبه المعالجة والمنتجات المعالجة .كما سمحت بالحفاظ على قيود الاستجابة السريعة لاتفاقية الزراعة والمنسوجات ، وهما قطاعان رئيسيان لهما أهمية تصديرية خارج اتفاقيات الجات , وكانت الامتيازات الممنوحة بموجب ترتيبات المعاملة الخاصة والتفضيلية مثل نظام الأفضليات المعمم مؤهلا بشدة وتمييزية وغالبًا ما تكون غير جوهري, وبشكل عام النظر الى منظمة التجارة العالمية على أنها منتدى دولي لمعالجة عدم التناسق في ميزان القوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية ومنتدى لتحرير السياسات التجارية والاندماج مع التجارة العالمية. [2]

ج- اما تجربة مصر فقد قامت عن طريق مشاركتها في مفاوضات جولة الأورجواي وما قدمت بتقديم مقترحات تعمل على أضافة بعض الاحكام وتعدل على البعض الاخر في العديد من الاتفاقيات التي أسفرت عنها الجولة لكي تتناسب مع الظروف الاقتصادية, وتعظم من الاستفادة من هذه الاتفاقيات كما تقلل من السلبيات التي يمكن ان تترتب عليها عند تطبيقها وقد قدمت مصر التزامات محددة في أربعة من اصل 12 قطاعا في تصنيف WTO. وأن عدد القطاعات التي تعهدت فيها مصر بالتزامات هو مؤشر أولي لكيفية تشابه مصر أو اختلافها عن مجموعات دول منظمة التجارة العالمية , وبشكل عام فأن مصر أقل التزاما بتحرير خدماتها عن طريق WTO. كما تشير أحجام الالتزامات التي تعهدت بها مصر الى منظمة التجارة العالمية الى أن الحكومة لم تنجذب الى الفوائد المتوقعة لاتفاقية WTO, وان الآثار المترتبة على الاتفاقية في جدول مصر محدودة للغاية. ويمكن افادة العراق من تجربة مصر وذلك بإضافة بعض الاحكام والتعديل على القوانين والاحكام الأخرى بما يتناسب للظروف الاقتصادية للعراق بما يعزز من الاثار الإيجابية منها[3]

[1] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثاني.
[2] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثالث
[3] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الأول.

2-2: تجارب تنفيذ الاتفاقية الزراعية وامكانية افادة العراق منها

2-2-1: الدعم المحلي

ا- عن طريق تجربة الهند كانت التزاماتها بموجب اتفاقية الزراعة في حدها الأدنى لان الهند كانت تقدم بالفعل قدرا ضئيلا للغاية من الاعانات السارية, ومن ثم لم تكن الهند بحاجة الى خفض كبير في مستوى الاعانات بموجب اتفاقية الزراعة ,بدلا من ذلك يمكنها زيادتها من أجل جعل مزارعيها ومنتجاتهم قادرة على المنافسة في السوق العالمية, ومع ذلك فقد قامت الهند في اظهارها لالتزامها الهائل باتفاقية الزراعة, بتخفيض جميع أنواع الاعانات دون النظر الى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لسبل عيش غالبية السكان.[1]

ب- اما التجربة المصرية لم تقدم مصر بأية تعهدات لتخفيض الدعم المحلى اذ انها لا تقدم دعما محليا من الاصل، ولذلك ورد القسم الأول من الجزء الرابع من جدول تنازلات مصر والخاص بتعهدات تخفيض الدعم المحلي خاليا من أي تعهدات بالتخفيض بما يدل على عدم وجود مثل هذا الدعم، مع ملاحظة ان الاتفاق يسمح بتقديم دعم محلى يصل الى 10% من اجمالي قيمة السلعة دون ان يخضع لتعهدات التخفيض. وهذا يعني عدم ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية سواء المنتجة للسوق المحلى أو التي يتم تصديرها، أي انها تظل محتفظة بقدرتها التنافسية بالنظر لعدم وجود دعم يتم تخفيضه من ناحية أخرى يؤدى قيام الدول المستوردة بتخفيض الدعم المحلى للمنتجات الزراعية المشابهة لصادرات مصر إليها الى ارتفاع اسعار هذه المنتجات في هذه الدول، وهذا يعطى فرصة أكبر للصادرات الزراعية المصرية للمنافسة في الاسواق الدولية. [2]

ج- من التجربة الاردنية ترتبت على الاردن تخفيض الدعم الاجمالي المحلي, الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين المحليين وذلك بنسبة (13.3%) وعلى مدى (7) سنوات من تاريخ الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ففي الصندوق الاخضر للدعم المحلي نجد انه يفي بالمتطلبات الاساسية, اما الصندوق الازرق فهو مفيدا في تحويل الدعم المشوه للتجارة الى دعم أقل تشويها مع الالتزام بالتخفيض التي تؤدي الى الغائها.[3]

[1] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثالث.
[2] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الأول.
[3] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثاني.

2-2-2: دعم الصادرات

ا- من التجربة المصرية لم تعلن مصر عن أي دعم للصادرات في جداول الالتزامات التي أبلغتها الى منظمة التجارة العالمية. ولكن يمكنها الاستفادة من استخدام المرونة والمزايا الممنوحة لها في مجال دعم الإنتاج ودعم التصدير(تدابير الدعم الخاص المستثناة من التزامات التخفيض بموجب الصندوق الاخضر واحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية) بهدف تنمية قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني فيها لزيادة قدراتها بتخفيض الدعم اما بإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج الزراعي والتركيز علي السلع الرئيسية أو ارتفاع الاسعار نتيجة تخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير وفقا للنسب المشار إليها من قبل. كما قدمت مصر بالفعل بعض الحوافز لتشجيع الصادرات المبينة في الملحق الأول لاتفاقية الاعانات وتدابير الرسوم الجمركية المقابلة وعلى سبيل المثال يمكن خفض الرسوم الجمركية لتشجيع زيادة المكون المحلي و انشطة الإنتاج الموجّه للتصدير. كذلك يقدم بنك تنمية الصادرات في مصر قروضا قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الصناعات المخصصة للتصدير كما يقدم تسهيلات ائتمانية لتمويل مستلزمات الإنتاج اللازمة لهذه الصناعات. وتعد المنتجات الزراعية المجهزة من بين الانشطة التي تستفيد من هذه التسهيلات الائتمانية وقد ألغي تقريبا الحظر الذي كان مفروضا على الصادرات والذي كان مطبقا من قبل على بعض المنتجات الزراعية. [1]

ب-لم تبلغ الهند في جولة اوروغواي عن أي دعم مباشر للصادرات من المنتجات الزراعية في فترة الأساس, وقد الغى ما كان موجودا من أشكال هذا الدعم منذ 1991 على المنتجات الزراعية وغير الزراعية, ورغم أنه ليس من حق الهند منع أي شكل من اشكال هذا الدعم في المستقبل, فبوسعها بموجب الاحكام الخاصة بالبلدان النامية في اتفاقية الزراعة، دعم تكاليف تسويق الصادرات والنقل الداخلي وكذلك تكاليف شحن الصادرات, ولم يتم استبعاد ممارسة هذا الحق وخصوصا بالنسبة للزهور والفواكه والخضر. ولكن الهند لم تبلغ منظمة التجارة العالمية بأي شكل من اشكال هذا الدعم, ومع ذلك تقدم الحكومة بعض الحوافز للصادرات الزراعية، عن طريق تدابير مثل التدابير الواردة بالملحق(1)لاتفاقية الاعانات وتدابير الرسوم الجمركية المقابلة ولاسيما استثناء ارباح بيع الصادرات من ضريبة الدخل ودعم أسعار الفائدة[2]

ج-تقترح الاردن على دول منظمة التجارة العالمية إلغاء جميع اشكال دعم الصادرات , أي أن دعم الصادرات يكون مقيدا بمعدلات صفرية لأنه أكثر السياسات تشويها في التجارة, وينبغي تطوير ضوابط في ائتمانات التصدير أو ضمان ائتمان الصادرات أو برامج التأمين, وينبغي ان يوفر تطوير هذه

[1] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الأول.
[2] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثالث.

التخصصات مرونة كافية للبلدان النامية ومنها الاردن., والتي تقترح حظر جميع قيود التصدير على المنتجات الزراعية وربط دعم الصادرات عند مستوى الصفر.[1]

2-2-3:الوصول الى الاسواق

1- من التجربة المصرية في مسألة الوصول الى الاسواق , قامت مصر بربط جميع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية, وكانت معدلات الربط بالنسبة لمعظم المنتجات تتراوح بين (5 و60%) مع التزام بخفض هذه المعدلات بالتدريج, كذلك التزمت مصر بربط عدد قليل من التعريفات النوعية على التبغ ومنتجاته. وفى يونيو / 1995 لجات مصر الى اعمال الفقرة (ب من المادة 18) من اتفاقية الزراعة (الخاصة بالتدابير التجارية التي تتخذ لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات) ولكنها تعهدت بإلغاء اشكال الحظر المفروضة على الواردات بموجب هذه المادة.

2- التزامات مصر فيما يتعلق بتيسير نفاذ منتجات الدول الأخرى الى اسواقها في تحويل القيود غير التعريفية على الواردات المصرية الى معدلات تعريفية مع تخفيض التعريفة (ا) وذلك على مدى عشر سنوات

3- الافادة من الاستثناءات الخاصة التي تتضمن عدم تخفيض المعدلات التعريفية واستخدام القيود غير التعريفية على الواردات من المنتجات الزراعية على شرط تحديد تلك الواردات , كما يجب أن تكون قيمة التعريفة اقل من 3% من الاستهلاك المحلي لمصر , وبشرط عدم تقديم مصر أي دعم لصادراتها. وتتضمن اجراءات الوقاية: حق مصر في رفع المعدلات التعريفية في حدود 30% من المعدل السائد، وذلك للحد من سياسات الاغراق.[2]

ب- يمكن الافادة من التجربة الهندية وذلك عن طريق ما يلي:

1- ربطت الهند في جولة اوروغواي 81 % من جميع التعريفات الزراعية على مستويين: 34 % من جميع بنود التعريفة الجمركية في مستوى 150 %، و 47 % في مستوى 100 %، و 4 %في مستوى350 %، ونسبة 15 % أخرى في مستوى اقل من 100 %، بما في ذلك 11 بندا كانت التعريفة الجمركية المربوطة عليها بنسبة الصفر.

[1] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثاني.
[2] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الأول

2- احتفظت الهند بقيود كمية في صورة فرض حظر على الاستيراد، أو اشتراط الحصول على اذون استيراد أو توجيه الواردات فيما يتعلق بنحو 43 % من بنود التعريفة الجمركية (606) بنود من مجموع بنود التعريفة الجمركية البالغ 1398 بندا.

3- لم تتعهد الهند بأي التزامات أخرى فيما يتعلق بالنفاذ الى الاسواق (مثل حصص التعريفة الجمركية) لأنها اختارت تحديد سقوف للتعريفات المربوطة بدل من تطبيق نظام التعرفة. وبناء عليه لا تستطيع الهند الاستفاضة من التدابير الوقائية الخاصة التي تنص عليها اتفاقية الزراعة, ولم تكن تواجه أي مشكلة خاصة فيما يتعلق بالوفاء بالالتَزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية, ويرجع في جانب كبير منه الى سلسلة من تدابير اصلاح السياسات التجارية التي شرعت الهند في اتخاذها من جانب وأحد في 1994 (كجزء من العملية التي بدأت في 1991). [1]

ج- تعد الاردن أن الوصول الى الاسواق عنصر اساسي في عملية الاصلاح الزراعي, وأن المصالح المشروعة والاحتياجات الخاصة (في حالة الاردن) هي بشكل اساسي منع الآثار الجانبية السلبية للإصلاح على الزراعة والحماية من التدخلات غير العادلة في السوق من قبل البلدان التي لديها شروط عضوية اقل صرامة في منظمة التجارة العالمية ، كما تقترح ان يكون هناك فرق أكثر اتساقًا بين السعر المربوط والمطبق ليتم اعتماده في البلدان النامية. وينبغي صياغة واعتماد صيغة لتحقيق تقارب الاسعار المطبقة في نهاية الجولة ، والتي تضمن وصولا عادلا الى الاسواق للمنتجات الزراعية لكل من البلدان الاعضاء المتقدمة والنامية . كما تؤيد الاردن فكرة وجود آلية حماية منفصلة على غرار احكام الضمانات الخاصة (المادة 5 من اتفاقية الزراعة) الى جانب بند فرض قيود كمية في ظل ظروف محددة, وذلك بغض النظر عن التعريفات الجمركية في حالة حدوث طفرة في الواردات أو انخفاض في الاسعار ولضمان الامن الغذائي والمعيشي لشعوبها. [2]

[1] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثالث.
[2] ينظر الى الفصل الثاني, المبحث الثاني

الإستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

يتضح عن طريق الفصول الثلاثة التي تخص موضوع البحث (القطاع الزراعي في ظل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية- تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق) جملة من الاستنتاجات والتي تتلخص بعدد من النقاط منها كالأتي :

1. يعد القطاع الزراعي المصري من أقل القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي, وذلك بسبب عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وضعف الإمكانيات المتوفرة واتباع طرق بدائية مثل الآلات والمكائن اليدوية في الزراعة .
2. شكّل الاقتصاد الهندي نموذجاً واضحاً على الانتقال من اقتصاد متخلف، يقوم على القطاع الزراعي كأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، إلى اقتصاد صاعد يشارك فيه القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي.
3. القطاع الزراعي في العراق من أقل القطاعات الاقتصادية التي تحضي باهتمام المستثمرين والرعاية الحكومية كغيره من القطاعات الأخرى، وقد تعرض القطاع الزراعي الى اهمال كبير في ظل الرضوخ لإملاءات التبعية..
4. يمكن الاستفادة من تجارب الدول بإدخال جملة من الإصلاحات على نظامه التجاري وتعديل القوانين بما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والزراعة.
5. بقدر أهمية قضية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وما ينتج عنها من إيجابيات يستفاد منها البلدان الأعضاء في المنظمة , الا ان هناك تحديات قد تواجه البلدان وسوف تختلف آثارها باختلاف المستوى الاقتصادي للبلد, اذ ان التحديات التي تواجه الدول النامية ليست بقدر ما تواجه البلدان المتقدمة.
6. ان التأثيرات السلبية على العراق في حالة انضمامه الى اتفاقية السلع الزراعية لمنظمة التجارة العالمية اكبر من الإيجابيات وخاصة في مؤشر الميزان التجاري الزراعي للعراق اذ يعاني من عجز كبير من عام (2000-2020).
7. ان العراق غير مهيأ للانضمام الى منظمة التجارة العالمية في الوقت الحالي, بسبب تردي الوضع الأمني والاقتصادي وعجز القوانين والتشريعات بما يتماشى مع متطلبات الانضمام الى WTO.
8. ان أحد أسباب الرئيسية في تأخر انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية هو الفساد المالي والإداري المستشري في جميع إدارات ومفاصل الدولة .

التوصيات:

1. القيام باتفاقات ثنائية ومتعددة ضمن شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لدراسة تأثير تلك الإجراءات والتشريعات على القطاع الزراعي.
2. تطالب الدول النامية بخفض الدعم الزراعي وتطالب الدول المتقدمة بخفض الإجراءات الحمائية وخفض الرسوم الجمركية على صادرات السلع الزراعية, وزيادة حصة العراق من الأسواق العالمية.
3. إعادة رسم السياسات الزراعية في مجال الإنتاج والتسويق بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين العملية التسويقية وزيادة القدرة التنافسية.
4. استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وخاصة الزراعة الذكية مناخياً.
5. تحسين مناخ الاستثمار ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة.
6. الاستفادة من تجارب الدول النامية (تجارب دول العينة) التي سبقت العراق في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية, ودراسة انعكاسات التجارية الإيجابية والسلبية للتجربة, والاستفادة من خبراتهم في الالتزامات التي قدموها والاستثناءات التي حصلوا عليها.
7. تحسين الوضع الأمني ومحاربة الفساد المستشري في إدارات الدولة العراقية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية بما يتطلب مع عملية الانضمام الى WTO.
8. تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق القيام في دعم القطاعات الاقتصادية مثل القطاعات الإنتاجية ومنها الصناعة والزراعة , والقطاعات الخدمية والتوزيعية وذلك من أجل تقليل الاعتماد على الإنتاج النفطي , وهذا يتطلب تغيير في هيكل الاقتصاد العراقي نحو تنوع مصادر الدخل وإصلاح الجهاز الإنتاجي .
9. تحسين البيئة التشريعية والقوانين في قطاعات الاقتصاد العراقي , وتعديلها من أجل اصدار تشريعات تكون موائمة مع قوانين ومتطلبات منظمة التجارة العالمية.
10. محاولة الإفادة من المساعدات التي تقدم للدول النامية ,ومنها العراق في تطوير الهيكل التجاري بشكل عام ومنه الزراعي وتقليل العجز الحاصل في ميزان المدفوعات.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.....
- المصادر العربية .....

أولا: الكتب

1. إبراهيم, ثناء, مدخل الى علم الاقتصاد, الجامعة الافتراضية السورية,سورية,2018.
2. آبادي, مجد الدين الفيروز, القاموس المحيط, دار الحديث للطبع, القاهرة,2008.
3. إبراهيم ,فتحي محمد, حالة الزراعة المصرية في ظل منظمة التجارة العالمية, القاهرة , مركز المحروسة, .2005
4. أبو الوفا ,أحمد ، الوسيط في القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة, 2010 .
5. أبو دوح ,حمد عمر حماد, منظمة التجارة العالمية واقتصادات الدول النامية, مصر ,الدار الجامعية ,2013.
6. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية للنشر, القاهرة، 2010.
7. البلاوي ,حازم , دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي ,دار الشروق,القاهرة,1995.
8. البصيلي ,خيري فتحي ، تسوية المنازعات الدولية في أطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة, 2007 .
9. الداهري ,عبد الوهاب مطر ، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة الغاني, بغداد، 1969 .
10. الداهري ,عبد الوهاب مطر, الاقتصاد الزراعي (الأسس والتطبيق), دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل- العراق ,1987.
11. الداهري ,عبد الوهاب مطر, الاقتصاد الزراعي ,دار الكتب للطباعة ,الموصل ,1980.
12. الدباش ,عبد الله حمد ,قصي قاسم الكليدار , الاقتصاد الزراعي ,دار الرسالة للنشر ,بغداد ,2018.
13. الراوي ,احمد عمر, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, دار الدكتور للنشر, بغداد,2010.
14. الريماوي واخرون, احمد شكري, مقدمة في الارشاد الزراعي ,دار الحنين للنشر والتوزيع ,عمان ,1996.
15. الزغبي ,عاكف ، مبادئ التسويق الزراعي، الطبعة الأولى, دون دار النشر، ، الأردن 2006.
16. السبهاني ,عبد الجبار حمد, الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي , دار وائل للنشر , عمان , 2000.
17. الشافعي ,محمود واخرون, مدخل الى الاقتصاد الزراعي, الطبعة الأولى ,عمان ,1986.
18. الشرفات ,علي جدوع, مبادئ الاقتصاد الزراعي , دار زهران للنشر والتوزيع ,عمان ,2012.
19. الششتاوي ,محمد امين, عماد يونس وهدان, الاقتصاد الزراعي, التعليم المفتوح, جامعة بنها, مصر,2013.
20. الصائغ ,مناف, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة ديالى,2015.
21. العاني ,سوران, علم الاقتصاد الزراعي, دار الراية للنشر, عمان, 2005.
22. الفتلاوي ,سهيل حسين, منظمة التجارة العالمية, الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان,2009.
23. اللقماني, سمير, منظمة التجارة العالمية(آثارها السلبية والإيجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية),دار الحامد للنشر,عمان,2009.

24. المجدوب ,أسامة, الجات مصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2002.
25. المعموري ,عبد علي كاظم, تاريخ الأفكار الاقتصادية , الطبعة الأولى, دار حامد للنشر , عمان, 2012.
26. الملاك ,وسام , تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية الى الكلاسيكية , الجزء الأول, الطبعة الأولى ,دار المنهل اللبناني, بيروت , 2011.
27. المهدي ,عادل ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، طبعة ثانية, الدار المصرية اللبنانية،القاهرة,2004.
28. الموسوي ,واثق علي , موسوعة التجارة الدولية , الجزء الثاني , دار الأيام للنشر,عمان,2018.
29. الموسوي, محسن باقر, الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة, الطبعة الأولى ,دار الهادي للنشر ,بيروت, , 2002.
30. الموسوي, رحمن حسن ,الاقتصاد الزراعي, الطبعة الأولى ,دار أسامة للنشر, عمان,2012.
31. الياسري ,احمد جاسم جبار, النفط ومستقبل التنمية في العراق, الطبعة الثالثة, المعارف للمطبوعات, بيروت , 2010.
32. أوستفريفيشوس, بيتراس ,جون بو مازن، "اقتصاد الهند: الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد،" في: الهند عوامل الصعود وتحديات النهوض ,الدوحة, الدار العربية للعلوم ,2010 .
33. بدوي ,سيد طه, الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس),دار النهضة العربية,القاهرة,2004.
34. جالبريت جون كينيث, تاريخ الفكر الاقتصادي, ترجمة احمد بليغ, دار عالم المعرفة, كويت,2000.
35. حندوسة ,هبة, العمالة والإصلاح الهيكلي في التسعينات , القاهرة, 1999.
36. دهش ,فاضل جواد, الآثار المترتبة عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي، مطبعة العزة, بغداد، 2010.
37. رانيا محمود عبد العزيز عمارة, تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات, الطبعة الأولى, دار الفكر الجامعي, مصر ,2008.
38. شاهين ,ماجدة, منظمة التجارة العالمية تقييم الاتفاقيات وتحديات التطبيق, مؤسسة الاهرام,القاهرة,2006.
39. شمس ,محمد زكي, خالد محمد محمود عثمان , شرح قوانين التجارة الحديثة والانعكاسات الاقتصادية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية , الطبعة الأولى , مطبعة الداودي , سوريا , 2005 .
40. عبد الحافظ ,عبد الوهاب, نحو استراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "اتفاقيات الجات واثرها على الزراعة", مركز البحوث البرلمانية, الأمانة العامة, مصر,1999
41. عبد الرحيم, خليل عليان, الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , الرياض , 2009 .
42. عبد الرضا ,نبيل جعفر, الاقتصاد العراقي-في مرحلة ما بعد السقوط, الطبعة الأولى, مؤسسة وارث الثقافية, النجف , 2008.
43. عبد الفتاح ,محمود منصور, عولمة التجارة العالمية والقطاع الزراعي في البلدان النامية, مركز البحوث العربية والافريقية ,القاهرة ,2001.
44. عبد المطلب ,عبد الحميد, الجات وآليات منظمة التجارة العالمية(من ارجوأي الى سياتل وحتى الدوحة),الدارالجامعية,مصر,2005.

45. عبد الكلام, أي .بي.جي., ووأي.س.راجان,"الهند عام 2020 ,رؤية للألفية الجديدة", ترجمة غسان نصيف, الهيئة العامة السورية للكتاب, وزارة الثقافة,دمشق,2011.
46. عدون ,ناصر دادي , الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة(أسباب الانضمام-النتائج المرتقبة ومعالجتها), دار المحمدية العامة للنشر, الجزائر,2003.
47. علم الدين ,صلاح الدين عبد محمد, دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري "دراسة مقارنة", دار النهضة العربية,القاهرة,2005.
48. عمارة ,رياض السيد احمد, اقتصاديات الإنتاج الزراعي , الطبعة الرابعة ,دار الهاني للنشر,القاهرة,2002.
49. عمر ,حسين, تطور الفكر الاقتصادي, دار الفكر العربي, القاهرة ,1998.
50. عمران ,جابر فهمي, منظمة التجارة العالمية نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية, الطبعة الأولى , دار الثقافة والنشر,عمان,2009.
51. كوثأي ,ميلون , اتفاقيات التجارة والاستثمار متعددة الأطراف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, دائرة الحقوق, 2009.
52. مابرو ,روبرت, الاقتصاد المصري(1952-1972),ترجمة صليب بطرس, القاهرة,1990 .
53. محمدين, الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقا لاتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية, دار الجامعة الجديدة, مصر,2000.
54. محمود ,محمد احمد, منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية, دار الكتب,مصر,2007.
55. مروك ,نصر الدين ، تسوية المنازعات في أطار منظمة التجارة العالمية, الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر,2014.
56. مسعود جبران, المعجم اللغوي العصري الرائد, الطبعة الثانية,دارالعلم,بيروت,1995.
57. نامق ,صلاح الدين ، قادة الفكر الاقتصادي ,دار المعارف ,القاهرة, 2018 .
58. هاشم, إسماعيل محمد, مدخل الى أسس علم الاقتصاد, المكتب العربي الحديثة للنشر, مصر, 1973.
59. ولسون ,جي هولتن, الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات , ترجمة كامل سلمان العاني , دار المريخ للنشر , السعودية ,1987 .
60. يموت ,عبد الهادي, الازمات المالية العالمية ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها, بيروت , اتحاد المصارف العربية ,2011.

ثانياً: المجلات العلمية

1. ابن يوسف ,نادية, انضمام ليبيا الى منظمة التجارة العالمية واثره في الاقتصاد الوطني,مجلة جامعة الزيتونة, العدد 18 , 2016
2. أبو مدللة ,سمير مصطفى, عيسى شحدة المغربي, الانفتاح الاقتصادي واثرة على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية ,مجلة البلقاء للبحوث والدراسات, جامعة عمان الاهلية, المجلد(21),العدد2,2018
3. ارشيد ,عبد المعطي, عبد الله حسن. حالة الأردن "1999-2010", مجلة البحوث الاقتصادية العربية, الامارات العربية المتحدة, العدد(22), 2011
4. الجعفراوي ,أيناس محمد , العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع أهتمام خاص بحالة مصر وثورتها, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, العدد(22),2015
5. الحرازي ,شبير عبد الله ، اليمن ومنظمة التجارة العالمية. آفاق اقتصادية، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها مركز البحوث والتوثيق المجلد 27 العدد 108 السنة 2006
6. الشمري ,أياد علي سلمان, رضا عبد الجبار، آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنضمة إليها، مجلة آداب الكوفة ، العدد(10),السنة الرابعة، 2012
7. الشمري ,سلام منعم, جليل الجبوري, التنمية الزراعية المستدامة في ظل المتغيرات الدولية(الواقع, التحديات, الفرص), مجلة الكوت, المجلد الأول, العدد الثالث,2010
8. الشمري ,سلام منعم, دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة واسط, العدد (18) , 2015
9. الوزني ,خالد واصف, الاقتصاد الأردني رؤية لسياسات مستقبلية ,مجلة البحوث الاقتصادية, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, القاهرة(مصر),العدد(21),2001
10. بلعور ,سليمان, التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة, مجلة الباحث,العدد6 ,2008
11. بلوفي ,احمد, نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية ,مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الملك عبد العزيز, العدد11 ,2011
12. ثابت ,ناصر عبدالفتاح, منظمة التجارة العالمية, مجلة اكاديمية شمال أوربا المحكمة للدراسات والبحوث, ,مجلد 2,عدد6 , 2019
13. جابر ,جعفر بهلول, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الطريق الى بناء اقتصاد عراقي ناهض , مجلة التجارة العراقية الالكترونية, العدد (2) ,2017
14. جليلي ,حسين, منظمة التجارة العالمية , مجلة افاق الحضارة الإسلامية , العدد13, 2012
15. جويلي ,احمد, استراتيجية النهوض بالصادرات والتنمية في مصر ,محاورات التنمية, مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, العدد(5) ,2005,
16. حسين ,أيناس فهمي, جيهان محمد السيد, اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,العدد (22),2015
17. حميد ,عمار محمود, ثائر محمود رشيد, نقل التكنولوجيا في العراق في ظل اتفاق trips وعضوية منظمة التجارة العالمية, مجلة الإدارة والاقتصاد, المجلد(4),العدد(16),2015
18. خليل ,عادل, منظمة التجارة العالمية أهم الاتفاقيات, مجلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, المجلد 4, العدد38, 2005

19. زاهر ,علي عماد محمد ,دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة القطاع الزراعي الأردني, مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة, جامعة زيان عاشور, الأردن, 2020
20. شندي ,اديب قاسم, حيدر كامل نعيم, تأثير السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة(1970-2008)مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية, جامعة واسط, كلية الإدارة والاقتصاد, المجلد1 ,العدد5, 2011
21. طاقة, محمد ,محمد نور, الاستثمار العربي واثره على الاقتصاد الأردني, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد (17), 2008
22. عبد صالح ,محمد, واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,جامعة النهرين, 2012
23. عبوش ,يونو الويس ,شهاب احمد إسماعيل، آثار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد(19),2011
24. عثمان ,سلامة غادة, احكام اتفاقية الزراعة المنظمة التجارة العالمية وآثارها على القطن المصري ,مجلة قسم الاقتصاد والمالية,القهرة,2011
25. علام ,احمد عبد السميع ، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، العدد 17 ، 2016
26. علمي ,طارق ,مايان كنعان, اصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية-الانعكاسات والسياسات, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة,2008,العدد 49
27. علي رحمن حسن ,بيداء جواد, دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,جامعة واسط ,العدد(26),2017
28. كاظم ,ثامر عبد العالي, واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية, جامعة المثنى, المجلد 7,العدد1 ,2017
29. ماهر ,اسعد حمدي محمد, التنمية الزراعية المستدامة في العراق –الواقع والتحديات, مجلة جامعة التنمية البشرية, المجلد (3),العدد (4),2017
30. معطى الله ,خير الدين, سفيان عمراني, اثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2018, مجلد الباحث الاقتصادي, مجلد 7, عدد 11, 2019
31. مهدي ,صلاح الدين واخرون, دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وافاقة المستقبلية خلال المدة(2000-2016), عدد 32, 2020.
32. ميخا ,لهيب توما ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الواقع والطموح، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة 9، العدد (30),2011
33. نازعي ,عز الدين ,طيب هاشمي، السياسات الزراعية في الجزائر كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الاقتصادية ،الجزائر, المجلد9 ، عدد 33 , 2013
34. نزار كاظم صباح الخيكاني, تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, المجلد (5),العدد (15), 2010.

35. نجادات ,عبد السلام , احمد عارف الكفارتة , اثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الامن الوطني, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد(9),2009
36. نفين ,محمد طريح, آثار تخفيض الدعم الزراعي الأوربي والامريكي على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية بالتطبيق على مصر, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, العدد(2) 2007
37. يونو ,ألويس عبوش, شهاب احمد إسماعيل, آثار انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, المجلد (9),العدد(30),2011

ثالثاً: بحوث وتقارير

1. اتفاقيات الجات واثرها على الزراعة المصرية, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 99,معهد التخطيط القومي,جانفي,1999
2. الاخضر بن عمر, آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2007
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة.
4. العبودي ,علي عبد الرحيم, جدلية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية wto,مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2021
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحه الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ الى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية , الأمم المتحدة نيويورك , 2005
6. المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي, الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية في العراق,2010.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية , دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية , الخرطوم 2009
8. حردان ,عبد الهادي, اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ,مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية, الامارات,2004
9. خطاطة ,ليث محمود, قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية, بحث مقدم الى الجامعة الأردنية, 2011
10. رضا ,نيفين سعيد, انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (الفرص والتحديات),بحث غير منشور, بغداد, 2010.
11. سفيان العيسة, الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر, أوراق كارنيغي, سلسلة الشرق الأوسط, العدد(5) 2007,
12. شروقي, زين الدين, مؤشرات قياس التنمية الزراعية في الجزائر, الملتقى العلمي حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني, الجزائر, 2018

13. عبد المجيد ,عبير عبد السلام, دور منظمة الجات في تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية, اعمال الندوة القومية الثانية: الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية, جامعة حلوان,1999.

14. غردي ,محمد, اتفاقية الزراعة في أطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية, كلية العلوم الاقتصادية - جامعة البليدة, 2010.
15. قاسم ,اخلاص, همسة قصي, مستقبل الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي رؤية تحليلية, بحث مقدم الى جامعة النهرين ,مركز دراسات النهرين, 2012.
16. قصي ,همسة, العراق ومنظمة التجارة العالمية بعد عام 2003م مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل المجلد 10، العدد 1 ، 2018.
17. مجلس التعاون لدول الخليج العربي , اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون, الشؤون الاقتصادية والتنموية, قطاع الشؤون الاقتصادية,الرياض,2017.
18. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة, الدعم الزراعي غير التشويهي للأسواق, روما, إيطاليا, 2009.
19. نعمة ,نغم حسين, اثر القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ,2020 .
20. وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية, الصندوق الدولي للتنمية الزراعية, المجلس التنفيذي ,الدورة السادسة والثمانون,2005.
21. موسى ,عبد الستار عبد الجبار, واقع الاقتصاد العراقي آليات التحول نحو اقتصاد السوق, المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر لكلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية,2010.
22. محمود, محمد سلمان ,وهيفاء مزهر الساعدي, الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات, المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون, جامعة اهل البيت, كربلاء, 2017.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

1. البياتي ,هدى مهدي علي, ظاهرة الاغراق وتأثيرها على إنتاج القطاع الزراعي في العراق, رسالة ماجستير ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة كربلا,2018.
2. الرشيدي ,ضيف الله دهيم , آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, 2011.
3. السميران ,فيصل مهدي, علي عواد الشرعة, الآثار السياسية والاقتصادية لانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية, رسالة ماجستير, جامعة اهل البيت,2006.
4. المعيني ,أثمار منصور حمزة, تحليل اقتصادي لبعض محددات الاستثمار الخاص للقطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2011), رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة (جامعة بغداد), 2016.
5. المكتومي ,نغم رحمن محمد عبد الله, تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الزراعي العراقي للمدة (1990- 2010),رسالة ماجستير في العلوم الزراعية, جامعة بغداد, كلية الزراعة,2014.
6. توفيق, أسامة كمال, التمويل الزراعي في ظل التحرر الاقتصادي في محافظة المنيا, رسالة ماجستير قدمت لكلية الزراعة جامعة المنيا ,مصر, 2002.
7. جبارة ,مراد ، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي ،اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي ,2015 .
8. جويدة ,بلعة, دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس ,2015.

9. حسين ,محمد, التسويق الدولي ودوره في اقتحام الأسواق الدولية, أطروحة ماجستير ,الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي, الجامعة الافتراضية الدولية,2010.
10. حميد ,عمار محمود, نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المعرفية في ظل تحديات اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مع إشارة خاصة الى العراق, أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية, جامعة بغداد,2016 .
11. دهش ,فاضل جواد, الآثار المحتملة من انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية, أطروحة دكتوراه الى كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد,2008.
12. ذنون ,رعد سليمان, القيود والممكنات للانتماء الى منظمة التجارة العالمية ,رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل , 2012.
13. سكينة ,بويلي , الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي , رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية , جامعة باتنة , الجزائر , 2015.
14. مو لحسان ,ايات الله, المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر),أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الحاج خضر- باتنة,2011.
15. موسى ,حياة احمد كامل , واقع القطاع الزراعي في محافظة صلاح الدين وآفاق تطويره للمدة (2005-2014) , رسالة دبلوم عالي في العلوم الاقتصادية ,جامعة تكريت,2017 .
16. يوسف ,بيبي, السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في أطار المنظمة العالمية للتجارة, أطروحة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر,2007.

خامساً: مواقع شبكة الانترنيت

1. بيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/
2. سامي العواد, انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية ,بحث في موسوعة حماة الحق , 2011, وذلك على الرابط التالي: https://jordan-lawyer.com/2011/06/02/about-world-trade-organization.
3. مناف قومان, التجربة الهندية:مسيرة الهند من بلد فقير الى سابع أكبر اقتصاد في العالم, متاح على الرابط: https://www.noonpost.com/content/18727 تاريخ التصفح: 2022/12/10
4. هدير عبد المنصف شحاتة ,تجارب التنمية..الهند نموذجا, مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية, متاح على الرابط: https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=45312
5. Ahmed Rasheed & John Davison, Exclusive: Iraq to increase oil output and exports, waits on Iran sanctions – minister, REUTERS (Nov. 6, 2018), https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-sanctions-iraq-exclusive/exclusive-iraq-to-increase-oil-output-and-exports-waits-on-iran-sanctions-minister-idUSKCN1NB1Q0, (last visited on Apr. 2, 2023) [https://perma.cc/8HFM-4KTS]
6. .WTO Starts Negotiations with Iraq for Membership, WTO (May 25, 2007), http://www.wto.org/english/news_e/news07_e/acc_irak_25may07_e.htm , (last visited on Feb. 12, 2023) [https://perma.cc/T83D-9PJG]

7. **Accession Working Parties Established for Afghanistan, Iraq, WTO (Dec. 13,2004), http://www.wto.org/english/news_e/news04_e/gc_afghanistan_iraq_13dec04_e.htm , (last visited on Jan. 24, 2023) [https://perma.cc/R4LJ-YE3T] .**
8. **WBG, MAKING A DIFFERENCE FOR ENTREPRENEURS 2, (2011), https://web.archive.org/web/20110704132157/http://www.doingbusiness .org/~/media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/Profiles/Country/DB11/IRQ.pdf**
9. **Working Party Reviews Iraq's Trade Legis., WTO (Apr. 2, 2008), http://www.wto.org/english/news_e/news08_e/acc_iraq_april08_e.htm [https://perma.cc/Y9S3-99TD].**

10. **FAO. 2001. The state of food insecurity in the world. Rome https://www.fao.org/3/x8731a/x8731a08.htm**

سادساً : المصادر باللغة الانكليزية

1. **Adil Issa Kadhim Wazni, Ammar Mahmood Hameed, The Role of Social Market Economy Mechanisms in Promoting Iraq's Accession to the World Trade Organization International Journal of Psychosocial Rehabilitation, Vol. 24 Issue 07 London 2020.**
2. **Allee, T. L. Scalera , J. E, The divergent effects of joining international organizations : Trade gains and the rigors of WTO accession . International Organization , 2012 .**
3. **Bagwell K. ,Staiger R,. Economic theory and the interpretation of GATT / WTO . The American Economist ,2002 .**
4. **Bellwood, First Farmers: The Origins of Agricultural Societies , Malden: Blackwell publishing , 2005.**
5. **Bellwood, First Farmers: The Origins of Agricultural Societies , Malden: Blackwell publishing , 2005.**
6. **Bhattacharya, B., ed. Seattle and Beyond: The Unfinished Agenda. New Delhi: Indian Institute of Foreign Trade, 2000.**

7. **Biryukov E, Egypt's Membership in the WTO A New Chapter in Trade Policy, Moscow State Institute of International Relation of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation,2016.**
8. **Biryukov E, Egypt's Membership in the WTO A New Chapter in Trade Policy (3) previous source.**
9. **Bowen, W. M.,. Gleeson. R. E. The Evolution of Human Settlements: From Pleistocene Origins to Anthropocene Prospects. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019.**
10. **Candolle, A. D. Origin of Cultivated Plants. New York: D. Appleton and Comp, 1985.**
11. **Chad E,John C,Rethinking Agricultural Domestic Support under the wto,2004.**
12. **Crs, Agricultural in wto,limits on domestic spending congress,2004.**
13. **Delcros, F.. The Legal Status of Agriculture in the World Trade Organization: State of Play at the Start of Negotiations, Journal of World Trade, (2002), Vol 36**
14. **Derivatives Market and its Position in Global Financial Derivatives Market, Journal of Business Management & Social Sciences Research,2012,.**
15. **Desta, M.G. Food Security and International Trade Law: An Appraisal of the World Trade Organization Approach, Journal of World Trade, (2001), Vol 35.**
16. **FAO, Investment in agriculture for better future, The state of food and Agriculture, 2012.**
17. **FAO. 2001. The state of food insecurity in the world. Rome.**
18. **FAO. The state of food insecurity in the world. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2002.**
19. **FAO. The state of food insecurity in the world. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2002.**
20. **Flannery ,K,V,The Origins of Agricultural, Annual Review of Anthropology,1973.**
21. **Gonzales, C. Institutionalizing Inequality: The WTO Agreement on Agriculture, Food Security and Developing Countries, 2002..**
22. **Indian Agriculture under Open Economic Regime: Implication for Livelihood and Food Security Journal of Asian and African Studies, 2020, Vol. 55(8).**
23. **International Journal of Scientific &Engineering Research,2012,Vol3,Issue12**

24. **Islam, R., Islam, R.,The Global Food Crisis and Lacklustre Agricultural Liberalization: Demystifying their Nexus Underpinning Reform, Journal of World Investment and Trade,2009, Vol. 10.**

25. **Jalal Kamal Ghain, Rawahel Ali Talei Kabbashi, Challenges facing Iraqs acceion to the World Trede Organization, Waist University, Iraq, 2022.**
26. **K. von Moltke, Negotiating Subsidy Reduction in the World Trade Organization, IISD September 2003.**
27. **MacNeish, R. S. Origin of agriculture and Settled Life. Norman: The University of Oklahoma Press, 1992.**
28. **Matto A ,Wunsch S, pre-empting protectionism in services: The wto and outsourcing ,World Bank policy working paper,2004.**
29. **Mohan Kumar, Negotiation dynamics of the WTO: An Insider's Account (Singapore: Palgrave Macmillan), 2018.**
30. **Mulleta, F.F,The Quest for Affordable Food: Prospects in the Doha Round for Net Food Importing Developing Countries, South African Institute of International Affairs: Development Through Trade Program, Occasional Paper.2010.**
31. **Organization: Text, Cases, and Materials. 3rd ed. New York: Cambridge University Press 2013.**
32. **Pumpelly, R. Exploration in Turkestan, Expedition of 1904, Prehistoric Civilization of Anau: Origin, growth, and Influence of Environment. Washington D.C.: Carnegie Institution of Washington, 1998.**
33. **Raj bhala, international trade law: interdisciplinary theory and practice ocuments supplement, 2008.**
34. **Raj bhala, modern gatt law: a treatise on the general agreement on tariffs and trade ,2005 .**
35. **Robert s,Abare l,Domestic Agricultural Support policies Through the wto,Canberra, 2001.**
36. **Rose A, Do wto members have more liberal trade policy? Journal of international economics,2004.**
37. **Satpathy, "Subsidies and Countervailing Measures:Case for Review of WTO Agreement", Economic and Political Weekly,1999.**

38. **Shree Bhagwat, Ritesh Omre, Deepak Chand ",Development of Financial Derivat**
39. **Shree Bhagwat, Ritesh Omre, Deepak Chand, An Analysis of indian Financial**
40. **The Commotion World Food security, The principles for Responsible investment in Agriculture and food systems, 2014.**
41. **Van den Bossche, P. & Zdouc, W. The Law and Policy of the World Trade**
42. **Van den Brosche, Peter and Zeouc,), The law and Policy of World Trade Organization, Cambridge university Press. Werner ,2013.**
43. **Wolfe, R.. First Diagnose, Then Treat: What Ails the Doha Round? World Trade Review. 2015.**
44. **World Trade Organization, JOB(03)/157 (restricted), 13 August 2003 .**
45. **Wto, The legal Text, The Results of Uruguay Round of Multilateral Trade Negations,2002.**
46. **WTO. Doha Ministerial Declaration. (WT/MIN(01)/DEC/1). Geneva: WTO,2001.**

ABSTRACT:.

The idea of research stems from the issue of agricultural support (export support and local support) and the issue of access to markets, which is one of the most controversial and debated issues within the World Trade Organization, due to the varying effects and repercussions of international agricultural support policies on various countries of the world, especially the net developing countries. For food, which was benefiting from the decline in food prices in the global markets as a result of the large amount of support received by agricultural producers and exporters in developed countries. And that Iraq is like other countries, and although it has not yet joined the World Trade Organization, However, its agricultural sector was affected by the reduction of subsidies since 1995, and this can be seen implicitly by examining the most important developments in the indicators of the Iraqi agricultural trade structure. The problem of the research was the underdevelopment of the agricultural sector and its inability to compete and penetrate international markets, dumping it with imported agricultural commodities and the weakness of the competitive advantage of agricultural commodities (raw materials), as it suffers from a deficit in the agricultural trade balance in Iraq. It enables it to benefit from the exceptions granted to developing countries in this field, and it can benefit from the encouraging horizons that exist in the World Trade Organization to protect and support its agricultural sector, The agricultural sector is greatly affected by the idea of free trade, and the effect varies from one country to another according to the comparative advantage and competitiveness of agricultural commodities. The most important findings of the research are that the negative effects on Iraq in the event of its accession to the Agricultural Commodities Agreement of the World Trade Organization are greater than the positive ones,

especially in the agricultural trade balance index for Iraq, as it suffers from a large deficit from the year (2000-2020). The research was divided into three chapters, each chapter includes three topics, and in the end several conclusions and recommendations for the research were reached.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

The agricultural sector under the agreement on agriculture of the World Trade Organization- the experiences of selected countries with the possibility of benefiting from them in Iraq

A Thesis Submitted By

REYAM ABDEL-AMIR HUSSEIN NAJM AL-RUBAIE

To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics

SUPERVISED BY

ASSISTANT.Prof . Dr.
Ammar Mahmood Hameed Al-Rubaie

1444 ***2023***